

حرية الإعلام والتحول الديمقراطي فى مصر

حرية الإعلام والتحول الديمقراطي فى مصر

أ.د. بسيونى إبراهيم حمادة

أستاذ الإعلام السياسى والرأى العام

كلية الإعلام - جامعة القاهرة

عضو مجلس أمناء الاتحاد الدولى

لبحوث الصحافة والإعلام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس الكتاب

- ١١ الكلمة الافتتاحية للمؤتمر:
Prof. Dr. Basyouni Hamada & Prof. Dr. Naomi Sakr
- ١٥ مستقبل النظام الإعلامى فى مصر بعد الثورة.
أ. د. بسيونى حمادة
- ٥٦ سيناريوهات النقاش حول مستقبل الصحافة المصرية بعد ثورة ٢٥
يناير.
د. صابر حارص محمد
- ٧٢ التحول الديمقراطى لوسائل الإعلام المصرية المملوكة للدولة.
Prof. Dr. Naomi Sakr
- ترجمة: أ. د. ياسين لاشين وأ. أحمد صقر وآية مدحت عاصم
- ٧٨ نحو رؤية بديلة لأنماط ملكية الصحف القومية فى مصر.
د. محرز حسين غالى
- ٩٨ تحويل الإعلام المملوك للدولة إلى إعلام ديمقراطى فى مصر: خارطة
طريق لتحويل الإعلام الرسمى إلى خدمة بث عامة.
Elizabeth Smith
- ترجمة: أ. د. ياسين لاشين وسارة محمود
- ١٠٣ إصلاح الإعلام المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير.
د. أمانى فهمى وآية مدحت عاصم
- ١١٩ البث للصالح العام: التحول من سيطرة الدولة إلى الخدمة العامة.

Prof. Dr. Steven Barnett

ترجمة: د. الأميرة سماح و أ. إيمان طاهر

عندما يعنى القول غياب الفعل: الصحفيون يحاربون لفرض نفوذهم
على الإعلام والسياسة. ١٣٠

Prof. Dr. Mihai Coman

ترجمة: د. نرmin الأزرق

مصادقية بحوث الجمهور: خطوة أساسية نحو تليفزيون أكثر تطوراً
وتنووعاً وديمقراطية فى مصر. ١٥٠

أ. على بلال

ترجمة: د. إيمان زهرة و أ. رحاب هانى

تطوير التعليم الصحفى وإعادة بناء الديمقراطية. ١٥٦

Dr. Verica Rupar and Dr. Milica Pesic

ترجمة: د. الأميرة سماح

كيفية التحول من وسائل الإعلام الحكومية إلى وسائل إعلام الخدمة
العامة. ١٧٣

Dr. Savyasaachi Jain

ترجمة: د. سهير عثمان و أ. سارة المغربى

الإعداد الإعلامى للأمة: تحويل البث الحكومى إلى بث لخدمة المواطن
والمجتمع. ١٧٧

د. رامى على

ترجمة: أ. أحمد صقر

مؤشرات اليونسكو لتطوير وسائل الإعلام وتنميتها. ١٨٦

Marius Lukosiunas

ترجمة: أ. د. بسيونى حمادة و أ. أمل حمادة

- ١٩٠ الصالح العام في عصر الاتصالات والإنترنت.
Dr. Maria Michalis
ترجمة: أ. د. حنان جنيد وأ. إيمان سليمان
- ١٩٧ إشكاليات التحول الإعلامى في جنوب إفريقيا.
Dr. Jane Duncan
ترجمة: د. نرمين خضر وأ. حياة بدر
- ٢١١ تنمية الإعلام الإذاعى المستقل والمتعدد.
Dr. Steve Buckley
ترجمة: أ. د. بسيونى حمادة وأ. أمل السيد حمادة
- ٢١٥ البيان الختامى للمؤتمر الدولى حول إعادة بناء النظام الإعلامى من أجل مستقبل الديمقراطية فى مصر.
القاهرة ٣٠ - ٣١ مارس ٢٠١١ م

الكلمة الافتتاحية للمؤتمر

رئيسا المؤتمر

Prof. Dr. Basyouni Hamada & Prof. Dr. Naomi Sakr

نحو إعادة بناء الإعلام من أجل مستقبل الديمقراطية في مصر

٣٠ - ٣١ مارس ٢٠١١

يأتي هذا المؤتمر ثمرة لتعاون بناء بين مركز بحوث الإعلام بالقاهرة ومركز الإعلام العربي University of Westminster وينعقد في لحظة زمنية فارقة في تاريخ مصر والعالم العربي عقب أروع ثورة شهدتها البشرية في الخامس والعشرين من يناير، ليؤسس لديمقراطية الإعلام ولحرية التعبير، وهما في الواقع جوهر الممارسة الديمقراطية.

وإن كانت السمة الغالبة لكثير من المؤتمرات أن يجتمع حولها الأكاديميون ليتناقشون ثم ينفضون، كل إلى شأنه دون أن يكون لاجتماعهم صدى في أرض واقع، إلا أن هذا المؤتمر يختلف لأنه:

١ - يأتي في توقيت يتطلع فيه الجميع في مصر إلى إعادة هيكلة النظام الإعلامي الذي كان شريكاً مسؤولاً عن فساد الحياة السياسية، وإهدار الحقوق الإنسانية وشيوع الفساد الاقتصادي، وغياب العدالة الاجتماعية، وضياع هبة القانون، وهيمنة أمن الدولة على كل صغيرة وكبيرة في المجتمع في عهد مبارك، كان هذا الإعلام شريكاً مسؤولاً لا يمكن تبرئته عن أخطاء وخطايا النظام السياسي السابق، ولذا فإن الحاجة ماسة الآن إلى نظام إعلامي وصحفي يستلهم قيم وثقافة الثورة ويحافظ عليها، ولن يتأتى ذلك إلا بإعلام يختلف جذرياً في بنيته

وقانونه وسياساته وأدائه ومضمونه ورموزه وأخلاقياته عما كان عليه الحال في النظام الإعلامي السابق، وإلا سوف تتكس الثورة رويدًا رويدًا.

٢- يختلف هذا المؤتمر لأنه يأتي في ظل قناعة بأن مستقبل الديمقراطية مرهون — بالدرجة الأولى — بالوعي المستنير، والفضاء العام المتحرر، والمواطن القادر على حراسة حقوقه والدفاع عنها، والديمقراطية على هذا النحو هي نضج مجتمعي عام لا يتحقق إلا بإعلام مستقل حر، وتعدددي ولا مركزي ومسئول، يُتاح فيه للإعلاميين الحق الكامل في الوصول للمعلومات، وللجمهور الحق الكامل في المعرفة، وللرأي العام الحق الكامل في أن يجد نفسه حيث يريد، وللسلطة المسؤولية الكاملة في الخضوع للرقابة الإعلامية.

٣- وأخيرًا يختلف هذا المؤتمر عن غيره؛ لأنه يضم نخبة متميزة من أساتذة وخبراء الصحافة والإعلام والقانون الذين كان لهم دور مشهود في مراحل التحول الديمقراطي للإعلام بعد الثورات أو الذين يتمتعون بخبرة بحثية رصينة في هذا المجال، أو الإعلاميين الأقرب إلى واقع الممارسة الإعلامية الديمقراطية، أو أولئك الذين عانوا وما زالوا من الانتهاكات المفروضة على حرية الصحافة. ولذلك تميل كل الأوراق والخبرات المقدمة في هذا المؤتمر إلى تشخيص الواقع والكشف عن مواطن الداء، وصولاً إلى وضع إستراتيجيات العمل وآليات إعادة البناء وهيكله النظام.

يسعى هذا المؤتمر إلى الإجابة على التساؤلات الآتية:

١- كيف يمكن الاستفادة — ونحن بصدد إعادة بناء النظام الإعلامي — من خبرات الدول السابقة التي تحولت من نظم شمولية أو سلطوية إلى نظم ديمقراطية؟ أخذًا في الاعتبار اختلاف الظروف السياسية والسياسات الثقافية والحضاري.

٢- كيف يمكن إيجاد التوازن بين الإعلام الخاص وإعلام الخدمة العامة؟ وأين موقع الإعلامي الحكومي في هذا النظام الجديد؟

٣- ما أنسب إستراتيجيات وآليات الانتقال بالمؤسسات الصحفية والإذاعية المصرية المملوكة للدولة إلى إعلام مستقل مملوك ملكية حقيقية للمواطنين،

تمكنهم من تعزيز ديمقراطية الإعلام، لضمان ديمقراطية المجتمع والدولة في مصر؟

٤- ما بدائل الملكية الإعلامية الأكثر ملاءمة للواقع المصري في ظل إعلام كوني مفتوح ومجتمع رقمي لا يمكن أن يخضع لأشكال الرقابة الإعلامية المعروفة؟

٥- ما الإشكاليات الثقافية والسياسية والاقتصادية التي تحول دون الانتقال بالإعلام من وضعه الحالي إلى وضعه الديمقراطي الجديد؟

٦- ما الإطار الدستوري والقانوني الضامن لحرية الوصول للمعلومات وحرية إصدار الصحف ووسائل الإعلام وحرية النقد والضامن لمنع حبس الصحفيين وإلغاء القوانين السالبة للحريات؟

٧- كيف يمكن منع الاحتكار في الإعلام المصري؟ وكيف يمكن الوقوف أمام محاولات تهميش التحول الديمقراطي في الصحافة والإعلام؟ تلك المحاولات التي ترى في المجلس الوطني للإعلام العصا السحرية لحل المعضلات الإعلامية، ولا ترى الحل في التغيير الجذري لنظام متآكل لا ينفع معه المجلس الوطني في شيء.

٨- ويطرح المؤتمر أيضًا إشكالية صعوبة بناء نظام إعلامي ديمقراطي في غياب قضاء مستقل استقلالاً حقيقياً وسيادة قانون، وفي ظل غياب لامركزية الحكم والإدارة والإعلام.

وأخيرًا يسعدني أن أتوجه بكل الشكر والتقدير لمعالي الأستاذ الدكتور عماد الدين أبو غازي وزير الثقافة، رئيس المجلس الأعلى للثقافة، الذي احتضن هذا المؤتمر ورعاه ودعمه ووفر له سبل النجاح، فله كل الشكر والامتنان من اللجنة التنظيمية للمؤتمر، والشكر أيضًا موصول لفريق العمل بالوزارة الذي لم يدخر وسعًا في تذليل كل الصعاب التي واجهتنا.

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى مؤسسة (Open Society Media Program) لرعاية هذا المؤتمر والمساهمة في تكاليف ترجمة هذا الكتاب، الذي نأمل أن تجد بحوثه وتوصياته طريقها للتطبيق، من خلال إعادة بناء النظام الإعلامي المصري، فالهدف الرئيس لهذا المؤتمر لم يكن سوى رسم خارطة طريق لتأسيس نظام إعلامي وطني حر

مستقل ومسئول يستلهم روح الثورة ومعانيها وينهض بمصر، يكشف الفساد ويراقب السلطة، ويقدم الحقيقة كاملة، فالمعرفة ولا شئ غيرها هي التي تضمن أن يصبح الرأي العام رقيباً على السلطة وهي التي تحيل الحاكم إلى خادم للمواطنين وبدونها يصبح الإعلام عبئاً على المجتمع لا قيمة مضافة في عالم السياسة والاقتصاد والثقافة والتنمية المجتمعية الشاملة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مستقبل النظام الإعلامى فى مصر بعد الثورة

أ. د. بسيونى إبراهيم حمادة

أستاذ الإعلام والرأى العام - كلية الإعلام جامعة القاهرة

عميد الأكاديمية الدولية لعلوم الإعلام

basyouni_hamada@yahoo.com

لحظة ميلاد الثورة ومستقبل النظام الإعلامى :

تسلم المجلس العسكرى إدارة شئون مصر عقب تخلى الرئيس مبارك عن السلطة، وفقاً لقرار التنحى الذى تلاه نائبه عمر سليمان^(١)، وهو قرار لم يمنح المجلس العسكرى شرعية؛ لأن مبارك آنذاك كان خارج السلطة، فاقداً للشرعية والمشروعية، فكيف له أن يكلف غيره، أيًا كان موقعه بإدارة شئون البلاد، وعليه فإن وجود المجلس فى السلطة وفقاً لقرار التنحى هذا وجود يفتقر للشرعية، وهى لم تُمنح له أيضاً نتيجة استفتاء شعبى، بل بمباركة شعبية جارفة عبّر عنها آنذاك شعار "الشعب والجيش إيد واحدة"، وهكذا أضحى وجود المجلس العسكرى على رأس السلطة التنفيذية والتشريعية فى البلاد مساء يوم ١١ من فبراير ٢٠١١م وجوداً شرعياً، بفضل الدعم الشعبى لا بفضل القرار السياسى أو الاستفتاء الشعبى، إلا أن المجلس للأسف لم يحافظ على هذه الشرعية التى بدأت تتآكل رويداً رويداً حتى وصلت إلى أدنى مستوياتها عقب مذبحة بورسعيد التى راح ضحيتها (٧٤) من خيرة زهور مصر ومئات الجرحى، وتحول الشعار الذى يترجم الشرعية إلى شعارات أخرى تنزع الشرعية عن المجلس.

لم يصل الثوار - على غير العادة - إلى السلطة لافتقارهم للبرنامج والأيدولوجية

والقائد، واكتفوا بإزاحة رأس النظام، ظناً منهم أن البقية تأتي تبعاً وتلقائياً أو هكذا فهموا الأمر، وللأسف لم يكن الظن في محله، فأركان النظام البائد وسياساته لا تزال قائمة، بل ثمة محاولات جادة لإعادة إنتاجه من جديد.

انعكست ملامح الشبكات الاجتماعية التي التف حولها الشوار على الثورة ذاتها، فغياب القائد الافتراضي في الفيس بوك، جعل الثورة بلا قائد في أرض الواقع، فكان من السهل على المجلس العسكري أن يتبوأ مكان القيادة، وهكذا يمكن القول إن من لا يملك السلطة منحها من لا يستحقها، فمبارك حال انتقال السلطة كان واقعياً خارج دائرة السلطة، والمجلس العسكري حال تسلمه السلطة لم يكن واقعياً قائداً للثورة، على الرغم من دوره المشهود والخالد في حمايتها وتبنيها وهي في مهدها.

أدى غياب القائد الثوري وغياب البرنامج الثوري وغياب الأيديولوجية الثورية إلى ترحيب الثوار، ومن خلفهم جموع الشعب المصري، بقيادة المجلس العسكري، ولم يكن هناك سوى بعض الشعارات التي تطورت تلقائياً لتعبر عن الوجه الآخر لنظام مبارك، فقد جاء شعار "الحرية" عوضاً عن الاستبداد والكبت الذي عانى منه الوطن والمواطن، ورفضاً لاحتكار السلطة ومحاولة توريثها، وجاء شعار "الكرامة" عوضاً عن الذل والإهانة التي تعرض لها الوطن والمواطن في الداخل والخارج، في السجون وفي خارجها، وجاء شعار "عدالة اجتماعية"^(٢) عوضاً عن احتكار القلة أو الحاشية الفاسدة للثروة التي حرمت جموع الشعب من الحياة الكريمة، ولم تجرؤ القوى السياسية — رغم التحامها بالثورة — أن تدعى الحق في قيادتها، ولذا كانت الفرصة مواتية لأن يتسلم المجلس قيادة الثورة بعقلية إصلاحية محافظة تدرجية تقليدية، ربما كان شاغلها الأوحده هو وقف مشروع التوريث، لكن أياً من شعارات الثورة التي كان يمكن أن تحدث التغيير الجذري في البنى والسياسات والنظم والأشخاص لم ترَ النور إلا في حدها الأدنى وتحت ضغط مباشر من الرأي العام وعبر أعنف صور التعبير عن الرأي ... أعنى مليونيات التحرير التي كان لها الفضل ولا يزال في استكمال ثورة ٢٥ يناير، وقد انعكست لحظة نشوء الثورة سلباً على النظام الإعلامي وفلسفته وبنيته واستمراره على النحو الذي كان عليه قبل الثورة دون تغيير وهو ما سيتضح بعد.

تسلم المجلس العسكري أمر البلاد وهو يفتقر إلى الخبرة السياسية، والنظرة

المستقبلية، وإيديولوجية التغيير الثورى، والحرص على أن يكون له وضع خاص فى الدستور يعطيه الحق فى ألا تخضع ميزانيته للمراجعة من قِبَل مجلس الشعب، وألا يخضع للمساءلة سياسياً أو جنائياً، وأن يتدخل لحماية الشرعية الدستورية وقت الضرورة أو هكذا عبرت وثيقة "على السلمى"، التى تبراُ هو منها لاحقاً، وقد عبرت ممارسات المجلس خلال عام كامل على أنه يكاد يكون امتداداً طبيعياً لمبارك ونظامه؛ فالمحاكمات تعتمد على النظام القانونى الذى وضعه ترزية قوانين مبارك، كما أن استخدام هذا النظام القانونى يلغى الاعتراف بوجود الثورة التى تستوجب نظاماً قانونياً وقضائياً من صنعها، إذ كيف يمكن للنظام أن يحاكم نفسه؟ ويسقط نفسه؟ وهنا وقبل أن نستطرد نود التأكيد على أنه بدون محاكمات ثورية ذات طبيعة سياسية فإن النتائج التى سوف تفضى إليها المحاكمات الروتينية الحالية سوف تفجر ثورة جديدة؛ لأنها سوف تنتهى إلى لا شىء، منذ تولى المجلس العسكرى السلطة ومحاولات البناء تتم فى غياب التطهير، ومحاولات التغيير تتم فى ظل محاولات الاستمرار، فالثورة والثورة المضادة متعانقتان؛ لأن الثوار لا يحكمون، وليسوا فى المركز، أو فى دوائر صنع القرار، فقط فى الهامش، غير قادرين على فرض رؤاهم، تحملوا العبء الأكبر فى الثورة دون أن يكون لهم نصيب حقيقى فى إدارتها، والمحاكمات الصورية فى ظل النظام القضائى والقانونى لمبارك هى نوع من العبث الذى لا طائل منه، خاصة مع مهارة أعداء الثورة فى الإتيان على كل أدلة الإدانة التى نجحوا فى الإمساك بها، ولذلك توالى الانتكاسات، ودخلت الأمة فى حوارات مسدودة الأفق؛ لأنها فاقدة لروح الثورة وتطلعاتها، وتكاثرت المؤامرات والمذابح فى ماسبيرو وشارع محمد محمود ومجلس الوزراء وبورسعيد، وتاهت المسئولية بين القبائل: الجيش يُحمل الشعب والقوى السياسية - فاقدة السلطة - المسئولية، ومجلس الوزراء يتنصل منها، ومجلس الشعب يتقصى الحقائق وسط الظلام، والكل يشير إلى فلول طره، لكن دليلاً واحداً يثبت تورط النظام السابق فى هذه المذابح غير قائم حتى الآن^(٣).

التطهير قبل البناء والتحرير:

تقوم هذه الورقة على افتراض مفاده أن جميع ما يتعرض له الثورة من إخفاقات على كافة الأصعدة ليس إلا نتيجة منطقية لمحاولات البناء قبل الهدم، ومحاولات التحرير

قبل التطهير، ومحاولات الترقيع بديلاً للتثوير، ولم يكن هذا ليحدث لو أن المجلس العسكرى انحاز من البداية لمطالب الثورة وآمن بها، وأدار المرحلة الانتقالية بمنطق ثورى لا إصلاحى تدريجى يترك مصر المستقبل لتتأجج التنافس والصراع الطبيعى بين القوى الثورية والقوى المضادة لها دون وضع حد نهائى أو بتر نهائى لجذور النظام القديم.

وقد تبنت غالبية بلاد وسط أوروبا التى كانت ذات يوم ضمن الكتلة السوفيتية تدابير التطهير على طريق تحويلها الديمقراطية، ففى عام ١٩٩٥م صدر القانون الألبانى القاضى بفحص جميع المرشحين لمنصب الرئيس وأعضاء البرلمان والحكومة والعاملين فى القضاء وضباط الجيش ومديرى ورؤساء التحرير فى التلفزيون والإذاعة ومديرى مؤسسات التأمين والمؤسسات المالية والبنوك الحكومية ورؤساء ومديرى الجامعات وكليات التعليم العالى، واتجهت بلغاريا وألمانيا والمجر وبولندا الوجهة ذاتها، وتم التطهير بدافع الخوف من استيلاء النظام القديم على الثورة وإجهاضها وإفساح المجال أمام القوى الثورية الناشئة، وعلى الرغم من اختلاف آليات التطهير من دولة لأخرى إلا أنه يمثل تدبير إدارى يهدف إلى تقليص نفوذ رموز النظام السابق على الثورة لإتاحة الفرصة لانطلاق النظام الجديد، وممارسة التطهير ليست بديلاً عن المسؤولية الجنائية للأشخاص المستهدفين، فالتطهير تدبير عقابى يترتب عليه فقد الوظيفة العامة وعدم الأهلية لشغل وظائف معينة، فضلاً عن الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية لمدة تتراوح بين خمس وعشر سنوات^(٤).

والسؤال الأساسى بموجب قانون التطهير ليس هو ما إذا كان الشخص قد شارك فى قمع حقوق الإنسان أم لا، بل ما إذا كان عضواً أو منتسباً فى جهة يفترض أنها شاركت فى قمع حقوق الإنسان، ولهذا السبب تعرض قانون التطهير للانتقاد لاعتماده على فكرة الذنب الجماعى وليس الذنب الفردى، ونتيجة لهذا الانتقاد اقترح الرئيس التشيكى "هافل" تعديل قانون التطهير بحيث يتم النظر موضوعياً فى كل حالة على حده، واقترح "هافل" التعديل التالى للقانون: إن المسئولين الذين صدرت ضدهم أحكاماً جائرة، واقتنعوا بوقوع ظلم عليهم من حقهم الطعن أمام القضاء .. يجوز مثلاً التقدم بطعن من قِبل الأشخاص الذين يعتبرون أن الحكم الذى صدر بشأنهم لا يأخذ

فى الاعتبار الظروف الخاصة بحالتهم، أو لا يعبر عن الحقيقة كلها وبأمانة؛ وأولئك الذين اضطروا للتعاون مع أمن الدولة تحت التهديد بالموت أو بالمحاكمة فى مواجهة أطراف أخرى، فى حين أنهم لم يساعدوا الشرطة السرية فى حقيقة الأمر، وأولئك الذين تعهدوا بالعمل من أجل الديمقراطية وكافحوا انتهاكات حقوق الإنسان، بحيث أصلحوا عيوب أو أخطاء الماضي، وهكذا، تصوّر الرئيس "هافل" أن قانون التطهير يجب أن يأخذ فى الاعتبار الطابع الفردى وظروف ارتباط كل شخص بالنظام السابق لا أن يفترض الجريمة لمجرد العضوية فى أحد أجهزة النظام السابق، وقالت المحكمة الدستورية فى تبريرها لقانون التطهير إنه يتفق مع القانون الدولى وحق كل دولة فى اتخاذ التدابير التى تعرضت قسراً لانتهاك الحقوق والحريات الأساسية من جانب السلطة الشمولية بها لمدة تربو على أربعين عاماً من أجل إقامة نظام ديمقراطى يهدف إلى القضاء على خطر التدمير الداخلى أو الارتداد المحتمل للنظام الشمولى.

ويطرح الدكتور شريف بسيونى الفقيه القانونى العالمى وأحد مؤسسى المحكمة الجنائية الدولية فى تقييمه لقوانين التطهير السؤال الآتى: هل يُعدّ التمييز اللصيق بالتطهير جائزاً بموجب القانون الدولى لحقوق الإنسان؟ ويشير إلى ما انتهت إليه لجنة حقوق الإنسان التى أكدت أن مصطلح التطهير نفسه ليس معرّفاً فى العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية، وأن التمييز بالمعنى المقصود فى العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية هو: "أى تمييز أو استثناء أو قيد أو تفضيل لأى سبب، بحيث يكون الغرض منه والأثر المترتب عليه إبطال أو إضعاف اعتراف أو تمتع أو ممارسة جميع الأشخاص على قدم المساواة لجميع الحقوق والحريات، ولكن اللجنة أشارت أيضاً إلى أنه: "لا يُعتبر كل اختلاف فى المعاملة تمييزاً، وحكم التفرقة هو ما إذا كانت معايير اختلاف المعاملة معقولة وموضوعية، وما إذا كان الهدف المطلوب تحقيقه من خلال اختلاف المعاملة هدفاً مشروعاً طبقاً للعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية^(٥).

وفى رأينا أن الهدف المترتب على التطهير يظل نبيلاً ومشروعاً وضرورياً طالما تحقق من ورائه الصالح العام، وطالما كان القصد منه انتصار الثورة وتمكينها من الوصول إلى بر الأمان وبلوغها أهدافها، لتحقيق الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، وطالما كان الوصول إلى هذه الأهداف لا يتم إلا بهذه التدابير الوقائية، وحسب

القاعدة الفقهية الأصلية "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"، فالتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان وحرية وعيشه الكريم والأمن هي الأهداف التي تسعى الثورة لإنجازها، ومن الواضح حتى كتابة هذه السطور أن بقاء رموز النظام السابق ولجنة سياساته ورجال أعماله أحراراً يعثون في الثورة ومشروع نهضتها يتيح لهم الفرصة لإعاقتها ووضع العراقيل أمام تقدمها، وإلا كيف نفسر المذابح التي حدثت - ولا تزال - دون معرفة الجاني، أليسوا هم المستفيدين الوحيدين من انتكاسة الثورة؟ وهذا هو مبرر التطهير ومصدر شرعيته، حتى لو لم توافق عليه لجنة مكتب العمل الدولي، وحتى لو لم توافق عليه لجان ومنظمات حقوق الإنسان العالمية، فالتمييز القائم على التطهير له ما يبرره من الناحية القانونية، ذلك أنه تمييز ضد أقلية أفسدت الحياة السياسية ولها القدرة على استمرار فسادها ما لم يتم تنحيها بحكم القانون عن مباشرة الحقوق السياسية، والأمر كذلك ليس أماناً إلا أحد بديلين: إما التطهير أو العودة مرة أخرى لنظام مبارك، وإن بمسميات غير المسميات ورموز غير الرموز، وفي هذا السياق أود التأكيد أن التطهير يجب أن يكون شاملاً لكافة قطاعات النظام القديم؛ لأن التطهير الانتقائي المنقوص لن يؤت ثماره، ويجب عليه:

١- ممارسة تدابير التطهير في آن واحد في جميع القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والقضائية والدينية وغيرها على المستويين المركزي والمحلي؛ لأن التطهير الجزئي سوف تنتكس نتائجه، كما أنه لن يجدي تطهير الإعلام إذا كانت المصادر التي يحصل منها الإعلام على المعلومات فاسدة، وإذا كانت البيئة السياسية والاقتصادية والقضائية والبوليسية من حوله فاسدة.

٢- أن يتم التطهير بقرار سياسى يشمل الكوادر والرموز التي احتلت المناصب العامة بالدولة والحزب الحاكم، سواء كانت بالتعيين أو الانتخاب خلال فترتي رئاسة مبارك الأخيرة (أعضاء مجلسي الشعب والشورى والمحليات)، وذلك لاقترافها جرائم مؤكدة لا تحتاج لاستنزاف وقت القضاء لإقامة الحجة عليها، لاضطلاعها على نحو مباشر في تفصيل السياسات والقوانين الجائرة، والمشاركة في انتهاك حقوق الإنسان، وتزوير الانتخابات وإفساد الحياة

السياسية، وإهانة الكرامة الإنسانية للقطاع العريض من الشعب المغلوب على أمره، والإشراف على سياسات إعلامية تقوم على التضليل والتزييف ومساندة السلطة في مسعاها، والسكوت على الفساد والتواطؤ مع المفسدين في الأرض، وتبرير تصرفاتهم، والعمل في اتجاه توريث السلطة على نحو شخصي أو مؤسسي، على أن تكون تدابير التطهير لمدة لا تقل عن عشر سنوات يُحرم فيها من تنطبق عليهم هذه الشروط من مباشرة الحقوق السياسية وتولى الوظائف العامة بما في ذلك الترشح لرئاسة الجمهورية، ولا يغنى ذلك الإجراء عن المساءلة الجنائية إن لزم الأمر، على أن يشمل التطهير كل الضالعين في الفساد السياسي، متضمنًا الوزراء، وأمن الدولة، والجامعات، والقضاء، والقوات المسلحة، والأجهزة الرقابية، والإعلام، وهيئات الاستثمار وقطاع الأعمال العام، وإدارات الحكم المحلي، والخارجية وغيرها، على أن تنشأ محكمة خاصة تتولى الجانب الجنائي تُسمَّى "محكمة الثورة" لمن يشملهم التطهير، أما التدابير الوقائية الخاصة بإجراءات التطهير وما يترتب عليه من حرمان فتتم بقرار سياسي.

تطهير النظام الإعلامي :

إذا كان التطهير وفقًا للتحليل السابق يمثل ضرورة لا مفر منها في كل القطاعات الفاعلة في الدولة، فإن تطبيقه في مجال الإعلام أوجب؛ لأن فساد الإعلام ذو طبيعة خاصة، فهو فساد يتخطى البيئة المنشئة له إلى البيئات المحيطة به في السياسة والثقافة والاقتصاد والإدارة والمجتمع، فالإعلام بحكم طبيعته رسالة تترك أثرها في المدين القصير والطويل على مستوى المعارف والمعتقدات والاتجاهات والسلوكيات، على الفرد والجماعة والمجتمع، كما أن فساد الإعلام يحول دون مراقبة الحكومة أو الكشف عن أخطائها وخطاياها، وقد ارتبط مؤشر الفساد الدولي صعودًا وهبوطًا بمؤشرات حرية الإعلام، هذا ما أعلنته مؤسسات قياس الفساد، فكلما ارتفع موقع الدولة وفقًا لمؤشرات الفساد انخفض موقعها وفقًا لمؤشرات حرية الإعلام واستقلاله، والأمر نفسه تنبته مؤشرات قياس التنمية، فالعلاقة وثيقة بين انخفاض موقع الدولة وفقًا لمؤشرات قياس حرية الإعلام وانخفاض موقع الدولة وفقًا لمؤشرات التنمية،

خلاصة القول إن فساد الإعلام من نوع خاص، هو فساد مدمر، يتخطى حدوده ليؤثر في غيره من الأنظمة الفرعية المرتبطة به، سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية ... إلخ^(٦).

وفساد الإعلام بخلاف فساد غيره من قطاعات أو أنظمة المجتمع يرتبط باختلال المعايير في المجتمع، فالإعلام الفاسد يقلب الحقائق، ويشوه الواقع ويزيف الوعي، ويضلل الرأي العام، ويشيع روح اليأس، ويدعم الاستبداد، ويقاوم النزاهة والاستقلال، والشفافية، ويقلب المعايير رأساً على عقب، حتى يصل المواطن إلى قرارات غير رشيدة، أساسها معلومات مغلوبة تفتقر إلى التوازن في العرض والدقة في تناول الموضوعية في الطرح، وهكذا إلى ما لانهاية من المآسى التي تأتي على الأخضر واليابس في المجتمع، والإعلام الفاسد يعزل الحاكم عن المجتمع بسياج يصعب اختراقه ويحول دون مساءلته أو محاسبته، ويزين له المعارضة باعتبارها عمل من رجس الشيطان، ويؤله الحاكم ويصنع الفرعون، ويعمل في اتجاه التحالف بين الثروة والسلطة ويحافظ على الأوضاع القائمة والنظم القائمة والنخب المتحكمة دون أن يتيح الفرصة لانتقادها ولو على استحياء.

وتشير دراسات الاقتصاد السياسي للإعلام إلى هذه الحقيقة، فالإعلام صناعة قبل أن يكون مهنة أو رسالة من أجل الاستنارة أو التغيير المجتمعي، فهو صناعة هدفها المال وزيادة المبيعات وتحقيق الربح، مثله في ذلك مثل صناعة السيارات أو الكمبيوتر أو غيرها من الصناعات هدفه الربح وتعظيم العائد على الاستثمار، وهذا هو شأن القنوات الخاصة والإعلام الخاص في مصر، والذي يسمونه خطأ الإعلام المستقل، ودليل ذلك أنه مملوك لرأس المال الموالي للنظام، وكأنها صفقة بين طرفين، أحدهما يعظم ثروته عن طريق الاستثمار الاقتصادي والثاني يعظم من ثروته عن طريق الاستثمار السياسي، وكلاهما في أمس الحاجة إلى الثاني، ولا وجود لأحدهما في غياب الآخر ... هكذا تقول المدرسة النقدية للإعلام، وهكذا تشير دراسات الاقتصاد السياسي للإعلام، وإجمالاً يمكن القول إن الإعلام له موقع خاص في التغيير والنهضة، فمنه يبدأ المشروع النهضوي ومنه ينهار؛ ولذا إذا كان التطهير وجوياً في نظم المجتمع المختلفة، فإنه أوجب في النظام الإعلامي.

يشير تشخيص واقع النظام الإعلامى الحالى إلى عدد من الإشكاليات فيما يلى أهمها:

١- الإطار الدستورى والقانونى: فالإطار الذى تعمل فى ظله الصحافة الآن لا نظير له فى العالم، حيث تخضع الصحافة لعدة تشريعات مرجعية على التوالى قانون تنظيم الصحافة رقم (١٥٦) الصادر عام ١٩٦٠م، ثم الدستور الحالى فى عام ١٩٧١م، وتعديلاته الصادرة فى عام ١٩٨٠م، والتي تنص المادة (٤٨) منه على أن "حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة، والرقابة على الصحف محظورة، وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور، ويجوز الاستثناء فى حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة فى الأمور التى تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومى، وذلك كله وفقاً للقانون، ولما كانت مصر تعيش حالة طوارئ مستمرة منذ بداية عهد مبارك ولم ترفع بشكل جزئى إلا قبيل انعقاد مجلس الشعب بيوم واحد، وتحديداً فى ١٩ من فبراير ٢٠١١م، تؤكد لنا أن حرية الصحافة كانت مهددة بقانون الطوارئ طيلة عهد مبارك بأكمله، وقد استخدم القانون بشكل مباشر وغير مباشر عبر الرقابة الذاتية للصحفيين، مما قيد حرية العمل الصحفى وأهدر كرامة الصحفيين، وإلى جانب ذلك عملت ولا تزال الصحافة تعمل فى ظل قانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٦م، ومرسوم بقانون رقم (١١١) لسنة ٢٠١١م المعدل لأحكام قانون (٩٦) لسنة ١٩٩٦م، ومرسوم بقانون رقم (١٢٨) لسنة ٢٠١١م المعدل لأحكام قانون (٩٦) لسنة ١٩٩٦م، وقانون المطبوعات رقم (٢٠) الصادر عام ١٩٣٦م، وقانون تنظيم الأحزاب السياسية الصادر عام ١٩٧٧م، وقانون الشركات المساهمة رقم (١٥٩) الصادر سنة ١٩٨١م، والمعدل بقانون آخر هو رقم (٥) لسنة ١٩٩٨م، وقانون نقابة الصحفيين رقم (٧٦) لسنة ١٩٧٠م، وقانون الجمعيات التعاونية رقم (٣١٧) لسنة ١٩٥٦م، وهذه وغيرها ترسانة من القوانين لا توجد فى أعتى الدول ديكتاتورية وأكثرها تحلفاً فى العالم، والقانون الحالى رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٦م صدر نتيجة للأزمة التى تسبب فيها القانون رقم (٩٣) لسنة ١٩٩٥م، والذى أثار إصداره الشكوك حول الغرض

الذى صدر من أجله، وذلك لتعارضه مع حرية الصحافة، مما أدى إلى الطعن بعدم دستوريته، حيث تضمن موادًا مخالفة للمواد التى شرعها الدستور (م. ٤٧، م. ٤٨، م. ٢٠٦، م. ٢٠٧)، وتعدد القوانين ليس له من دلالة سوى تعدد مصادر الحد من الحرية^(٧).

٢- نظام إذاعى وتلفزيونى غير عادل ومقيد بترسانة من القوانين والمواثيق، مثل قانون رقم (١) لسنة ١٩٧١م بإنشاء اتحاد الإذاعة والتلفزيون، والقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٩م الذى حل محل القانون السابق، والقانون رقم (١٠) لعام ٢٠٠٣م فى شأن تنظيم الاتصالات، والقانون رقم (٢٢٦) لسنة ١٩٥٥م، والقانون رقم (١١٢) لسنة ١٩٦٠م فى شأن رسوم الإذاعة والأجهزة اللاسلكية المعدل بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٢م، والقانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٥٦م فى شأن تنظيم الإعلانات، والقانون رقم (١٤٧) لسنة ١٩٦٥م فى شأن الرسوم الجمركية، والقانون رقم (٤٣٠) لسنة ١٩٥٥م الخاص بفرض رقابة الدولة على المواد الفنية البصرية والسمعية، والقوانين المنظمة لمدينة الإنتاج الإعلامى، ووثيقة تنظيم البث الإعلامى الصادرة عن مجلس وزراء الإعلام العربى فى ٢٠٠٨م، والتى تمثل علامة فارقة لانتهاك حريات الإعلام وحقوق الإنسان فى القرن الواحد والعشرين، وقد صدرت بإيعاز وترتيب من وزير الإعلام المصرى لمواجهة هامش الحرية المحدود لبعض البرامج الحوارية فيما بعد انتخابات الرئاسة ٢٠٠٥م، هذه الترسنة من القوانين والمواثيق تعمل على إجهاض الفكر الحر، وتعزز من الرقابة الذاتية للإعلامى، وتحيل عمل الصحافة والإعلام إلى أدوات فى يد السلطة لا أجهزة رقابة عليها، كما أن الأجهزة المسيطرة للعمل الصحفى والإعلامية الأساسية مثل المجلس الأعلى للصحافة ومجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتلفزيون وغيرها، حتى نقابة الصحفيين حتى وقت قريب كانت معينة بالكامل أو منتخبة انتخاباً مزوراً، لا لبس فيه تحت إغراء الرشاوى الحكومية، وبأسلوب يضمن الولاء التام للنظام، والأسوأ من كل هذا احتكار الدولة البث الإذاعى الأرضى، حيث لا توجد محطات إذاعية ذات ملكية خاصة أو حزبية حتى تاريخه^(٨).

٣- الافتقار إلى حق الوصول للمعلومات، ما يحرم العمل الصحفي من المادة الخام الأساسية التي تمكنه من الحصول على التقارير والوثائق والقرارات والمعلومات ذات الصلة بكل قطاعات الدولة ونشرها في التوقيت المناسب، بما يجعل الرأي العام رقيقاً حقيقياً على أداء مؤسسات الدولة، بدءاً من مؤسسة الرئاسة مروراً بالوزارات والهيئات المختلفة وانتهاء بالمحليات، بحيث يتحول حق المعرفة إلى واقع، وقد اعتمدت خمسون دولة قوانين شاملة لتيسير الانفتاح الكامل على الوثائق الحكومية باستثناءات قليلة ترتبط بالأمن القومي وأسرار الدولة، كما أن ثلاثين دولة أخرى تعيد النظر في بنيتها القانونية لتضمن حرية الوصول للمعلومات، ولا خلاف على أن حرية الصحافة في غياب حرية الوصول للمعلومات ليست إلا حرية صراخ، حرية نشر للشائعات وأنصاف الحقائق، وتزييف الوعي، وتضليل الرأي العام، على هذا النحو فإن حرية الوصول للمعلومات في رأينا يجب أن تمنح الأولوية على حرية التعبير عن الرأي، وفي ظل هذا التحليل أيضاً من الصعب أن نحاكم الصحفي أو الصحيفة التي تجتهد في الوصول للحقيقة، فتعز عليها المعلومات، وتصبح شحيحة إلى الحد الذي تصبح فيه الشائعات وأنصاف الحقائق والادعاءات والتكهنات هي البديل الوحيد المتاح أمام الصحيفة للتعبير عن رأيها في القضايا والأحداث الجارية، وإذا كان ذلك هو موقع المعلومات من حرية الصحافة، فإن هذه الأخيرة هي الأصل في الديمقراطية، خاصة في النظم السياسية التي تفتقر إلى بنية سليمة للأحزاب السياسية، وبنية سليمة للمؤسسات التشريعية، وتوازن مفقود بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية لصالح الأولى وعلى حساب الأخيرة، وداستير تكرر هيمنة السلطة على حساب الحريات العامة، ورأى عام مغرب، ما يجعل من حرية الصحافة وقوامها حرية الوصول للمعلومات الركيزة التي يتمكن من خلالها الرأي العام من المشاركة المباشرة في الحياة العامة، وفي الرقابة على أداء الحكومة وفي صناعة الحياة من حوله^(٩).

٤- افتقار الإعلام المصري، بكل أنواعه مقروءاً ومسموعاً ومرئياً، للاستقلال وإن بدرجات مختلفة، فهو عرضة للانتهاك والتدخل السافر في مضمونه من قبل

الحاكم والحكومة ومن قَبْلَ رأس المال ورؤساء التحرير ورؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية والإعلامية أنفسهم، بعبارة أخرى لا توجد سياسات تحريرية مكتوبة ومعلنة للجميع وملزمة لهم، ما يجعل المضمون الإعلامى أبعد ما يكون عن الاستقلال عن الأهواء والميول والاتجاهات والأيديولوجيات ذات الصلة بالدولة أو الأحزاب أو رجال الأعمال أو المحررين أنفسهم، وهناك مئات الأمثلة لتدخل أمن الدولة قبل وبعد الثورة فى توجيه المضمون الإعلامى، وتدخل مالك الصحيفة أو القناة التليفزيونية فى المحتوى المقدم، هذا فضلاً عن تدخل رئيس التحرير والمحررين، فى توجيه الصحيفة بما يتفق مع مواقفهم ورؤاهم الخاصة، وما كان هذا ليحدث لو كانت هناك سياسة تحريرية ترسم التوجهات العامة للصحيفة، وتضمن لها الموضوعية والتوازن والنزاهة يلتزم بها الجميع، حتى لو كان هذا الالتزام ضد المصالح الخاصة للعاملين فى المؤسسة الصحفية بمن فيهم رئيسها، فالسياسة التحريرية مثل القانون لها سيادة فوقية تعلو الأشخاص والمؤسسات، وهى منعزلة عن واضعها تماماً، مثل الدولة التى تخضع للقانون الذى وضعته، فالقاعدة القانونية مجردة، فالسياسة التحريرية ملك للجميع، على كافة مؤسسات المجتمع المدنى والمجالس المنتخبة على المستوى القومى والمحلى المشاركة فى وضعها، بل المشاركة فى مراقبة الأداء ومساءلة ومحاسبة الصحفيين والإعلاميين حال اختراقهم السياسات والمواثيق التى تم الاتفاق عليها، ولا خلاف على أن غياب الاستقلال مرده إلى نمط الملكية، فوسائل الإعلام المصرية فى مجموعها إما ذات ملكية حكومية يسيطر عليها الحزب الحاكم، حتى وإن نصت القوانين على أنها مملوكة للشعب، يارس حق الملكية عليها مجلس شورى منتخب من قبله لتحقيق الصالح العام، فالمجلس كان حتى قيام الثورة مجلساً مزوراً، عين ثلثه من قَبْلَ رئيس دولة وصل إلى منصبه هو الآخر بالتزوير، وفى ظل هذه البيئة السياسية ليس هناك مجال للحديث عن تبعية الإعلام الحكومى الذى يُسمَّى "خطأ" إعلاماً قومياً، فجميع قياداته لا يصلون إلى مناصبهم إلا وفقاً لقدراتهم غير المتناهية فى التعبير عن الولاء، ناهيك عن تبعية هذا النظام جملة وتفصيلاً للنظام الحاكم، الذى يميزه عن غيره من نظم

الإعلام الأخرى فى الإعلانات، وفى المقابلات، وفى الزيارات المرافقة للرئيس، وفى الإعفاء من الضرائب والجمارك، وغيرها من أشكال التمييز المعنوى والمادى التى تطوق عنق النظام الإعلامى، وتدفعه دفعاً للارتقاء فى أحضان ولى النعمة، من ناحية أخرى لا تقل تبعية الإعلام الخاص الصحفى والتلفزيونى لرجال الأعمال، فرجل الأعمال لا يفكر فى الإعلام كرسالة، بل كآلية لتقديم الدعم السياسى للحاكم الذى يُفسح له المجال فى استثماراته الخاصة، وهذا هو تفسير حصول رجال الأعمال ذوى العلاقة الوثيقة فقط مع النظام على رخص لإنشاء إعلامهم الخاص، ليقدم فروض الطاعة والولاء للنظام مقابل ضمان عدم إعاقه المشاريع الخاصة بهم، وفى هذا السياق لم يكن يمثل تدخل أمن الدولة السابق فى تعيين الإعلاميين وفى اختيار المحتوى أمراً مستغرباً، فالاتفاق غير المعلن بين الطرفين يضمن ذلك، أما الصحافة الحزبية وإن كان لها الحق فى الدفاع عن الحزب الذى تصدر عنه إلا أنها تفتقر إلى الممارسة المهنية والديمقراطية لافتقار الحزب نفسه إلى الحدود الدنيا لهذه الممارسة، فالأحزاب كانت ولا تزال بعد الثورة مجرد أندية ذات طابع سياسى مكبلة بالقيود السياسية والبيروقراطية والقانونية والتاريخية التى تقف حجرة عثرة أمام تحولها على طريق الديمقراطية.

٥- افتقار أداء الإعلام المصرى، مقروءاً ومسموعاً ومرئياً إلى التنوع، وهذه إشكالية كبرى لا تواجه فقط بقانون، إذ ترتبط بالجانب المهنى للإعلاميين والصحفيين، حيث تشير الملاحظة المتأنية للبرامج الحوارية - قبل وبعد الثورة على السواء - إلى إصرار مريب من جانب جميع مقدمى البرامج الحوارية بدون استثناء فى القنوات الحكومية والخاصة ممن يدعون الليبرالية أو من ذوى التوجهات غير الليبرالية، وبدرجات مختلفة تتفاوت من فرد لآخر، إصرار يحمل قدرًا من عدم الالتزام بمعايير المهنة وأخلاقياتها، لاستضافة الوجوه نفسها، الضيوف نفسها، التوجهات السياسية نفسها التى تتكرر ربما أكثر من مرة فى الأسبوع الواحد، لدى مقدم البرنامج الواحد، أو لدى مجموعة البرامج الحوارية مجتمعة، وهو ما يكون على حساب التنوع بما يعنيه من ثراء، وقيمة

مضافة، وقدرة على تمثيل أفضل لوجهات النظر المختلفة، وعدالة في التعبير عن التيارات السياسية، ومقاومة للاحتكار والتركيز الذى هو داء الإعلام الفاشل^(١)، وقد وصل انتهاك مبدأ التنوع الإعلامى غايته، لدرجة أن بعض مقدمى البرامج الحوارية يستضيفون زملاءهم من مقدمى البرامج الحوارية الأخرى، وقد دفع هذا التحيز لدى قطاع واسع من الإعلاميين الذين لا يرون في المجتمع سوى معارفهم وأصدقائهم ممن يشاركونهم التوجهات والآراء نفسها، دفع هذا إلى فقدان الإعلام المصرى دوره ومصادقيته وقدرته على التأثير سواء في الرأى العام أو في صنع السياسات، وليس أدل على ذلك من غياب دور الإعلام في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، حيث اتجهت معظم البرامج الحوارية إلى التحريض ضد الانتخابات والمشاركة في يوم الاقتراع، إلا أن غالبية المصريين تحركوا في الاتجاه المعاكس، ولم يتعلم الإعلاميون الدرس سواء في الإعلام الحكومى أو الخاص، ولا يزال فقدان التنوع داءً عضالاً لا أجد له علاجاً إلا أن يتم تأهيل هؤلاء الإعلاميين من جديد، فالقطاعات المهمشة والمرأة المصرية الريفية، وذوو الاحتياجات الخاصة، والعلماء، والخبراء، وساكنو المقابر، والفلاحون، والعمال، والأطباء وغيرهم من المهنيين لا أثر لهم في البرامج الحوارية، وقد ساعد على تكريس هذا الداء العضال وجود فئة من محترفي الشاشة الصغيرة، وهم في ظنى - غالباً - ممن يحتلون المستويات الدنيا في تخصصاتهم، حيث تجد هناك بعض الأساتذة الجامعيين أو بعض الناشطين السياسيين أو بعض القانونيين أو بعض رجال الدين ممن لا يستحيون ويفتون فيما يعلمون وما لا يعلمون، في كل شىء حتى انعكست مصادقيتهم المتهالكة على الوسائل الإعلامية التى يظهرون بها، وانعكست المصادقية البالية للقنوات التى يظهرون فيها عليهم، وهو ما أحال هذه البرامج إلى مكالمة بدلاً من أن تكون ساحة ومنتدى للحوار البناء والرأى العقلانى والتنوع الفكرى الرافق، وفضاء عام وسوق حر للأفكار من كل الاتجاهات والقوى السياسية وغير السياسية، وربما ساعد على فقدان التنوع انتشار ظاهرة الصحفى مقدم البرنامج الإذاعى أو التليفزيونى، وهو ما يجعل المضمون المقدم صحفياً لا يختلف كثيراً عنه في الإذاعة أو الصحافة، وهو ما يؤثر سلباً في حجم

التنوع الإعلامى مرة أخرى، فانتشار الصحفيين فى القنوات التلفزيونية والإذاعية يقلل بالضرورة من إمكانية تنوع القضايا والاهتمامات والجمهور المتاحة فى الفضاء العام، فالصحفى قد يكون رئيسًا للتحريض، ومع ذلك لا يكتفى بإطلاقاته اليومية على قرائه، بل يزيد على ذلك ليخطب فيهم يوميًا عبر حديث مطول فى الإعلام المسموع والمرئى، وقد زاد الطين بله انضمام فريق من الفنانين والراقصين والراقصات والرياضيين الذين لا يعلمون شيئًا عن أبجديات العمل الإعلامى ليصبحوا نجومًا ساطعة فى دنيا التلفزيون ليضيفوا إلى سطحه المعهوده المزيد.

٦- غياب الحدود الفاصلة بين الإعلان والتحريض^(١١)، وبين العمل التحريرى والعمل الإعلاني، وبين جلب الإعلان وجلب الخبر، وبين المادة الدعائية والتحقيق الصحفى، وبين الإعلان التحريرى والعمود الصحفى، وبين الرشاوى والهدايا، وهكذا اختلط الحابل بالنابل، وأضحى الصحفى النابه هو ذلك الذى يجمع بين عمله الصحفى أو الإذاعى أو التلفزيونى وبين عمله كمستشار لوزير أو رئيس مؤسسة أو هيئة حكومية أو جامعة أو قطاع أعمال أو محافظ، ومن ثم أصبح قلمه عرضه للبيع والشراء، تمامًا مثل بعض رجال القضاء الذين يتحدثون كثيرًا عن استقلال القضاء ثم يتنافسون للعمل كمستشارين لدى الوزراء والمؤسسات الحكومية التى يُفترض أن يخضعوها للرقابة والمحاسبة، وتحول الصحفيين إلى رجال علاقات عامة من الدرجة الثانية يلمعون وجه رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة أو رئيس مجلس الشعب ومن دونهم، ولا يراعون الصالح العام الذى أصبح يتحدد فى ضوء من يدفع أكثر، ومن الأسف أن نجد رؤساء التحرير ونقباء الصحفيين وبعض مشاهير الإعلام الذين يدعون الاستقلال هم أنفسهم رجال الدعاية من الطراز الأول، الذين يكتبون الخطب الرسمية والأحاديث الصحفية للرؤساء والوزراء ومن دونهم، وليس من شك فى أن الخلط بين العمل الصحفى والإعلاني أفقد النظام الإعلامى مصداقيته وهيبته.

٧- المركزية، وهى أحد أوجه فقدان التنوع، وسبب له أيضًا، بل وأحد مظاهر

التعبير عن الاحتكار، فالمركز أو العاصمة تحتكر الصحافة والإذاعة والتلفزيون، ما يجعله يحتكر مصادر القوة والثروة في الدولة والمجتمع، وما يُقال عن الصحافة المحلية أو الإعلام الإقليمي في مصر ليس إلا هراء، نعم هناك شبكات للإعلام المحلي وقنوات للإعلام المحلي ولكنها تخضع في سياستها وتمويلها وأدائها، بل أسلوب التعيين بها ومضمونها لتوجيه مركزي^(١٢)، وكثيراً ما تتبارى القنوات المحلية في مناقشة القضايا القومية تحت زعم أن أجندة القضايا القومية سوف يضاف عليها أهمية أكثر، ما جعل المجتمعات المحلية في الريف والصعيد وفي سيناء يشعرون بالتهميش ويعانون من الاغتراب والانعزال عن المجتمع، ولم تعد مشكلاتهم تعرض على نحو مسئول، كما أن نظم الحكم والإدارة المحلية وصل بها الفساد إلى الأعناق لغياب الرقابة من قِبل الصحافة المحلية التي لا تعدو أن تكون نشرات علاقات عامة أو نشرات ترويجية تعرض صور المحافظ ومديري الهيئات المحلية ومديري الأمن وغيرهم من الرسميين على حساب مكافحة الفساد ومراقبة أعمال المجالس المحلية وتوعية الفلاحين والفقراء بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمشاركة في تنمية البيئة عبر حملات التسويق الاجتماعي للتوعية بأمراض العصر كإنفلونزا الطيور والخنازير والأوبئة التي يكثر انتشارها مع تلوث البيئة واختلاط مياه المجارى بمياه الشرب واستخدامها في الزراعة، ومواجهة الأمراض الاجتماعية المستعصية مثل الدروس الخصوصية والرشوة والبطالة، وتظل مركزية الإعلام في ظنى العائق الأهم أمام التحول الديمقراطي الذى تمثل اللامركزية عموده الفقرى، وهذه الأخيرة ستظل بعيدة المنال ما لم يكن الإعلام لا مركزياً، متعدد المصادر والاهتمامات، معبراً عن هموم وقضايا المجتمعات المحلية، وراصداً لأوجه الفساد فيها، وباعثاً على الحيوية والمنافسة بين القوى السياسية المحلية، بل منشئاً لها، فالإعلام في ذاته قوة، إضافة إلى قدرته على أن يعكس مراكز القوة، ومن دون إعلام محلى لن تمثل المحليات مراكز قوة، قادرة على إعادة تخصيص الميزانية القومية بشكل عادل لتلبى احتياجاتها ولتحصل على نصيب عادل من الثروة ومن السلطة في آن واحد.

٨- تعاني الصحافة المصرية مثل غيرها من محطات وقنوات الإعلام المسموع والمرئي بدرجات مختلفة من تدنى مستوى الاحتراف والمهنية في الأداء، وأسبابه معروفة ومتنوعة، فهي إما بنيوية تتعلق ببنية الوسائل الصحفية والإعلامية: ملكيتها، وتنظيمها، والأجهزة التي تشرف عليها وأساليب تعيينها أو انتخابها، ونظم تمويلها، ومصادر معلوماتها، وإما أسباب تتعلق بالعمل الروتيني اليومي، ومدى ديمقراطية المؤسسات الصحفية في ذاتها، والرغبة في تحقيق السبق الصحفي على حساب المعايير المهنية، أو الذبوع والانتشار على حساب المعايير المهنية، وإما أسباب تتعلق بالقيم الصحفية المؤثرة في تحديد ما ينبغي نشره أو إذاعته وبثه، وتوقيت النشر والإذاعة والبث، وكيفية التغطية ومداهها، ومدى وجود مؤسسات ونظم وآليات للمحاسبة والمراجعة المهنية المستقلة والمحترفة، وذاتية التكوين يعهد إليها بتقييم الأداء وتقويمه، كما قد ترجع المشاكل المهنية إلى الخلفية الأكاديمية للصحفي والإعلامي، ونظم التدريب التي يتعرض لها ونوعيته، وحجمه والجهات القائمة على التدريب ومستواها، ومهارات الصحفي الفنية والتكنولوجية، واللغوية، ووعيه بقوانين الصحافة والإعلام، وإدراكه لمواثيق الشرف، وكيفية تعامله مع قواعد البيانات الإلكترونية وغيرها، ونظام الأجور والحوافز، وملاءمتها لضمان حياة كريمة وأمنة، وقد ترجع إلى البيئة المحلية والدولية وحجم التدفق الحر للمعلومات وإمكانية الوصول إليها في التوقيت المناسب، والعوائق التي تدفع إلى التجهيل أو التعمية والتضليل، وأخيرًا يأتي الجمهور المتلقى للمادة الصحفية والإعلامية كأحد أهم العوامل المؤثرة سلبًا في مستوى الأداء المهني، فارتفاع معدل الأمية، وانخفاض الذوق العام، وغياب الوعي بحقوق الإنسان، وحق المعرفة، والحق في الرد والتصحيح، ورغبة القطاع الأكبر من الجمهور في الارتباط بالصحافة والإعلام كمصدر للترفيه الهابط لا مصدر للتغيير السياسي والاجتماعي الجاد، وعزوفه عن الإعلام الجاد وترحيبه بوعى أو بدون بالإعلام غير المسئول وعدم قدرته على المحاسبة عبر التوقف عن استخدام الوسائل الإعلامية أو التعرض للبرامج التي لا تحترم عقليته، أو شراء الصحف الصفراء، ما يؤثر بقوة في أرقام التوزيع والانتشار، ومن ثم الإعلان، والذي قد يدفع إلى عدم القدرة على

الوفاء بالالتزامات المادية التي تتفاقم مع إصرار الجمهور على موقفه إلى أن تتوقف عن الصدور نهائياً، وقد انعكس تدنى مستوى الاحتراف والمهنية لمعظم الصحفيين والإعلاميين على الأداء الفعلي، فتأثرت النزاهة والموضوعية والدقة والأمانة والتوازن والمسئولية والشفافية، كما تأثر التنوع في الأداء الصحفى، وغابت الحقائق، وأضحى السب والقذف والتشهير والتجهيل والتضليل والتزييف سمات عامة مألوفة ومنتشرة تقريباً في كل الوسائل والبرامج بدرجات مختلفة، وساد النفاق الإعلامى، ولم يعد الصحفى أو الإعلامى يأبه كثيراً برد الفعل أو ما يمكن أن يُقال عنه أو عنها، وليس هناك من دليل على صحة ذلك من أداء المتحولين الذين انقلبوا (١٨٠) درجة من قمة التأييد والولاء لمبارك ونظامه إلى قمة الهجوم عليه عقب سقوطه، ينطبق ذلك على الصحفى أو الإعلامى الفرد والمؤسسة الصحفية والإعلامية كنظام إعلامى فرعى متكامل، فالمعلومات والحقائق عن فساد النظام وتعفنه لم تكن بخافية على أحد منهم، بل كانوا جزءاً لا يتجزأ منه، ومع ذلك كانوا ضالعين في تشويه الحقائق وغسل عقول الجماهير، إلا أن انقلابهم كان فاضحاً حينما سقط النظام، ولا يزالون يمارسون المهنة التى يجب أن يتوقفوا عن أدائها أو يوقفهم الجمهور بإرادته الواعية، أو يتم تطهير النظام الصحفى والإعلامى منهم، خاصة إذا كانوا من شاغلى المناصب القيادية لا لشيء إلا لأنهم أخطر على الثورة والنظام الجديد من أى قوى معادية أخرى، بما فيهم آل مبارك أنفسهم^(١٣).

مستقبل النظام الإعلامى : اعتبارات أساسية :

١ - يستوجب تأسيس النظام الإعلامى لمصر بعد الثورة أن يكون حراً ومستقلاً، فتبعيته لقوى الداخل سواء تمثلت فى النظام السياسى القائم، أو خضوعه لسيطرة رأس المال والقطاع الخاص، أو تبعية الدولة سياسياً أو اقتصادياً للخارج نتيجة دخولها فى تحالفات تفرض قيوداً على حرية حركتها فى المجال الدولى، كل أشكال التبعية لن تسمح بإقامة نظام متحرر من القيود، حتى وإن نص الدستور على ذلك، فالعبرة بالواقع لا بالوثائق، ومن ثم من العبث التفكير فى وطنية وحرية واستقلالية الجزء "الإعلام" بمعزل عن وطنية وحرية

واستقلالية الكل "الدولة المصرية"، ويشمل ذلك قدرتها على تأمين غذاء مواطنيها، وسد احتياجاتهم الوطنية، وتسليح جيشها، وتأمين حدودها، والمحافظة على أمنها القومي وفقاً لقدراتها وعناصر قوتها الإستراتيجية، فمن المستحيل انتزاع النظام الإعلامى كفرع من سياقه المجتمعى والسياسى والاقتصادى الأشمل، فهو أكثر قابلية للتأثر به من التأثير فيه، خاصة فى المرحلة الانتقالية للثورة التى تتطلب إحداث تغييرات جوهرية فى بنية النظم وملكيته وتوجهاتها والتحالفات والقوى الاجتماعية التى تعمل من أجلها^(١٤).

٢- يستوجب تأسيس النظام الإعلامى لمصر الثورة النظر بعين الاعتبار فى طبيعة المرحلة الانتقالية، فقد مرّ من الثورة أكثر من عام حتى كتابة هذه الورقة، كلها إخفاقات وانتكاسات، ولن يُكتب لها النجاح ما لم تتفوق القوى الثورية فى صراعها مع القوى المحافظة صاحبة المصلحة فى بقاء النظام القديم، والمؤكد أن الثورة بدأت أولى خطواتها فى الانقضااض على رأس النظام، لكن النظام بقواعده وأركانه لا يزال متعافياً قادراً على إعاقة التقدم، من خلال تفجير التناقضات بين القوى الثورية نفسها ممثلة فى الإسلام السياسى فى مواجهة الليبراليين، وتناقضات المجلس العسكرى مع القوى الثورية، وأنصار التغيير الجذرى مع الأغلبية الصامتة الراغبة فى الإصلاح التدريجى، وبين الأقباط والمسلمين، وبين الثوار ومحدودى الدخل والباعة الجائلين الذين ضاقت بهم السبل، وبين شرعية البرلمان وشرعية الميدان، وبين المنادين بالحرية والراغبين فى الأمن، وبين الصحفيين وبعضهم، وبين تحقيق الأهداف الثورية وتلبية الحاجات الاقتصادية، فى هذا الظرف المرن أو السائل لا توجد روضة واضحة محددة للكيفية التى يتأسس عليها النظام الإعلامى حتى لو حاولنا الاقتباس من الدول صاحبة الخبرات السابقة فى التحول الديمقراطى فى إفريقيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، أو الدول صاحبة الديمقراطيات العريقة فى أوروبا والولايات المتحدة لاختلاف الظروف المجتمعية والثورية لكل الخبرات السابقة عن الخبرة المصرية، فالنظام الإعلامى فى النظم الديمقراطية المستقرة لا يزال يعانى من الشد والجذب المتواصل بين أطراف مختلفة أهمها الحكومات

والشعوب، والحق في المعرفة وحماية الخصوصية، والنزاع بين الملكية الخاصة والملكية العامة، والاتجاه نحو التركيز وبناء التكتلات الإعلامية الضخمة من ناحية والرغبة في التنوع والتنافس الإعلامي من ناحية أخرى، بما يجعلنا في أمس الحاجة إلى تطوير النموذج المصري الخالص القائم على مفهوم الاستنبات لا الاستنساخ.

٣- على الرغم من القناعة بوجود هذه العلاقة العضوية بين ديمقراطية الإعلام والسياسة إلا أن التساؤل المطروح يتعلق باتجاه التأثير ... هل تقود ديمقراطية الإعلام إلى ديمقراطية النظام الوطني؟ أم أن العكس هو الصحيح؟ ولم أجد إجابة شافية في كل ما اطلعت عليه من دراسات حول اتجاه التأثير، إلا أن قناعتى الشخصية تتأسس على فكرة أن حرية التعبير وديمقراطية الإعلام هي البداية لكل ما يمكن أن نأمله على كافة الأصعدة الأخرى سياسياً وثقافياً واجتماعياً^(١٥)، فأصل التغيير هو الحرية، وحرية التعبير والرأى هي أم الحريات، كما عبرت وثيقة الأزهر عن ذلك ببلاغة، إلا أن حالة السيولة والمرونة التي أوجدتها الشرعية الثورية تسمح بأن نسير في خطين متوازيين في آن واحد: ديمقراطية النظام الإعلامي وديمقراطية النظام السياسى، وليس هناك ما يحول دون ذلك سوى التخوف من الفوضى، وهو تخوف مبنى على الوهم أقرب منه إلى الواقع، وقد كان التحذير من المجهول والخوف من الفوضى الفزاعة الركيزة التي استخدمها النظام السابق للمحافظة على ديمومته ومقاومته التغيير وإجهاضه الثورة.

٤- الاعتبار الرابع ينطلق من حقيقة أن ديمقراطية النظام الإعلامي ليست غاية في ذاتها بقدر ما هي وسيلة لبعث الحياة من جديد في مجتمع فسد سياسياً، وانحدر اقتصادياً، وتآكل اجتماعياً وأخلاقياً، وكان الإعلام شريكاً متضامناً مع النظام السابق، متورطاً معه فيما حدث، لا يمكن تبرئته، ولا يمكن قبول استمرار من كانوا على دين النظام السابق ليغيروا جلدتهم وعقيدتهم بين ليلة وضحاها؛ لأن في ذلك إهانة للثورة ولمصر بأسرها، فضلاً عن عواقبه الوخيمة محسوبة النتائج، وهنا تجدر الإشارة إلى أن تعثر المحاكمات ناتج من تجاهلها للحقيقة

الثورة، وتعرثر المرحلة الانتقالية وانتكاسها من فترة لأخرى ناتج من الحقيقة ذاتها، وتساعد الاحتجاجات الفتوية ترجع للسبب نفسه، ومن هنا لا يجب أن يقع تأسيس النظام الإعلامى فى المأزق نفسه، فالتغيير التدريجى سوف يسمح للقوى المضادة للثورة بأن تنتصر على القوى الثورية، سواء كانت كامنة فى عصب النظام الإعلامى وما أكثرها أو كانت تقطن الأدوار العليا فى النظم المجاورة فى الجامعات، وفى البنوك، وفى الداخلية وفى الخارجية، وفى القضاء وفى كافة قطاعات المجتمع، ولذا وجب أن يتأسس النظام الإعلامى الجديد وفق منطق ثورى، فالقديم لم يكن وطنياً، ولم يكن حرّاً، ولم يكن مستقلاً.

٥- على الرغم من التسليم بتعقد عملية تأسيس نظام جديد للإعلام على النحو السابق، خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار أن ثمة نظاماً قائماً ومتجذراً وممتداً عبر التاريخ المصرى والعالمى ومحاط بترسانة من القوانين وعمالة متضخمة تصل إلى عشرات الآلاف فى كثير من المؤسسات كما هو الحال فى اتحاد الإذاعة والتليفزيون (أكثر من ٤٣ ألف عامل) ومديونية متضخمة فى كل المؤسسات المسماة بالقومية، وبخاصة اتحاد الإذاعة والتليفزيون (أكثر من ١٦ مليار جنيه)، على الرغم من صعوبة الديمقراطية إلا أن رسم خريطة طريق لهذه العملية يمكن أن تبدأ الآن، ويمكن أن تؤتى أكلها فى غضون بضعة سنوات معدودة، والنتيجة المنطقية لهذا أنه لا يمكن قبول بقاء هذا الإرث الإعلامى فترة زمنية أخرى، كما أن التغيير فى القيادات الإعلامية والصحفية التى حدثت بالأمس القريب لا تعدو أن تكون ترفيعات ديكورية فى الشكل أو إن شئنا الدقة فى الشخوص، لكن الأمر أكبر من ذلك، حيث يتطلب تغييراً جوهرياً يمس العصب على عدد من المستويات هى المستوى الدستورى والقانونى، والمستوى التنظيمى، ونمط الملكية، والأداء والمضمون والأخلاقيات وقبل هذا وذاك الفلسفة التى توجه عمل النظام برمته^(١٦).

٦- أيّاً كان شكل النظام الإعلامى ومضمونه، وأيّا كانت درجة ديمقراطيته، وقدرته على الوصول للمعلومات، يظل الإعلام مشدوداً للخلف بحكم السمات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصرى، الذى ترتفع فيه نسبة

الأمية وتنخفض فيه الثقافة السياسية، وينتشر فيه الفقر والمرض والبطالة بصورة لا تليق بالقرن الحادى والعشرين، وتقدم فيه الجامعات خريجين دون المستوى، هم أقرب لحملة الشهادات منهم إلى الفاعلين والمؤثرين فى حركة المجتمع، فى ظل هذه السمات الاجتماعية والثقافية والسياسية لا نتوقع أن ينطلق الإعلام فيما بعد الثورة على نحو مختلف جذرياً عما كان عليه قبلها، فالجمهور فى نهاية المطاف لاعب أساسى فى النظام الإعلامى^(١٧)، وقد تقف اختياراته ورغباته وأذواقه حائلاً دون التطور الإعلامى، ولذا وجب العمل فيما بعد الثورة ليكون التغيير شاملاً، بحيث يحدث الحراك الاجتماعى والثقافى، فالفقراء من النادر أن يتبهِوا إلى الرسالة الإعلامية الخاصة بالتعديلات الدستورية، ولن يتحمسوا إلى قضايا الحريات العامة ما لم يشعروا بالأمان الاقتصادى، والأمن الوظيفى، وما لم تُتاح لهم الفرصة لإشباع الاحتياجات البيولوجية أولاً، ومن السهل شراء أصواتهم الانتخابية وتوجيههم الوجهة التى يريدونها مرشح الرئاسة الذى يدفع أكثر، وقلما يشاركون أو يهتمون بالبرامج الحوارية التى لا تولى قضاياهم الأولوية.

النظام الإعلامى الجديد: المفهوم والمكونات:

يشير النظام الإعلامى المقترح إلى كل العمليات التى من شأنها قيام تفاعل ومشاركة عادلة ومتوازنة ومتحررة ومسئولة بين كافة الأطراف ذات العلاقة بإنتاج وتقديم الرسالة الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية عبر الوسائل التقليدية والجديدة فى إطار بيئة إعلامية تسمح قوانينها وأخلاقياتها وآليات العمل بها لتحقيق التحول الديمقراطى فى مصر الثورة والذى يقوم على احترام حق المعرفة والشفافية ومقاومة الفساد، والمحاسبة والمراقبة المجتمعية للسلطة، وتداولها بين القوى السياسية فى ضوء إثراء الفضاء العام بالمعلومات والحقائق ووجهات النظر والرؤى المختلفة لتمكين جميع الأطراف من اتخاذ قرارات عقلانية ورشيده سواء فى مجالات السياسة أو غيرها، وليكون النظام الإعلامى دافعاً للنهضة والتغيير المجتمعى الشامل، قادراً على الحفاظ على هوية المجتمع واستقلال الإرادة الوطنية والانفتاح الحضارى المعاصر، وهو ما يتطلب قيام النظام الإعلامى وفقاً لمبادئ التنظيم الذاتى، والتنوع الإعلامى فى الملكية

والمضمون وفرص إتاحة المادة الإعلامية لجميع فئات المجتمع وحققها في التعبير عن همومها وقضاياها وبخاصة الفئات المهمشة في الريف والحضر.

المكونات الأساسية للنظام الإعلامي:

أولاً: المواطنون

وهم يمثلون العنصر الأهم في النظام الإعلامي، وبدونهم لا تقوم له قائمة، سواء أكانوا يقيمون في داخل مصر أو خارجها، وقد أثرنا الحديث عن المواطن حتى لا يُنظر إليه كمجرد متلقى سلبي أو مستهلك، فالإعلام رسالة قبل أن يكون صناعة، وهو مبدأ أو فكرة قبل أن يكون سلعة، وهو قضية ورؤية لبناء الإنسان والمجتمع والحضارة والدولة قبل أن يكون تجارة هادفة لمجرد الربح والعائد على الإنتاج وتعظيمه، وهو تلبية لاحتياجات أساسية قبل أن يكون استجابة لغرائز، هذا على الرغم من أهمية النظر إليه كصناعة في ظل المجتمع المعاصر، إلا أن متطلبات التحول الديمقراطي في المجتمعات التي تمر من نظم سلطوية إلى نظم ديمقراطية يجب أن تولى العناية الأكبر في تأسيس نظمها الإعلامية إلى المكون المعرفي الحضاري الهادف، ولهذا يجب أن يقوم النظام الإعلامي على:

١- تقديم موضوعي أمين ومتوازن ودقيق وآني وشفاف ومسئول للأخبار والحقائق لضمان حق المعرفة لدى المواطنين، وتمكينهم من متابعة ما يحدث في الداخل والخارج، ومساعدتهم في اتخاذ كافة القرارات ذات الصلة بحاضرهم ومستقبلهم.

٢- إتاحة فرص عادلة ومتوازنة وممثلة لكافة فئات المجتمع للتعبير عن ذاتها وعرض مشكلاتها وقضاياها دون تمييز أو تحريف.

٣- إتاحة الفرصة كاملة للمواطنين للمشاركة في ملكية وسائل الإعلام أيًا كان نوعها، ملكية حقيقية تسمح لهم بالمشاركة في صنع السياسة التحريرية، وفي تشكيل آليات العمل ونظمه، وفي الرقابة على الأداء، وفي الحصول على العائد المادي.

٤- إتاحة الفرصة كاملة للمواطنين لإنتاج المادة الإعلامية التي تعبر عنهم بدون رقابة من أي جهة أيًا ما كانت، أو على الأقل أن يكون لهم وزن في اتخاذ قرار

الإنتاج الإعلامى، بحيث لا يكونون مجرد متلقين سلبيين عاجزين، بل مصادر فاعلة لتغذية المجتمع برؤاهم ولعرض قضاياهم^(١٨).

٥- تمكين المواطنين من الحق فى الرد والتصحيح والدفاع عن أنفسهم حال وجود ما يمسهم أو يمس كرامتهم أو شئونهم الخاصة التى يجب أن تتمتع بالحماية وفقاً للحق فى الخصوصية.

٦- أن يكون الإعلام فى أهدافه ومضمونه وشكله غير متحيز لفئة أو قوة أو فرد على حساب الآخر، وأن تعرض المادة الإعلامية فى إطار سياق شامل تاريخى وموضوعى يقدم الجزء فى إطار الكل ليتمكن المواطن من الفهم المتكامل للزوايا المختلفة، بحيث تأتى أحكامه صائبة وقراراته عقلانية^(١٩).

٧- ألا يسمح النظام الإعلامى بكل مكوناته بتشويه فئة معينة أو التهوين من أهمية وجود أقلية ما أو فئة ما أو تصويرها على نحو سلبى يحط من قدرها فى المجتمع أو يهين كرامتها أو يقلل من شأنها.

٨- ألا يقوم الإعلام على التحريض على العنف أو بث الكراهية أو تهديد قيم المجتمع القائمة على التآلف بين مكونات المجتمع المختلفة، والمحافظة على قيمه وتراثه وتقاليده، وأن يعمل الإعلام على تنشئة الأجيال الجديدة على احترام أصول المجتمع ودينه وأخلاقه.

٩- أن يميز النظام الإعلامى بين الإعلان والمادة التحريرية، وألا يعمل على تضليل المواطن من خلال الفصل بين ما هو مدفوع وما هو غير مدفوع، وألا يسئ الإعلان للمرأة أو أى قطاع فى المجتمع.

١٠- أن يقدم النظام الإعلامى ترفيهًا جذابًا وممتعًا وقادرًا على التخفيف عن المواطن، بأسلوب يرتقى بالذوق العام ويسمو بالروح والمشاعر الإنسانية.

ثانيًا : الصحفيون والإعلاميون

وهم كل المشتغلين فى المجال الصحفى بمفهومه العام، مقروءًا ومسموعًا ومرئيًا، سواء فى الوسائل التقليدية أو الرقمية، وسواء كان العمل يتعلق بالمادة الإعلامية بمفهومها الخبرى الضيق أو الواسع الذى يتضمن الرسالة الإعلامية، سواء كانت رأيًا

يُعرض من خلال المقال، أو العامود الصحفى، أو التحقيق، أو الكاريكاتير، أو البرنامج الحوارى، أو المادة الدرامية، أو الأفلام الوثائقية أو الدرامية، وهذا المكون "الصحفيون" هو حلقة الوصل بين مصدر المادة الإعلامية من السياسيين وغيرهم والرأى العام، وعليهم يقع عبء خلق التفاعل المتوازن والعادل والمسئول بين كافة شرائح المجتمع.

والنظام المقترح يجب أن يلبي للصحفيين احتياجاتهم الآتية:

- ١- حق إصدار الصحف وغيرها من محطات الإذاعة وقنوات التلفزيون، بمجرد الإخطار وحق المشاركة فى تملك الصحف والوسائل الإعلامية.
- ٢- حق الوصول للمعلومات ونشرها بدون أية قيود أو رقابة قبل النشر أو أثناءه أو بعده.
- ٣- الحصانة الكاملة للصحفى ضد الحبس لأى سبب يتعلق بإبداء الرأى، مثله فى ذلك مثل القاضى أو عضو مجلس الشعب، طالما كان مبتغاه الصالح العام.
- ٤- الحماية القانونية والإدارية الكاملة التى تضمن بيئة عمل آمنة ومشجعة على الإبداع، دون خوف داخلى يهيمن على العقل البشرى أو يقلل من كفاءته طالما كان ذلك فى إطار المسموح به من قيم ومقدسات المجتمع.
- ٥- أن يضمن النظام الإعلامى فرصاً متميزة للتعلم والتدريب المتواصل على تكنولوجيا الصحافة المتقدمة ومهارات العمل الصحفى الحديثة، وآليات التواصل مع المؤسسات الأكاديمية فى الداخل والخارج.
- ٦- التزام الصحفى بالضوابط المهنية وأخلاقيات الشرف وموثيقه التى تؤكد على النزاهة والحيدة والأمانة والدقة والموضوعية والتوازن والتنوع والمسئولية واحترام الاختلاف والتنوع والتسامح الفكرى والسياسى والدينى.
- ٧- التزام الصحفى بعدم الجمع بين العمل الإعلامى والإعلانى أو العمل كمستشار فى أية جهة أيّاً كانت، واحترامه لحق الجمهور فى المعرفة والاعتذار له عند حدوث خطأ أو ضرر ينتج عن غياب الدقة أو التحريف غير المقصود.
- ٨- أن يمارس الصحفى دوره بحسبانه رقيباً على السلطة لصالح المواطن، يعمل

على كشف الفساد، وتعريضه ومساءلة المفسدين ومحاسبته، وألا يتستر على فساد أو تزوير لإرادة الأمة، وأن يقاوم الاحتكار بكل صوره: احتكار المعلومات، واحتكار الثروة واحتكار السلطة.

٩- ألا يقبل هدايا أو رشاوى تحت أية صورة، وألا يحصل على أية مزايا تفضيلية فى مواجهة زملاء المهنة من المصادر الصحفية، وأن يعمل كوكيل لدى رأى العام وخادم له، وأن ينظر إلى عمله باعتباره رسالة تقوم على التنوير والإفصاح لا التعتيم والتجهيل.

١٠- أن يقتصر العمل الصحفى والإعلامى على خريجي كليات وأقسام الإعلام دون غيرهم، وهذا هو متطلبات الحد الأدنى لمهنية الإعلام، إذ كيف يمكن أن نتوقع صحفياً يلتزم بقواعد النشر الصحفى وهو لم يتعلمها ولم يتدرب عليها، ولا يمكن الرد على ذلك بأن العمل الصحفى أو الإعلامى موهبة، وهذا صحيح إلا أن الموهبة بدون تعليم مهنى سلاح مدمر، هذا فضلاً عن حق المهويين فى نشر المقالات وفى الكتابة الدرامية أو غيرها من الفنون، لكن العمل القائم على الموهبة شئ والعمل الصحفى المحترف الذى يتصدى فيه المشتغلون بالمهنة للتقديم الموضوعى والمتزن للأخبار والتعليق عليها شئ آخر.

ثالثاً: المؤسسات الإعلامية

وهى كل المؤسسات الصحفية والإذاعية (الراديو والتلفزيون) المعنية بإنتاج الرسالة الإعلامية وتقديمها للمواطنين داخل الوطن وخارجه، أيًا كانت ملكيتها أو حجمها أو تخصصها، وهى المؤسسات التى يتخذ فى إطارها قرارات العمل الإعلامى، وعلى المؤسسات الإعلامية أن تعمل فى ظل النظام الإعلامى لمصر الثورة وفقاً للآتى:

١- ديمقراطية المؤسسات الإعلامية فى ذاتها لتكون حامية لديمقراطية النظام الوطنى الذى تعمل من خلاله ولأجله، ويتطلب ذلك أن تكون جميع المجالس الخاصة بالمؤسسات الإعلامية منتخبة انتخاباً حرّاً ونزيهاً وعادلاً، ويشمل ذلك الجمعيات العمومية، ومجالس الإدارة ومجالس التحرير، ومجالس الأمناء وغيرها.

٢- أن يصل رؤساء التحرير ورؤساء المحطات الإذاعية والقنوات التليفزيونية بالانتخاب الحر المباشر وفقاً لبرامج انتخابية تعرض في مناظرات علنية، وألا تزيد رئاسة التحرير عن فترتين كل منها ثلاث سنوات.

٣- أن تعنى كل مؤسسة إعلامية بوضع سياسة تحريرية ترسم الخطوط العريضة لها: رؤيتها ورسالتها، وأهدافها على المدين الطويل والقصير، وأن تقدم قيمها الصحفية، وآليات المحاسبة الداخلية، وجماهيرها المستهدفة، وأولويات العمل لديها، وكيفية تقديم المادة الإعلامية، ومعايير النشر، وأساليب التعامل مع الأزمات الطارئة والقضايا المزمّنة، والمعايير الحاكمة للمواقف السياسية للمؤسسة الصحفية، وسياستها في التطوير والتجديد الصحفى على المستويين المهني والإصدارات الجديدة، واستيعاب التكنولوجيا المتطورة، وأساليب التعامل مع المنافسين الحاليين والمرقبين ... إلخ.

٤- اعتماد المؤسسات الإعلامية على مراكز علمية وطنية محايدة ومستقلة لقياس معدلات القراءة والاستماع والمشاهدة، وقياس آراء الجمهور وتفضيلاتهم، وتقييمهم للمادة الإعلامية ورؤيتهم لمستقبل المؤسسات الإعلامية، على أن تعلن أرقام التوزيع ونتائج هذه الدراسات على الرأى العام دون تدخل من المؤسسات الإعلامية.

٥- أن تعرض المؤسسات الإعلامية على الرأى العام بشفافية كاملة مصادر تمويلها وحسابها الختامى، ومعدلات أرباحها وكيفية توزيعها على المساهمين فيها والعاملين بها.

٦- أن تقاوم المؤسسات الإعلامية كل صور احتكار المعلومات أو منع وصولها للجمهور في التوقيت المناسب، وأن تشجع المنافسة الحرة والنزيهة، وأن تساهم في إثراء التنوع الإعلامى، وأن تقاوم كل صور التدخل الحكومى وغير الحكومى فى المضمون أو أسلوب العمل أو جمع الأخبار وتحريرها أو ماشابه، وأن تحترم دورها فى مرحلة التحول الديمقراطى ومابعده.

٧- أن تتعاون المؤسسات الإعلامية مع السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية فى عمليات التطهير الإعلامى، بحيث لا يتبوأ المناصب القيادية أى

من العناصر التى أفسدت الإعلام وأساءت إلى حق الجمهور فى المعرفة، وتسترت على المنحرفين والمفسدين أو تواطأت معهم وأسهمت على نحو معلوم ومنهج وقابل للقياس الموضوعى فى تزوير إرادة الأمة، وتزييف وعيها لصالح الحكم المستبد لنظام مبارك.

٨- أن تعمل المؤسسات الإعلامية فى تنمية ثقافة تنظيمية تحترم كل الضوابط والمعايير المهنية ومواثيق وأخلاقيات العمل الصحفى، وأن تطور بيئة العمل التى تحقق الرضا الذاتى للصحفيين.

٩- أن تعمل المؤسسات الإعلامية وفقاً لمفهوم نظام الإعلام العام، من حيث المبادئ التى يقوم عليها، حتى وإن تنوعت صور الملكية بين الإعلام العام والخاص وإعلام الدولة والإعلام المجتمعى، إلا أن المبادئ المسيطرة على كافة صور الإعلام بكل أنواعه يجب أن تحترم مبادئ الموضوعية والنزاهة والاحتراف وإعطاء الأولوية للجمهور ومحاربة الفساد أيّاً كان مصدره، وأن تعمل على تحييد الأثر السلبي للإعلان فى المضمون، وهذه هى جملة المبادئ التى يقوم عليها الإعلام العام.

رابعاً: المجتمع المدنى

يشير إلى كل المؤسسات الفاعلة والوسيطه فى المجتمع، والتى لا تبغى من نشاطها الوصول إلى السلطة، ولكنها تعمل من أجل تعزيز الحريات العامة فى المجتمع وصيانة الحقوق ومواجهة الظلم الاجتماعى والاستبداد السياسى، والدفاع عن المهمشين وإقرار مبادئ العدالة والمساواة فى المجتمع، وصولاً إلى تحقيق الحكم الرشيد، ولهذا المؤسسات دور مهم فى تأسيس النظام الإعلامى لمصر الثورة يتمثل فيما يلى:

١- التعاون مع مجلس الشعب والمجالس المنتخبة فى المؤسسات الصحفية والإعلامية لانتخاب المجلس الوطنى للصحافة والإعلام ووضع سياسته ليكون مجلساً مستقلاً عن الحكومة وعن المؤسسات الإعلامية والصحفية وعن القطاع الخاص، ولتنحصر مهمته فى وضع السياسة الإعلامية للنظام الإعلامى ومراقبة الأداء المهنى والإدارى والمالى، والإشراف على انتخاب رؤساء التحرير ورؤساء القنوات الإعلامية والمحطات الإذاعية، وليلحل محل

مجلس الشورى والمجلس الأعلى للصحافة ووزير الإعلام، على ألا تتدخل أية جهة حكومية في عمله، وأن يضطلع بمراقبة الأداء الإعلامى ومحاسبة الصحفيين، بالتعاون مع نقابة الصحفيين، وتلقى شكاوى المواطنين والتحقيق فيها، وإجراء الرصد الإعلامى المنتظم للكشف عن معدلات الأخطاء ومجالاتها، والبحث في تفعيل نظم المحاسبة الشفافة ضماناً لتطبيق صارم للضوابط والمعايير المهنية ومواثيق العمل الصحفى وأخلاقياته.

٢- تمكين المواطنين من حق الرد والتصحيح وعمل كل ما من شأنه أن يلزم المؤسسات الإعلامية والصحفيين بالاعتذار، إن لزم الأمر، وفضح الممارسات غير الأخلاقية، ونشر التريبة الإعلامية وأسس النقد الإعلامى لحماية المواطنين من التضليل أو التزييف أو التشويه، ومساعدتهم في اختيار المواد والبرامج الإعلامية التى تحترم الحق في المعرفة.

٣- تمكين المؤسسات الإعلامية من إقرار مبدأ العدالة المفتوحة والقاضى بحق الإعلام في متابعة وقائع المحاكمات، سواء كانت مدنية أو جنائية، وإطلاع الرأى العام على تفاصيل القضايا أيًا كانت درجة حساسيتها بما يحمى دور الصحافة والإعلام كرقب على السلطة القضائية.

٤- مواجهة أية محاولة للاحتكار أو التركيز الإعلامى من خلال فضح الممارسات غير الأخلاقية وغير القانونية الرامية لمنع النشر، سواء من قبل المؤسسات السياسية أو الإعلامية أو تلك التى تنتهك حق الصحفى في الوصول للمعلومات، أو دمج المؤسسات الإعلامية بأسلوب رأسى (الاندماج بين المؤسسة الصحفية أو الإعلامية وغيرها من المؤسسات المساعدة أو المكملة للإنتاج الصحفى والإعلامى) أو أفقى (الاندماج بين المؤسسات الصحفية وبعضها أو الاندماج بين المؤسسات الإذاعية وبعضها)، أو الاندماج عبر الوسائل (القائم على الاندماج بين الوسائل الصحفية والإعلامية في مؤسسة ضخمة واحدة) اندماجًا يكون على حساب التنوع الإعلامى وحق المنافسة بين المنافذ الإعلامية لصالح الجمهور، وربما تطلب الأمر هنا دراسة كل حالة على حدة للوقوف على إيجابيات وسلبيات كل عملية دمج منفردة قبل اتخاذ القرار بشأنها^(٢٠).

خامساً : كليات الإعلام

لا بد من الاعتراف بوقوف كليات الإعلام بوضعها الحالى عقبة أمام النظام الإعلامى الجديد الذى يتطلب أن تكون الأجيال الجديدة من خريجي الإعلام أكثر وعياً بمتطلبات المرحلة الثورية، فالمناهج الدراسية فى أمس الحاجة إلى تغييرات جذرية، وطرق التدريس لا تزال بمنأى عن روح العصر، وتكنولوجيا التعليم والاتصال ونظم التدريب فى كليات وأقسام الإعلام فى مختلف ربوع مصر لا تسمح بتأهيل الصحفي المعاصر، وأعضاء هيئة التدريس أنفسهم فى حاجة لتواصل مع المجتمع المعاصر، فالنظريات العلمية فى تغير مستمر والفجوة تتزايد بين بحوث الإعلام فى مصر والعالم، والدراسات ذات الطابع التطبيقي التى تعنى بدراسة الواقع الإعلامى تكاد تكون غير موجودة، والفجوة بين ما يتعلمه الطالب واحتياجات العمل اليومى تتسع، ومع استمرار هذا الوضع يصعب التعويل على كليات الإعلام القائمة لمد سوق العمل باحتياجاته، ولذا فإن النظام الجديد يحتم تطوير كليات الإعلام للوفاء بما يلي:

- ١- تأهيل الكوادر الإعلامية وتزويدهم بقدرات فكرية وفلسفية قادرة على فهم التحولات المعاصرة فى مصر والعالم، وإدراك الدور المحورى للإعلام فى إحداث التغييرات الثورية من أجل إقرار الحق والعدل، وتمكين الفقراء ومكافحة الفساد والنهوض بالمجتمع.
- ٢- تزويد خريجي الإعلام بمهارات الاتصال المختلفة، بما يجعلهم أقدر على إجراء الحوارات البناءة بين شرائح المجتمع ومد الجسور، وتأسيس التوافق بين المختلفين فكرياً وسياسياً وعقائدياً، وهو ما تتطلبه ظروف التحولات المستمرة التى يشهدها المجتمع.
- ٣- تمكين خريجي الإعلام من التعامل مع أحدث تكنولوجيا الصحافة، بحيث لا يكونون عبئاً على سوق العمل من ناحية، وليقودوا التطور الإعلامى من ناحية أخرى.
- ٤- تزويد خريجي الإعلام بأخلاقيات العمل الصحفى بمفهومه الشامل، بحيث يدرك الخريج المعايير الدولية للعمل الإعلامى، ويحترم أخلاقيات وقيم

وتراث المجتمع، وليكون قادراً على التصدى لكل صور الفساد والانحراف،
وسيفاً مسلطاً على رقاب المفسدين لصالح المجتمع، وإعلاء لقيم الحرية
والعدالة والمساواة.

النظام الإعلامى الجديد: الملامح العامة

المجلس الوطنى للصحافة والإعلام

يقترح تأسيس المجلس الوطنى للصحافة والإعلام عقب الانتهاء من دراسة
الأوضاع الراهنة ليكون قائماً على تنظيم المؤسسات الصحفية والإعلامية تنظيمًا ذاتيًا،
على أن يتشكل بطريقة ديمقراطية قائمة على مفهوم التنظيم الذاتى فى الإدارة
والمحاسبة والتصحيح، وأهم آلياته الانتخاب الحر المباشر من جانب جميع الصحفيين
والإعلاميين العاملين لاختيار أعضائه من بين الصحفيين والإعلاميين وأساتذة
الصحافة والإعلام والقانون، والمجلس ليس بديلاً لنقابة الصحفيين أو مجلس أمناء
الإذاعة والتليفزيون، ولكنه معاون لهما، شريك لهما فى إدارة العمل الصحفى، وفى
التمكين لدور الصحافة وحريتها، وصون حقوق المجتمع فى مواجهة السلطة،
وتنحصر مهامه فى:

- ١- وضع السياسة الإعلامية، واقتراح مشروعات القوانين، والسهر على ضمان
حرية الصحافة والإعلام، وعمل كل ما من شأنه منع أية محاولة لانتهاك
الحريات الصحفية والإعلامية أو التأثير السلبى على عمل الصحفى.
- ٢- الإشراف المهنى على أداء النظام الصحفى والإعلامى، وتقييم أدائه، ورصد
الصعوبات التى تواجهه، والعمل على تذليلها.
- ٣- الإشراف على انتخابات المجالس التحريرية ورؤساء التحرير وغيرها من
القيادات الإعلامية، ووضع القواعد المنظمة للانتخابات الديمقراطية.
- ٤- تمكين الصحفيين من الوصول للمعلومات ونشرها، وضمان معاملة عادلة من
المسؤولين إزاء كل الصحفيين بما يمنع التمييز فى المعاملة.
- ٥- إجراء التصحيح الذاتى ومساءلة الصحفيين والإعلاميين مساءلة مهنية عن
أخطاء الانحراف عن الأداء المهنى، وتمكين الصحفيين من قيامهم بدور

الرقيب على الأداء الحكومى، وبدور ممثل الرأى العام فى مواجهة السلطات الثلاث.

٦- تلقى الشكاوى من المواطنين والجهات المختلفة والخاصة بالأداء الصحفى وما يترتب عليه من أضرار محتملة تسمى للأشخاص والجماعات والمؤسسات والتحقيق فيها.

٧- الإشراف على إجراء الدراسات الدورية لمعدلات القراءة والاستماع والمشاركة، والكشف عن مصداقية وسائل الإعلام ودرجة الثقة فيها وأسباب عزوف المواطنين عنها أو تفضيل الوسائل الأجنبية.

٨- اتخاذ كل ما من شأنه الفصل التام بين العمل الإعلاني والإعلامى، ومحاسبة من ينتهكون مبدأ الفصل بين المهنتين.

ويقتضى إنشاء المجلس الوطنى للصحافة والإعلام وقيامه بدوره الوطنى على النحو المشار إليه القيام بالتطهير الشامل للنظام الإعلامى الحالى وفقاً للتصور المطروح سابقاً، وإلغاء جميع الهيئات الإعلامية الحالية القائمة على إدارة النظام الإعلامى مثل مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون والمجلس الأعلى للصحافة وما يرتبط بهما من هيئات ولجان، بالإضافة إلى منصب وزير الإعلام، وإلغاء تبعية الصحافة لمجلس الشورى.

الملاح الرئيسية

أولاً: النظام الصحفى

١- وضع قانون جديد لتأسيس الصحافة الوطنية الحرة والمستقلة، يهدف إلى تحديد صور الملكية الجديدة، وليلحل محل القانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٦م وتعديلاته الصادره فى ٢٠١١م، وترسانة القوانين المقيدة للحريات والمعتلة للإبداع والداعمة للاحتكار والفساد التى سبق طرحها فى هذه الورقة، على أن يتم توحيد جميع قوانين الصحافة فى قانون واحد يضمن الآتى:

أ) التنظيم الذاتى للصحافة على نحو يضمن أن يكون القانون وأخلاقيات العمل وقواعد المهنة والجهات المشرفة والمنظمة للعمل الصحفى جميعها من إنتاج الصحفيين أنفسهم دون وصاية من أحد أو رقابة من جهة خارج المهنة ذاتها.

ب) الاستقلال الصحفى ومنع التدخل من أية جهة من خارج المهنة.
ج) الحصانة الصحفية ومنع السجن أو الحبس لأسباب تتعلق بإبداء الرأى
والاكتفاء بالغرامة.

د) حرية إصدار الصحف والمجلات بمجرد الإخطار، على أن تشمل صور الملكية
إلى جانب الصحف القومية وفقاً للتصور الجديد الصحف الحزبية والصحف الخاصة.
هـ) الحق فى الحصول على المعلومات وتداولها بدون قيود إلا ما تتطلبه ضرورات
الأمن القومى والحق فى الخصوصية.

و) التأكيد على حق المواطنين فى الرد والتصحيح والتعبير وتحويل الصحافة لمتدى
مفتوح لتمثل كافة القوى والحركات السياسية تمثيلاً عادلاً ومتكافئاً.

ز) حماية مجالس التحرير فى الصحف الحزبية والخاصة من تدخل الأحزاب أو
الملاك بما يحقق الاستقلال الحقيقى للصحفى.

ح) إلغاء النص على كون الصحافة سلطة رابعة، فهى سلطة معنوية غير مؤهلة لأن
تُدرج ضمن السلطات الثلاث للدولة، لكنها تفوق هذه السلطات معاً، بحسبانها
رقيب عليها جميعاً، فهى تعبر عن إرادة الشعب صاحب السلطة الحقيقية ومصدر
السيادة.

٢- إعادة النظر فى الملكية الحالية لما يُسمى بالمؤسسات الصحفية المسماة بالقومية
وتحويل الملكية إلى الشعب بصورة حقيقية بدلاً من الملكية الصورية التى كان
يمارسها مجلس الشورى، على أن تتوزع ملكية هذه المؤسسات بين ثلاث
جهات هى الصحفيون والجمهور العام والدولة، على ألا يكون للحكومة أو
الحزب الحاكم أية سلطة فى إدارة أو توجيه العمل الصحفى، ضماناً لمنع تبعية
الصحافة للنظام القائم من ناحية، ومحافظةً على طبيعة الإعلام العام من ناحية
أخرى.

٣- إقرار مبدأ العدالة المفتوحة، والتى تعطى الصحافة الحق فى متابعة جميع
جلسات المحاكم دون استثناء، ليتمكن الشعب الذى تصدر الأحكام جميعها
باسمه أن يضطلع على ما يدور فيها، وليكون أيضاً رقيباً على أداء السلطة

القضائية بما يعزز من الثقة في القضاء، ويقاوم أية مشاكل تترتب على السرية في الجلسات، وهى علانية تتيح للرأى العام صاحب السيادة ومصدر السلطة متابعة ما يجرى متعلقًا بقضايا ومحاكمات الرأى العام.

٤ - إقرار مبدأ المحاسبة المجتمعية لأداء جميع الصحفيين من خلال لجنة الشفافية والمساءلة والمحاسبة تتبع المجلس الوطنى للإعلام، يخضع لها جميع من يخل بواجبات المهنة وأخلاقياتها، على أن تعلن نتائج جلسات الاستماع والمحاسبة ونتائجها فى الوسائل نفسها التى وقع فيها الخطأ المهني، وعلى أن يعتذر الصحفيون ومؤسساتهم بحيث يكشف الرأى العام ويراقب ويصحح أخطاء الصحافة والصحفيين، وبحيث يكون أكثر أنواع العقاب هو ما يتخذه الرأى العام من مواقف تجاه الصحفى أو مؤسسته.

ثانيًا : الإذاعة والتليفزيون

يُقترح أن يكون الإعلام العام هو العمود الفقرى للإذاعة والتليفزيون، وهو يختلف شكلاً ومضموناً عن إعلام الدولة والإعلام الخاص، ولكن عادة ما يحدث التداخل بينه وبين إعلام الدولة، وذلك لوجود بعض التشابه بينهما فى الوظائف، أما الاختلاف الجذرى فيرجع إلى أن إعلام الدولة يخضع لسيطرة كاملة من الدولة، أيًا كانت الجهة التى تباشر السيطرة نيابة عنها، ونتيجة لهذه السيطرة فإن الدولة هى التى تقول، وهى التى تفرض القوانين والتشريعات، وتعين القيادات الإعلامية، مما يجعله يفقد شرعيته ومصداقيته، كما هو حال إعلامنا الآن، ويحدث التداخل أيضًا بين الإعلام العام والإعلام المجتمعى، فالأول ذو طبيعة قومية يغطى المجتمع بأسره، فى حين يقتصر الثانى على منطقة جغرافية بعينها أو مدينة محددة، والإعلام العام عادة ما يتم تقييمه فى ضوء عدد من المعايير أهمها:

١ - أن يكون متاحًا لجميع المواطنين، معبرًا عنهم جميعًا، يعكس قضاياهم بالدرجة نفسها دون تمييز، بغض النظر عن لونهم أو وضعهم الاجتماعى أو عقيدتهم أو موقعهم الجغرافى، فالكل متساوون من حيث الاهتمام، بعبارة أوضح لن يكون الإعلام العام كذلك ما لم يُصبح بالفعل عامًا (universal).

٢ - أن يكون متنوعًا فى أهدافه وبرامجه، ليستجيب للاحتياجات المتنوعة

للجمهور، فالشباب والأطفال والمرأة والأغنياء والفقراء، وأهل الريف والحضر، يجدون ما يشبع احتياجاتهم، فالإعلام العام يصل للجميع، أيًا كانت انتماءاتهم، وهو يقدم المادة الخبرية والثقافية والمادة الخفيفة ذات الطابع الترفيهي والمادة ذات المستوى الرفيع، ذلك أن التنوع (diversity) هو الأصل في الإعلام العام.

٣- الاستقلال (independence)، فالإعلام العام لا يجب أن يكون مملوكًا للحكومة ولا القطاع الخاص، وهو ما يعطيه الحرية كاملة في تناول القضايا الإشكالية بنزاهة وتجرد، ويدفع إلى ثقة الجمهور فيما يقدمه الإعلاميون، ولن يسمح المواطن بتمويل الإعلام العام إذا وجده يتحيز للحكومة أو إذا عبّر عن وجهة نظر رجال الأعمال أو المعلنين.

٤- التميز (distinctiveness) في نوعية البرامج، وهو ما يحتم على الإعلاميين البحث بأسلوب إبداعي في تقديم برامج تختلف عن الإعلام الخاص أو الإعلام المملوك للدولة، فالأول يموله رأس المال والثاني تموله الحكومات، ولذا فإن برامجها غالبًا ما تتجه نحو تعظيم العائد المالى أو السياسى والدعائى، أما الإعلام العام فلا يجب أن يتجه هذه الوجهة أو تلك، ولذا فإن برامجه تتميز في أهدافها ومضامينها والجماليات التى تستهدفها.

ولقد كان الدافع خلف دعم الإعلام العام في كل المؤتمرات التى أشرف عليها "اليونسكو" هو انحسار الفضاء العام، فالإعلام التجارى لا يعنيه تنمية الوعى العام أو تقديم الحقائق أو التعليق على الأحداث بقدر ما يعنيه السعى نحو هدف واحد ومحدد وهو الربح وتعظيم العائد على الاستثمار، فالإعلام التجارى صناعة تحكمها آليات المكسب والخسارة، وهو لن يدافع عن قضايا الرأى العام ما لم تكن النتيجة فى صالحه فى النهاية، وصالحه هو العائد المالى، وفى ظل الإعلام التجارى سوف تنحسر قضايا الديمقراطية والحكم الرشيد والمواطنة وحقوق الإنسان وكل ما يهم الشأن العام، أما الإعلام الحكومى فهو أقرب إلى الدعاية منه إلى الإعلام، وله الأجندة الخاصة به، ولا يستطيع أن يوجه الانتقاد إلى النظم السياسية التى يخدمها أو يعمل من أجلها، وهذا ما جعل الإعلام المصرى قبل الثورة وأثناءها وبعدها أبعد ما يكون عن

الحقيقة، إذ ليس له من هدف سوى مساندة الحاكم، وتبرير سياساته، وترسيخ صورة ذهنية جيدة حتى ولو كانت مضللة^(٢١).

وتشهد دول العالم المعاصر تطبيقات مختلفة للإعلام العام في العديد من دول العالم، لكن النموذج الأمثل تمثله المملكة المتحدة حيث تتنوع مصادر الدخل من الإعلان والاشتراكات والدعم العام من الجمهور، كما تتنوع البرامج التي تنتجها أكثر من جهة منها المحطات والقنوات التليفزيونية ذاتها أو منتجون مستقلون، وهو ما يسمح بوجود منافسة حقيقية، ويتنوع الموضوعون كذلك، فهناك الإعلام العام التقليدي، والإلكتروني، والتليفزيون الكابلي وغيرهم، وينتشر الإعلام العام في معظم دول أوروبا وآسيا وكندا وإفريقيا وغيرها.

ويتطلب التحول إلى نمط الإعلام العام وضع قانون جديد للإعلام الإذاعي والتليفزيوني يحل محل القوانين القائمة، وليحيل الإذاعة والتليفزيون إلى نظام الخدمة العامة بمقتضاه يُعاد النظر في ملكية وإدارة الإذاعة والتليفزيون، بحيث تنفصل الملكية والإدارة تمامًا عن الدولة، وتتوزع الملكية بين الإعلاميين والجمهور العام والدولة، أي تصبح الدولة أحد الشركاء، لكن دون أن يكون لها الغلبة في اتخاذ القرار أو رسم السياسة التي يجب أن يعهد بها للمواطن، سواء كان إعلامياً أو غير إعلامي، ويشرف المجلس الوطني للإعلام على كل ما يتعلق بإعلام الخدمة العامة، ويأتي اقتراح تحويل اتحاد الإذاعة والتليفزيون إلى نظام الخدمة العامة بعد استقراء تجارب الدول التي انتقلت من النظم السلطوية والشمولية إلى النظم الديمقراطية عقب التحولات الثورية التي مرت بها، وبعد استقراء تجارب الدول العريقة في الديمقراطية، حيث ينتشر نظام الخدمة العامة في أكثر من ٩٠٪ من نظم الإعلام في العالم المتقدم، بما في ذلك الولايات المتحدة ذاتها صاحبة التجربة الليبرالية في الإعلام، ولذلك تبني هذه الورقة هذا النظام، والذي أوصت به أربع مؤتمرات دولية أشرف على تنظيمها مؤلف الورقة، عقدت بالقاهرة بالمشاركة مع "اليونسكو" وجامعة "ويسمنستر" ومعهد التنوع الإعلامي في لندن، وذلك خلال الفترة من ٣٠ مارس ٢٠١١م حتى ٢٣ من يناير ٢٠١٢م، استهدفت جميعها إعادة بناء النظام الإعلامي المصري من أجل مستقبل الديمقراطية، وانتهت جميعها إلى التركيز ضمن توصياتها على تبني نظام الخدمة العامة،

بحسبانه الأمثل والأكثر واقعية والقادر على دعم الاستقلال الإعلامى، وتعزيز قيم المواطنة والديمقراطية والتغيير والنهضة المجتمعية الشاملة، مع إتاحة الفرصة كاملة للأحزاب والأفراد للحصول على الترددات الإذاعية وتملك محطات الإذاعة وقنوات التليفزيون أسوة بالصحافة، والتأكيد على حرية الإعلاميين فى الحصول على المعلومات من مصادرها، وضمان كافة حقوقهم وحصانتهم ضد السجن أو الحبس بسبب ما يدونه من آراء، وكذلك التزامهم بالضوابط الإعلامية ومواثيق الشرف أسوة بالصحفيين.

وإعادة هيكلة القنوات والبرامج الإذاعية والتليفزيونية، لضمان تحقيق المنافسة محلياً وإقليمياً ودولياً، ودمج عشرات البرامج والقنوات والمحطات الإذاعية والتليفزيونية التى أنشأت لسد الفراغ أو لإيجاد وظيفة لمن لا وظيفة له، أو للبحث عن حوافز ومكتسبات مالية دون النظر للتأثير السياسى والثقافى، وتشكيل الفضاء العام الحر، بحيث لا يوجد سوى مجموعة من القنوات والبرامج الهادفة للتقديم الموضوعى والمتوازن للأخبار والبرامج الإخبارية والحوارية التى تنافس مثيلاتها على مستوى دولى مهنيًا وحرفيًا وفكريًا وأخلاقيًا من أجل البناء والتنوير، والدفاع عن مكتسبات ثورة الخامس والعشرين من يناير، وترشيد اتخاذ القرارات التى يتخذها الأفراد على كافة الأصعدة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، والتعبير عن صوت مصر الثورة فى الداخل والخارج، وتعزيز قيم الحضارة الإسلامية كنموذج حضارى ديمقراطى تعددى معاصر منفتح مع متطلبات العولمة من منظور خاص يحمى القيم والتراث الإسلامى والإنسانى عامة، ويتعامل بندية مع الحضارات الأخرى، ويحترم الاختلاف والتنوع ويقدسه، بحسبانه قيمة إسلامية حضارية كانت ولا تزال علة خلق الكون، فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١٣٨﴾ إِلَّا مَنْ رَجِمَ رَبُّكَ وَلَئِنَّكَ لَخَلْقُهُمْ ﴿سورة هود الآيتان: ١١٨، ١١٩﴾.

التأكيد على مصادر تمويل الإذاعة والتليفزيون، وفقًا للنظام الجديد "الخدمة العامة"، بحيث تكون مصادر التمويل بمنأى عن الدعم الحكومى، إلا فى شكل إعفاء تكنولوجيا الإعلام والاتصال من الجمارك والضرائب، وباستثناء ذلك لا يجب أن يكون هناك دعم مالى مباشر يمكن أن تتخذه الحكومة أو الحزب الحاكم أو أية جهة أيًا

ما كانت كذريعة للتدخل فى الشأن الإعلامى أو انتهاك الحرية الإعلامية، على أن تكون مصادر التمويل الأساسية هى الرسوم التى يدفعها المواطنون لدعم الخدمة الإعلامية العامة، وقد تكون فى شكل رسم على فاتورة الكهرباء أو الماء، أو جهاز التلفزيون أو التلفون الأرضى أو المحمول، على أن يتم تحصيلها وتوريدها مباشرة إلى المجلس الوطنى للإعلام دون تدخل حكومى، بالإضافة إلى العائد من دخل الإعلان وفقاً لشروط معينة، والعائد من الإنتاج الإذاعى والتلفزيونى والاستثمارات الخاصة، بالإضافة إلى التبرعات والمنح المالية من الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة، بشرط عدم تأثيرها فى المضمون أو حرية الإعلام، وفقاً لنظام الخدمة العامة يتم تقييم الأداء من منظور غير تجارى، وتُنتج البرامج وتُقدم لأهداف غير تجارية، ولا يمثل الإعلان أحد مصادر الدخل الرئيسية، بل مصدر ثانوى؛ لأنه يُقدم بشروط عدم التأثير فى رسالة الإعلام، وهو ما يتطلب عدم وجود علاقة بين المعلن ومعدى ومقدمى البرامج، بحيث لا يتسرب الفكر والتأثير التجارى إلى المضمون التحريرى، على هذا النحو نضمن أن يتخلص النظام الحالى من المشكلات المزمنة الكامنة فى بنيته وأدائه وقوانينه وممارساته، التى كانت سبباً جوهرياً فى فساد وإفساده لنظام مبارك، ليحل محله نظام إعلامى جديد وطنى حر ومستقل، يرتقى لطموحات مصر الثورة.

المراجع والهوامش

- (1) قرار تنحى الرئيس مبارك عن السلطة منشور في جميع الصحف المصرية في ١٢ فبراير ٢٠١١ م.
- (2) شعارات الثورة عبّر عنها الثوار خلال ١٨ يومًا هي فترة الثورة، وتم نقلها عبر كل الوسائط الإعلامية.
- (3) تشير عشرات الدلائل والقرائن وممارسات المجلس العسكرى والكتابات الصحفية على وجود الثورة المضادة وتجذرهما يومًا بعد يوم، فالمحاكمات الثورية غير قائمة، والبنى القانونية لا تزال جميعها قائمة بدون تغيير، والفجوات الاجتماعية تتزايد، وقانون الحد الأدنى والأقصى للأجور لم يدخل حيز التنفيذ على الرغم من أنه لا يحتاج لوقت يُذكر، والأموال المهربة لم يصل منها مليم واحد، وتأتى أغلب المحاكمات بنتائج لصالح العهد البائد... ولا يزال مبارك يقيم خارج السجون المصرية، ولم يُعترف به حتى الآن كمتهم، حسب تصريح رئيس مصلحة السجون المصرية... ولا يمر يوم إلا وتظهر مشاكل ذات طبيعة خاصة تتعلق بالسولار وأنابيب البوتجاز والحمى القلاعية.. وغيرها ما يشير بأصابع الاتهام إلى القوى المضادة للثورة.
- (4) رومان بود، تقييم لشرعية وفعالية التطهير كأداة من أدوات العدالة الانتقالية، في محمود شريف بسيونى، عدالة ما بعد النزاعات المسلحة، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٤.
- (5) المرجع السابق.
- (6) Biswasi, Masudual, Media freedom, good governance and civil society, allacademic.com
- James, Barry, Media and Good Governance, UNESCO, 2005.
- The Role of the Media in Democracy, a Strategic Approach, Center for Democracy and Governance, Washington, D.C, 2005.
- (7) صلاح الدين حافظ، (٢٠٠٨م)، تحريم السياسة وتجريم الصحافة، القاهرة، دار الشروق.
- Hamada, Basyouni I, Historical and political analysis of mass media in Egypt, The Egyptian Journal for Communication Research, Volume 9, Number 2, 1-31, 2002.
- The enabling environment for free and independent media, contribution to transparent and accountable governance, Office of Democracy and Governance, Bureau for Democracy, Conflict, and Humanitarian Assistance, U.S. Agency for International Development, allacademic.com

Norris, Pippa, The role of the free press in promoting, democratization, good governance, and human development, allacademic.com

(8) تونى مندل، تقييم تطوير وسائل الإعلام في مصر، (٢٠١١م) مكتب اليونسكو بالقاهرة،
(9) لم يصدر قانون الحق في الوصول للمعلومات في مصر حتى الآن، وهناك كثير من المشاريع الخاصة بهذا القانون حبيسة الأدرج.

(10) Arendt, Hannah, The clash of rationalists, media pluralism in European regulatory politics, allacademic.com

Umida Niyazova, The absence of free and independent mass media and the total destruction of freedom of speech in Uzbekistan, report submitted by the Uzbek branch of the Centre of Extreme Journalism under the UPR procedure for the December session of the UN Council on Human Rights. allacademic.com

(11) محرز حسين غالى، نحو رؤية بديلة لأنماط ملكية الصحف القومية في مصر، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولى للمجلس الأعلى للثقافة بالتعاون مع جامعة (Westminster UK)، بعنوان: إعادة بناء النظام الإعلامى ومستقبل الديمقراطية في مصر، ٣٠-٣١ مارس ٢٠١١م.

(12) Hamada, Basyouni I., Media Reform and Credibility in Egypt: An Applied Research, IAMCR, Paris, 2007.

(13) خالد السرجاني، (٢٠١١م)، أداء المؤسسات الإعلامية، في د. عمرو هشام ربيع، محرر، ثورة ٢٥ يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

(14) Habermas, J.(1995), The Structural Transformation of the Public Sphere. An Inquiry into a Category of Bourgeois Society, Cambridge, Mass: The MIT Press.

Steve Buckley, Promoting plural and independent broadcasting, paper presented at the international conference held in Cairo in March, 30, 31, 2011.

Zankova و Bissera, The media in Bulgaria during communism and their transformation into democratic institutions, all academic.com

(15) Hamada, Basyouni I., Good Governance, Transparency, Accountability and Development Communication: Are Decentralization and Democratic Participation the Same?, UNESCO International Experts Brainstorming Meeting on Development Communication, New Delhi, 1-3 September, 74 – 76, 2003.

Mihai Coman, When Saying Means Not Doing: Journalists Fight for Imposing Their Power on Media and Politics, Paper Presented at the International Conference Held in Cairo in March, 30, 31, 2011.

(16) Marius Lukosiusnas, UNESCO's Media Development Indicators Framework, paper presented at the international conference held in Cairo in March, 30, 31, 2011.

Naomi Sakr, (2011), Democratization of Egyptian State - Owned Media, paper presented at the international conference held in Cairo in March, 13-15, 2011.

(17) عواطف عبد الرحمن، مداخلة في الملتقى الإعلامى لأقسام الإعلام بجنوب الصعيد، ٢٤-٢٥ مارس، ٢٠١٢م.

بسيونى إبراهيم حمادة، (٢٠١١م)، الصحافة وصنع القرار السياسى فى الوطن العربى، القاهرة، عالم الكتب.

(18) Steven Barnett, Broadcasting in the Public Interest: From State Control to Public Service, paper presented at the international conference held in Cairo in March, 30, 31, 2011.

(19) Hallien, Daniel, Paolo Mancini, Comparing Media Systems, the Models of Media and Politics, Cambridge University Press, 2004.

(20) Hamada, Basyouni I., Internet Potentials for Democratization: Challenges in the Arab World, The Journal of Development Communication, Volume 14, Number 2, 12 – 31, 2003.

Thomas Hanitzsch, Hamada, Basyouni I. et al, Mapping journalism culture across nations, Journalism Studies, 15, November, 2010.

(21) Indrajit Banerjee and Kalinga Seneviratne, Eds, (2005) Public service broadcasting, a best practices sourcebook, UNESCO.

www.unesco.org/images/0014/001415/141584e.pdf

Raboy, Raboy, Padovani, Claudia, Mapping Global Media Policy, Concepts, Framework and Methods, www.globalmediapolicy.net - June 2010.

Hamada, Basyouni I., Satellite Broadcasting Regulation and Cultural Exception: An Arab Islamic View, The Egyptian Journal for Communication Research, Volume 22, Number 1, 2004.

سيناريوهات النقاش حول مستقبل الصحافة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير

د. صابر حارص محمد

أستاذ الإعلام المساعد بجامعة سوهاج

يقتصر اهتمام هذه الورقة في المرحلة الحالية على استشراف السيناريوهات المحتملة لمستقبل الصحافة والصحفيين في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وتعتمد في ذلك على مسح أطروحات ورؤى وأفكار ومواقف أربابها صحفيون ونخب صحفية ومنظمات حقوقية وخبراء وأكاديميون إعلاميون عبر صحف مصرية وأجنبية وندوات ومؤتمرات ومواقع إلكترونية، وتكشف الورقة من البداية عن وجود مسارين لهذه السيناريوهات تربطهما علاقة وثيقة:

- مسار المرحلة الانتقالية التي بدأت بتولى المجلس العسكري إدارة شئون البلاد في الحادى عشر من فبراير ٢٠١١م وتستمر حتى الانتهاء من الانتخابات البرلمانية والرئاسية وتشكيل جمعية لتأسيس الدستور.

- مسار بعيد المدى يتلو المرحلة الانتقالية ويشهد تأسيس جمهورية جديدة وصحافة جديدة بدستور وقوانين ديمقراطية.

ونظرًا لتعدد أبعاد مستقبل الصحافة والصحفيين التى لا تتسع هذه الورقة لاستيعابها جميعًا، فستقتصر على أجندة المرحلة الانتقالية، مع الإشارة إلى عناوين سيناريوهات المرحلة بعيدة المدى التى يقوم الباحث بتحويلها إلى دراسة إمبيريقية بالقرب العاجل.

وتجدر الإشارة إلى أهمية المرحلة الانتقالية بالنسبة لصياغة مستقبل الصحافة المصرية وإعادة بناء النظام الإعلامى برمته، وذلك لعدة اعتبارات:

- أنها الأرضية التى يتم التأسيس عليها فيما بعد، ولذلك يجب أن تكون البداية صحيحة، حتى نضمن اختفاء الظلم وتحقيق العدالة مع الصحفيين على أسس مهنية فقط.

- ما تشهده المرحلة الانتقالية من حالات احتقان وغيان واحتجاجات ومطالبات واعتصامات وانتقادات لإدارة الملف الصحفى والمسئول عنه وصلت إلى مرحلة الشك وتوجيه الاتهام بالتواطؤ بسبب التلكؤ والتباطؤ فى تغيير القيادات المتورطة مع النظام السابق، مما يتطلب اتخاذ التدابير السليمة لكافة الإصلاحات المطلوبة فى هذه المرحلة.

- أن إجراء إصلاحات المرحلة الانتقالية على أسس مدروسة يؤدى إلى استقرار الأوضاع بالمؤسسات الصحفية، وتهيئة الصحفيين للأوضاع الجديدة والمشاركة فى بناء النظام الصحفى المرتقب وإعادة الثقة فى علاقة الصحافة بالسلطة والمجتمع وبعلاقة الصحفيين برؤسائهم ومؤسساتهم ونقاباتهم.

وترصد الورقة سيناريوهات الإصلاح والتغيير التى يدور حولها النقاش بهدف تقديمها للصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة وسائر المهتمين كورقة عمل يتم على أساسها التوصل إلى أفضل سيناريوهات الإصلاح للمرحلة الانتقالية.

وتحدد الورقة تسعة موضوعات تدور حولها هذه السيناريوهات:

أولاً: الخطوة الأولى فى الإصلاح تبدأ باعتذار أم محاسبة أم الدخول مباشرة فى تغيير القيادات.

١- ثمة سيناريو يرى أن الخطوة الأولى يمكن أن تبدأ باعتذار كل من أخطأ من الصحف والصحفيين بحق الثورة وشبابها، سواء أكان ذلك عن جهل أو سوء تقدير لحالة جديدة تشهدها البلاد لأول مرة أو كان ذلك إذعائاً للتوجهات السياسية والدعائية لنظام مبارك وعدم احترام القيم المهنية فى المعالجة والنشر، والتى تضمن حقوق المواطنين فى معرفة الحقائق والاطلاع على جميع وجهات النظر. والاعتذار ليس ضعفاً بل هو نوع من المراجعة النقدية للأداء الصحفى، ووقفه جادة مع النفس

للتعرف على الأخطاء ومحاولة الإصلاح والتطوير، وهو أيضًا احترام مستحق للجمهور، وتقدير لعقليته وقدراته على التمييز بين الأداء المهني والأداء الدعائي، الأمر الذى يساعد على احترام الذات وبناء الثقة من جديد، خاصة وأن كثيرًا ممن عملوا ضمن منظومة النظام السابق كان لضغوط لقمة العيش وليس اقتناعًا بسياسة التحرير^(١).

٢- بينما يرى سيناريو آخر ضرورة محاسبة الذين قاموا بتضليل الرأى العام والتشهير بشباب الثورة وتحريض الأمن عليهم ووصفهم بأنهم مجموعة من مثيرى الفتنة، مما تسبب فى أحداث الأربعاء الأسود، وكذلك التحقيق العاجل مع رؤساء تحرير الصحف القومية، والتقدم ببلاغ منذ ٢٥ يناير وحتى ١١ فبراير يضم جميع المقالات التى قام بتحريرها رؤساء تحرير ومجالس إدارات روز اليوسف، والجمهورية، والأخبار والأهرام بنشر أخبار كاذبة، وذرع الفتنة بين أبناء الوطن الواحد، والتى تم استخدامها لتأليب الرأى العام على المتظاهرين، وقد ذهب البعض إلى اعتبار أن التغطية الصحفية لأحداث الثورة كانت جريمة يجب أن يُعاقب عليها المسؤولون بتهمة التحريض على قتل شباب مصر، بادعاء أنهم مدربون من إيران وحزب الله، ويحصلون على وجبات وأموال مقابل التظاهر^(٢).

٣- ويتفق السيناريو هان على سرعة إصلاح المؤسسات الصحفية القومية المتورطة فى منظومة إفساد الحياة السياسية والاقتصادية بدعمها هذه السياسات والدفاع عنها وتضليل القراء بجذواها، ويبرز سيناريو ثالث يحظى بشبه إجماع، ويرى أن أية محاولة لإنقاذ المؤسسات القومية وإصلاحها تتطلب أولاً تغيير القيادات التى تم اختيارها على مدى عقود على أسس غير شفافة وغير ديمقراطية، بل إن الاختيار فى الأغلب الأعم جانبته معايير الكفاءة والمهنية والنزاهة، ودون التشكيك فى قيادة بعينها، فإن قرار التعيين لهذه القيادات كان يتم اسمًا وشكلًا بواسطة مجلس الشورى ولجنته العامة، وكلاهما يسيطر على أغليته الكاسحة الحزب الحاكم، ويرأسهما أمين عام الحزب نفسه، وفعليًا فإن اختيار قيادات الصحافة القومية كان يجرى من جانب رئيس الدولة رئيس الحزب الحاكم، الذى يصدر أيضًا قرار تشكيل المجلس الأعلى للصحافة المهيمن على شئونها عامة وعلى شئون الصحف القومية خاصة، وإلى جانب سلطة رئيس

الجمهورية في اختيار قيادات الصحف القومية هناك أسرته، بخاصة نجله أمين لجنة السياسات كما جرى في السنوات الأخيرة، فضلاً عن أجهزة الأمن التي تلعب تقاريرها دوراً مؤثراً في دولة لا تحترم القانون، سرعان ما تتحول للانقضاض على القوانين التي وضعتها حكوماتها وبرلماناتها المطعون في شرعيتها شعبياً، وتأخذ في انتهاك نصوصها واحداً تلو آخر، فقد جرى اختيار قيادات الصحف القومية بواسطة آليات تخالف نص المادة (٥٥) من القانون (٩٦) لسنة ١٩٩٦م الذي يقضى بأن الصحف القومية مستقلة عن جميع الأحزاب والسلطة التنفيذية، بل إن إدارة هذه المؤسسات التي تعود إلى الشعب كله، كما تقول فلسفة انتقال كبريات الصحف في عام ١٩٦٠م من الملكية الخاصة الفردية والعائلية إلى لون من ملكية الدولة العامة ذات الطبيعة الخاصة، جرت بالمخالفة لنصوص عديدة في هذا القانون، وقد أوكل تمثيل الشعب وممارسة حقوقه في ملكية هذه المؤسسات إلى "الاتحاد القومي" في عام ١٩٦٠م ثم "الاتحاد الاشتراكي" بحلول عام ١٩٦٢ ثم "مجلس الشورى" بحلول عام ١٩٨٠م^(٣).

وبدأت ردود الأفعال على هذه السيناريوهات باستقالة مكرم محمد أحمد من منصب نقيب الصحفيين^(٤)، نتيجة للمظاهرات التي خرجت من مبنى نقابة الصحفيين للتنديد بموقفه في التعامل مع ثورة الشباب ومولاته الكاملة للرئيس مبارك، والانحياز لموقف الحكومة، وتبنى خطابها، والإساءة في ذلك إلى جموع الصحفيين ونقابتهم، واستقالة ثلاثة من رؤساء المؤسسات الصحفية هم: الأستاذ عبدالقادر شهاب رئيس مجلس إدارة "دار الهلال"، والأستاذ على هاشم رئيس مجلس إدارة "دار التحرير"، والأستاذ محمد على إبراهيم رئيس تحرير صحيفة الجمهورية^(٥)، وأعلن الدكتور يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء والمشف على المجلس الأعلى للصحافة بأن هناك مراجعة للأوضاع في الصحف القومية، وأنه سيتم الالتزام عند اختيار قيادات الصحف بالكفاءة المهنية والقبول^(٦)، وعمت بعدها الوقفات الاحتجاجية في كل المؤسسات القومية للضغط على المجلس العسكري لإقالة بقية رموز مبارك من رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء التحرير لكافة الإصدارات من جرائد ومجلات^(٧)، وقام الصحفيون العاملون في هذه المؤسسات بحملة توقيعات لسحب الثقة من رؤساء

تحرير تلك الصحف، على خلفية "انحيازها الكامل لموقف الدولة"، وتحويل العاملين فيها إلى "موظفين لدى النظام"^(٨)، ونظرًا لعدم الاستجابة لهذه التوقعات والاحتجاجات واستمرار معظم القيادات في مواقعها، فقد اتجهت سيناريوهات النقاش إلى:

ثانيًا: آلية اختيار القيادات وإدارة المؤسسة خلال المرحلة الانتقالية:

ويضم هذا السيناريو عدة بدائل:

- تشكيل لجان تسيير أعمال لإدارة المؤسسة تحريريًا وإداريًا وماليًا حين إجراء انتخابات حرة لتعيين مجالس إدارة وتحرير جديدة، ويتبنى ذلك صحفيو دار التحرير^(٩).
- إلغاء التعيينات لرؤساء التحرير ورؤساء مجالس الإدارات للصحف، وأن يكون ذلك بالانتخاب من أعضاء الأسرة الصحفية وبقية العاملين بالمؤسسة ويتبنى ذلك صحفيو الأهرام^(١٠).
- إجراء انتخابات استرشادية في المؤسسات الصحفية لاختيار رؤساء التحرير ومجالس الإدارة، تحت إشراف المجلس الأعلى للصحافة، بمعاونة لجنة من داخل كل مؤسسة على حدة، بحيث يتم اختيار خمسة أشخاص لاختيار واحد من بينهم ليكون رئيسًا للتحرير^(١١).
- تشكيل مجلس من الحكماء على مستوى المؤسسة لاختيار القيادات الجديدة.
- يمكن أن يكون لدينا أكثر من رئيس تحرير للمجلة أو الجريدة الواحدة، ويتبنى الدكتور يحيى الجمل المشرف على المجلس الأعلى للصحافة البدائل الثلاثة الأخيرة^(١٢).

ثالثًا: معايير اختيار القيادات والنقد الموجه لها وللمسئول عن الملف:

ويتجه هذا السيناريو إلى أن معايير اختيار القيادات في العهد السابق كانت تضحي بمعايير الكفاءة المهنية والخبرة والنزاهة والاستقلالية وتخضع لمعايير أمنية وسياسية وشخصية وغير أخلاقية وغير قانونية، مما أدى بعد الثورة إلى ترايد حالات الاحتقان بين الصحفيين المصريين، وطرح الدكتور يحيى الجمل المشرف على المجلس الأعلى

للصحافة بعد مقابلة الصحفيين بنقائهم ثلاثة معايير لاختيار القيادات بالمرحلة الانتقالية: أن يكون من داخل المؤسسة، ويتمتع بالكفاءة المهنية والقبول من زملائه والرأى العام، وقد واجه هذا السيناريو عدة انتقادات يمكن بلورتها فى النقاط التالية^(١٣):

- أن مستقبل الصحافة القومية المصرية ومصيرها أجل وأخطر من أن يُترك لإنسان وحيد، مهما كانت قدراته الفردية، كما أن الصحافة أخطر من أن يُترك أمرها للصحفيين وحدهم، أو القانونيين دون سواهم، فالصحافة صناعة كبرى شديدة التداخل والتركيب والتعقيد، ابتداء من لحظة الكتابة وحتى وصول الجريدة أو المجلة ليد القارئ فى النهاية، ثم إن الصحافة جزء من ثقافة العمران، ووطن بلا صحافة مستقلة قد لا يُعَدّ وطنًا فى الأصل والأساس.

- أنه بمجرد أن بدأ يحى الجمل فى الكلام عن تغيير قيادات الصحف نصف شرعية القيادات الموجودة ووضعها فى مهب الريح، ونسى أن التلكؤ فى تحقيق ذلك يحول الأمر كالشوارع التى أصبحت بلا شرطة، أو الميادين التى لا توجد فيها أية قواعد للمرور.

- أن معيار القبول للقيادة الصحفية يعنى الشعبوية بمعناها القديم وكيف يمكن التوصل لمقياس نحدد من خلاله الحب والكراهية، مع أنها من شئون القلب والوجدان والضمير، ونحن قد نظهر عكس ما نبطن، وقد نخفى أدق خلجات نفوسنا أمام الآخرين.

- أن النقابة تنظيم نقابى هدفه رعاية الأعضاء والدفاع عن حقهم المشروع فى القيام بالمهنة وتطوير الأداء المهنى، ولم نعرف من قبل أن النقابة يمكن أن تلعب أى دور فى اختيار قيادات صحفية، وهذا العمل كانت منوطة به اللجنة العامة لمجلس الشورى المنحل.

- أن فكرة مجلس الحكماء أو اختيار أكثر من رئيس تحرير، أو انتقاء بعض الأشخاص واستشارتهم كلها أمور لا تستند لدراسات علمية، ولا معرفة عملية بقوانين الواقع الراهن فى الصحافة القومية الآن، ولا تصلح لاتخاذ

إجراءات مؤسسية، ولا تصح أن تصدر عن رجل وصف نفسه بالفقيه الدستوري وسارت الناس وراءه.

رابعاً: تغيير القيادات لا يحتمل التأجيل، والحاجة لشخصية جديدة لإدارة الملف:

ونتيجة لما تقدم ظهر سيناريو جديد يطالب بشخصية مستقلة بدلاً من الجمل لإدارة ملف الصحافة، ويُعتبر تغيير القيادات أمراً لا يحتمل التأجيل؛ حيث طالب مراقبون بلا حدود وشبكة المدافعين عن حقوق الإنسان وتحالف المجتمع المدني للحرية والعدالة والديمقراطية ومؤسسة عالم جديد للتنمية وحقوق الإنسان في بيان لهم المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء بضرورة اختيار شخصية مستقلة لإدارة ملف الصحافة بدلاً من الدكتور يحيى الجمل، نائب رئيس الوزراء والمشرف على المجلس الأعلى للصحافة بسبب تأخره في إصدار التعيينات الجديدة لرؤساء التحرير ومجالس إدارات الصحف القومية بالأهرام والجمهورية والأخبار وروز اليوسف ودار الهلال ودار المعارف ووكالة أنباء الشرق الأوسط المملوكة للدولة، التي تتعرض حالياً لنزيف من الخسائر المالية يومياً بسبب تراجع إقبال الشعب المصري عليها، نتيجة مواقفها المنحازة للنظام السياسي الفاسد، وعملها بتعليقات من الرئيس السابق حسنى مبارك ورئيس مجلس الشورى السابق صفوت الشريف ولجنة السياسات بالحزب الوطنى، التي يرأسها جمال مبارك وأمانة الإعلام برئاسة على الدين هلال طوال السنوات الماضية، مما أفقدها مصداقية وثقة الشعب المصرى فيها لقيامها بأنشطة الدعاية السياسية والإعلامية، وإهمالها للعمل الصحفى المهنى والقضايا الرئيسية للمجتمع.

كما طالب البيان بضرورة الاهتمام بتحديد شخصية جديدة لإدارة ملف الصحافة، لحاجة الصحافة المصرية إلى نظرة متعمقة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء وعدم الانتظار حتى انتهاء الفترة الانتقالية الممتدة لأكثر من ٦ شهور أو نهاية العام الحالى، لأنها تضر بمكانة الصحافة القومية أمام الشعب المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير، فضلاً عن رفض الدكتور يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء عقد اجتماعات داخل المؤسسات الصحفية للتعرف على أوضاعها ومشاكلها الحقيقية ورفضه الاستجابة لدعوات الجمعيات العمومية والصحفيين بها لمناقشة حالة الاحتقان الصحفى

والغليان بها، رغم الوقفات الاحتجاجية التى قام بها الصحفيون أمام المؤسسات الصحفية، وتراخيه فى تغيير رؤساء التحرير ورؤساء مجالس الإدارة للصحف القومية، رغم تضليلهم المتعمد للرأى العام المصرى وترويجهم لاتهامات باطلة طوال فترة النظام السياسى السابق ضد أحزاب المعارضة والحركات الاحتجاجية، وحجبهم للمعلومات الصحيحة عن المواطنين طوال فترة ٢٥ يناير، وسعيهم للتحريض الإعلامى ضدها، ووجود قضايا لاستغلال السلطة والنفوذ داخلها مع رموز النظام السابق، ووقائع محددة للفساد المالى والإدارى داخل المؤسسات الصحفية، واستغلالهم لمواردها المالية. وأكد البيان أن ملف الصحافة يحتاج إلى مزيد من اهتمام المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء بدور الصحافة فى تشكيل وعى المواطنين تجاه القضايا المهمة التى تواجه مصر حالياً بعد الثورة، ومن الصعب أن يقوم بذلك القيادات الصحفية نفسها التى انحازت طوال عملها للنظام السابق^(١٤).

وفى إطار المبررات والأوضاع التى تدعو إلى أهمية سرعة تغيير القيادات والبدء بإصلاحات المرحلة الانتقالية بأسرع ما يمكن هو ضرورة إنقاذ هذه المؤسسات العملاقة والأسماء التاريخية لصحفها، بعدما فقدت المصداقية لدى القراء وانهار توزيعها وشاع فيها حديث الفساد وإهدار المال العام، وخصوصاً بعد أدائها التحريرى غير المقبول شعبياً ومهنيّاً فى تغطية ثورة ٢٥ يناير، ولم يعد خافياً على الرأى العام أن المؤسسات الصحفية القومية أصبحت أشبه ببرميل بارود على وشك الانفجار، وقد اختلط فى هذا المشهد النادر صراعات مصالح اجتماعية ومهنية، بل وشخصية أيضاً، وهى صراعات تبدو من بعيد للثوار والعسكريين والساسة بالغة التعقيد، إلا أن نظرة من قرب تسمح بالتقاط ما هو محورى ونبيل فيها، حيث يتشكل منذ اندلاع الثورة فى رحم هذه المؤسسات ضمير مهنى وطنى إنسانى يكتسب يوماً بعد يوم، أنصاراً وكتلاً مؤثرة، وتتشكل جماعات من عمال وإداريين وصحفيين تبلور أفكاراً خلاقة لعبور المرحلة الانتقالية، وتتحرك من أجل تغيير يقوم على أسس الديمقراطية والعدالة والشفافية، وهذه العملية على أهميتها لا تخلو من مشكلات وعراقيل^(١٥).

خامساً: تغيير القيادات الآن يخلق فراغاً وفوضى أم تهيئة واستقرار:

١- ويرى هذا السيناريو أن إصلاحات المرحلة الانتقالية بدءاً بتغيير القيادات الآن

تخلف فراغاً وفوضى، وينطلق هذا السيناريو من أن الصحفيين "يركبون الموجة بدرجات متفاوتة" في ظل الأحداث الجارية الآن، ومعظم المؤسسات قد تفككت، وأصبح الآن كل صحفي لا يضع لنفسه حدوداً في التفكير والتعبير عن الآراء والمطالب والرغبات، ويمارس الحرية بأقصى حدود ما دام "يركب موجة تعرية النظام السابق وأعدائه، ويقدس الثورة وشبابها والمجلس العسكري" دون مراعاة لأصول وقواعد المهنة، إلى درجة أن صحيفة قومية مثل المساء الصادرة عن دار التحرير للطبع والنشر وفي المانشيت الرئيسى بالصفحة الأولى لها تحمل عنوان يقول «الفاسدون نفوا الاتهامات بمنتهى البجاجة»، رغم أنه من الطبيعي أن ينفى كل متهم أى اتهام يوجه إليه، كما أن هناك بعض الصحفيين لم ينتظروا موافقة رئيسهم المباشر، وعملوا بحكم الأمر الواقع^(١٦).

٢- أما البديل لهذا السيناريو فيرى أن إصلاحات المرحلة الانتقالية بدءاً من تغيير القيادات الآن لم تخلف فراغاً وفوضى؛ ويعتمد هذا السيناريو على وجود بوصلة ورؤية وكتلة حية من الصحفيين ومختلف العاملين تعرف جيداً ما هو الطريق، ويشير إلى أن الاستطلاع الذى أشرف عليه الراحل الدكتور "محمد سيد سعيد"، وقامت به وحدة تابعة لمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، وجرى تقديمه إلى المؤتمر الرابع للصحفيين، وانتهى إلى أن الغالبية وبنسبة أكثر من (٧٥٪) طالبت بانتخاب القيادات الصحفية من جانب المحررين وبقية العاملين بهذه المؤسسات، إما انتخاباً غير مشروط (٦٠٪) أو بالاختيار من بين ثلاثة مرشحين تختارهم الجمعيات العمومية، كما أسفرت الحركة الجارية بين العاملين في "الأهرام" عن اقتراح ضوابط للترشح لانتخابات القيادات الإدارية والتحريرية تقوم على استيفاء معايير محددة من الخبرة والكفاءة والمهنية والنزاهة والاستقلالية، وقد جرى صياغة هذه المعايير تفصيلاً في مشروع دليل يجرى عرضه على قانونيين محترمين^(١٧)، كما أن هناك حركة داخل المؤسسات، وبتأثير رياح الثورة أخذت في غضون أقل من شهر واحد في بلورة حلول جماعية للمرحلة الانتقالية، وعلى سبيل المثال فقد وصلت هذه الحركة في مؤسسة "الأهرام" إلى وضع قائمة مطالب من ١٥ بنداً، يقوم بالتوقيع عليها جموع العمال والإداريين والصحفيين، وتنطلق هذه المطالب من مزج خلاق بين ثلاثة مكونات هي:

الشرعية الثورية .. والشرعية القانونية لنصوص إيجابية ظلت معطلة ومهملة ... و تراث النضالات الاجتماعية السياسية والنقابية المهنية على مدى العقود الماضية، إذ إنه ليس دقيقاً القول أو الإيحاء بأن ملف الصحافة القومية لم يكن مفتوحاً في يوم أو عهد ما، بما في ذلك عقد الستينيات من القرن الماضي، فلطالما كان هناك عدم رضا إزاء صيغة الصحافة القومية قانوناً وتطبيقاً منذ ولدت، وطالما كان هناك مقترحات للإصلاح، وتراث جماعي صاغته توصيات مؤتمرات الصحفيين العامة بنقابتهم، وآخرها المؤتمران الثالث والرابع في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٤م، فضلاً عن التراث الفردي لكتاب وصحفيين عرفوا بانشغالهم بالمهنة وأخلاقياتها وقيمها^(١٨).

سادساً: أداء الصحافة المصرية بعد الثورة (سوء أم إيجابي)

١ - يتجه السيناريو الأول إلى إدانة الصحافة القومية رغم تحولها بعد الثورة إلى صحافة تأييد مطلق للثورة وشبابها؛ لأنه تحول من الشيء لفضده في أقل من يوم واحد؛ فقد تحول صناع الثورة من بلطجية وقلة منحرفة مرتبطين بأجندة خارجية إلى أبطال حققوا أعظم ثورة سلمية في تاريخ البشرية، كما تحول مبارك ونظامه من قوة اقتصادية وديمقراطية مستقرة تنحاز للفقراء وتجنب البلاد ويلات الحرب، بزعامة صاحب الضربة الجوية إلى نظام فاسد مستبد أهدر ثروات مصر وتراجع بمكانتها ودورها العربي والإقليمي، وقد وصف رئيس المنظمة العربية للإصلاح الجنائي هذا السلوك الصحفي بأنه ليس إعلاماً حراً، ولكنه إعلام سريع التغير ويعكس تطرفاً حاداً يتأرجح بين وجهتي نظر مختلفتين^(١٩)، وأكد خبراء الإعلام خلال مؤتمر مستقبل الإعلام المصري بعد ثورة ٢٥ يناير الذي نظمته مؤسسة "أنترنيوز" أن الإعلام الحكومي لم يغير من منهجه الذي اتبعه قبل الثورة، وكل ما في الأمر أنه أصبح يوافق الحكومة الحالية والمجلس العسكري بدلاً من نفاق الرئيس مبارك ونظامه^(٢٠)، وأوضح الدكتور إسماعيل إبراهيم أن رؤساء تحرير الصحف القومية، وتجار الشهرة والعاملين دوماً من أجل مصالحهم، والذين شاركوا في نهب ميزانيات المؤسسات الصحفية القومية، وحتى الصحف المستقلة، والذين لم يقدموا شيئاً لصحفهم، وتفرغوا لجنى أموال وشهرة الفضائيات، أصبحوا الآن هم المدافعين عن الصحافة القومية، والمنددين بالفساد فيها!! وتناسوا أنهم كانوا من نسيج الفساد الذي يتحدثون عنه

الآن، ووقفوا ضد كل محاولة للإصلاح أو التطوير؛ لأن ذلك كان يعنى تقليص نفوذهم، وحرمانهم من أموال الفضائيات، وأن هذه القدرة على العيش فى كل البيئات والتلون كالحرباء تشكل خطرًا على وعى الأمة ومستقبلها، وينبغى ألا نترك هؤلاء المدعين يسرقون الأهرام أو الأخبار أو الجمهورية أو وكالة أنباء الشرق الأوسط، فقد مضى عهد الخداع^(٢١)، ويرى الدكتور محمد شومان أن هذا التحول المفاجئ غير مقنع ويشير الشفقة، ويقضى على ما تبقى للإعلام المصرى من مصداقية واحترام بين الجمهور، كما يشوه صورة الإعلاميين لدى الجمهور، فالوجوه والأقلام نفسها التى كانت تدافع باستماتة وحماس عن النظام السابق تحولت للدفاع عن الثورة بالحماس نفسه، بل إن بعض الصحف تهاجم النظام السابق بدرجة تفوق هجوم صحف المعارضة!!^(٢٢).

٢- بينما يتجه السيناريو الثانى إلى اعتبار هذا التحول فى أداء الصحافة القومية تطورًا إيجابيًا، ويرى هذا السيناريو أن مصر على رأس الدول التى تحول فيها الإعلام بعد ثورة ٢٥ يناير بشكل جذرى باتجاه شفافية ومصداقية أكبر، وأصبحت وسائل الإعلام تتناول الأحداث بشكل مختلف، والصحف الحكومية باتت أكثر صراحة وجرأة، وهذا شىء مهم يعطى الأمل للشعوب والمجتمعات، وأن هذا تطور تاريخى غير مسبق، خاصة عندما تطالع صفحات الأهرام والأخبار الآن لترى أنها باتت تعكس الواقع بشفافية، وهذا التغيير المهم جدًا سيكون عنصرًا أساسيًا فى التطوير، وستصبح الصحافة بالفعل السلطة الرابعة، سلطة رقابية، تطرح كل شىء للمناقشة بلا حدود، ومن هنا يأتى تطوير المجتمعات فى حرية التعبير وحرية الرأى، وأن هذا التطوير سيكون له انعكاسات على دول أخرى لمصلحة الشعوب العربية، وربما لمصلحة الأنظمة الحاكمة أيضًا^(٢٣).

سابعاً: تشويه صورة الصحافة والصحفيين أم أنه تعميم لا يميز بين الشرفاء والفاستدين

حيث يرى هذا السيناريو أن هناك صورًا سلبية عن الإعلام والإعلاميين تتشكل لدى الجمهور بعد الثورة؛ فالإعلام تابع للسلطة ومنافق لها، والإعلاميون منافقون ويعملون بدون مبادئ أو أخلاق، ومثل هذه الصورة غير صحيحة وتنطوى على تعميم، وتتعامل مع الإعلاميين ككتلة واحدة، ولا تميز بين الصالح والطالح، خاصة

أن أية مهنة لا تخلو من الفاسدين أو المنافقين، وإذا كان هناك إعلاميون غير ملتزمين بقواعد العمل المهني وأخلاقيات الإعلام فإنهم أقلية محدودة، لكنها كانت تصدر المشهد؛ لأن النظام السابق أتاح لها حرية النشر ومنحها أجورًا ومكافآت ومزايا ضخمة، بينما رفض أغلبية الإعلاميين بيع ضمائرهم وتمسكوا بشرف المهنة وأخلاقياتها، وقد عانوا من المطاردة والتضييق والحرمان من النشر أو الظهور على الشاشة، وكثير من هؤلاء الإعلاميين عارضوا النظام وشاركوا في ثورة ٢٥ يناير^(٢٤)، كما أن المؤسسات القومية العملاقة ذات التاريخ الصحفى الكبير ينبغي ألا تخضع الصحفيون فيها أيضًا للتعميم في الحكم عليهم؛ لأنها مؤسسات غنية بالمهارات والصحفيين المهنيين الأكفاء، الذين لم يتلونوا، ولم يشاركوا في الفساد والإفساد، وظلوا على قيمهم ومبادئهم، رغم ما كانوا ولا يزالون يحصلون عليه من ملاليم، ولكنهم شرفاء، لم يهبطوا على صحفهم "براشوت" الأمن أو الحزب الوطنى^(٢٥)، ومن ثم يطالب هذا السيناريو بأهمية تصحيح صورة الصحفيين المصريين عامة وبالمؤسسات القومية خاصة.

ثامنًا: رد الاعتبار للشرفاء المظلومين أم دعوة للتسامح:

ويدعو أصحاب هذا السيناريو إلى تشكيل لجنة مستقلة ونزيهة تنظر في كافة المظالم التى وقعت في حق العاملين الشرفاء بكل مؤسسة خلال العهد السابق^(٢٦)، خاصة في الحالات التى وقع عليها الظلم نتيجة تمسك أصحابها بمبادئ المهنة وأخلاقياتها في مواجهة اختطاف صحيفته لصالح النظام والحزب والوطنى وجهاز أمن الدولة السابق أو مصالح وأجندة خاصة لرئيس التحرير ورؤسائه المباشرين، وتنوع مظالم الصحفيين في العهد السابق من عمليات الإقصاء عن الكتابة وتهميش الكفاءات واختيار الأسوأ للمناصب والترقيات، والحرمان من الترقيات والسفريات والمكافآت المادية وغيرها من المزايا، وثمة بديل لهذا السيناريو يرى صعوبة تحقيق ذلك، تخوفًا من انحراف المسار إلى تصفية الحسابات، وخلط الشخصى بالموضوعى، ويتبنى الدعوة إلى التسامح والصفح عما مضى، والانشغال بالبناء والإصلاح.

تاسعًا: تحقيق العدالة فى الأجور أم إصلاح شامل للأوضاع المادية:

ويتجه هذا السيناريو إلى مراجعة أجور الصحفيين بعمل جدول للأجور يضمن

تحقيق المساواة في الدخول ومراعاة تفاوت الأجور بسنوات الخبرة^(٢٧)، أو وضع لائحة أجور جديدة تضمن العدالة في دخول الصحفيين وتمحو الفوارق الكبيرة بين دخول القيادات وباقي الصحفيين^(٢٨)، خاصة وأن هناك تفاوتاً رهيباً في الأجور داخل المؤسسات، فمثلاً رئيس تحرير الأهرام مرتبه ما بين مليون ونصف ومليونين جنيه ما بين مرتب وعمولات ونسب مطبوعات، بينما يمكن أن يكون هناك صحفي في الأهرام لديه الخبرة نفسها، لكن مرتبه لا يتجاوز ٢٠٠٠ جنيه، فضلاً عن أن القيادة الصحفية تعطى المكافآت فقط لدائرة المحيطين بها وهو ما يعزز حالة الاحتقان والنقمة في الوسط الصحفي^(٢٩).

أما سيناريو الإصلاح الشامل للأوضاع المادية فيتنبأه نشاط من داخل مؤسسة الأهرام على رأسهم الأستاذ كارم يحيى المعروف بإسهاماته المتميزة في خدمة المهنة والارتقاء بها، ويرى السيناريو إمكانية تحقيق إصلاح شامل للجوانب المادية خلال المرحلة الانتقالية عبر عدة نقاط:

- ألا يتجاوز الفارق بين أعلى وأدنى دخل في المؤسسة نسبة الواحد إلى سبعة.
- الاستغناء عن جميع المستشارين الذين طالما كلفوا المؤسسة مبالغ طائلة، والالتزام بسن الإحالة على المعاش وفق القانون دون استثناءات أو تمييز.
- توزيع حوافز وعمولات الإعلانات على كافة العاملين بالمؤسسة، وألا تقتصر على إدارة الإعلانات وحدها.
- إلغاء النسبة المخصصة من حصيللة الإعلانات لقيادات المؤسسة، وإعادة ما جرى التحصل عليه من هذه النسبة، علماً بأن المادة ٧٠ في قانون الصحافة رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٦م لا تقر هذا الاستقطاع لصالح القيادات.
- إنهاء الخلط بين الإعلان والتحرير بالمخالفة للقانون وميثاق الشرف الصحفي، وحظر قيام الصحفيين بجلب الإعلانات وتقاضي عمولاتها.
- إنهاء المكافآت السرية الخاصة التي تمنح للعاملين من جانب قيادة المؤسسة، وعلى أن تتحدد مكافآت الأعمال الإضافية والتميزة وفق أسس موضوعية وبشفافية.
- إلغاء الامتيازات الممنوحة لسكرتارية ومكاتب قيادات المؤسسة والتي تنطوي على تمييز غير مبرر بين العاملين، بما في ذلك السيارات.

- الاكتفاء بسيارة واحدة لكل من رئيس مجلس الإدارة وقيادات المؤسسة، واستبدال السيارات الفارهة بأخرى تلائم العمل في مؤسسة صحفية لا حياة الأُمراء ورجال الأعمال.
- لقطع الطريق على الشائعات والأقاويل، تتقدم قيادات المؤسسة بإعلانات ذمة مالية إلى لجنة قانونية تتشكل من خبراء يتمتعون بالنزاهة، وتعكف هذه اللجنة على مراجعة ميزانية المؤسسة ومقدراتها، على أن تتقدم إلى العاملين بتقرير عن حقيقة الأموال والمخصصات التي حصلت عليها هذه القيادات.
- اتخاذ تدابير ملزمة للحفاظ على المستندات والوثائق والأرشيفات والمقتنيات في مختلف مباني المؤسسة، ومنع تهريبها أو التخلص منها.

المراجع والهوامش

- (١) - محمد شومان، إعادة تأهيل الإعلام المصري، الأهرام، ١٧-٣-٢٠١١ م.
- كريمة إدريسي، مصر... صحافة ما بعد ٢٥ يناير، متاح على:
<http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/special-folders-pages/new-egypt/egypt-after-the-january-25/128539-2011-02-08-15-34-20.html>
- (٢) أحمد عبد المقصود، وقت الحساب لوزير الإعلام، الأهرام، ١٣/٢/٢٠١١ م.
سمر مجدى، مؤتمر "الإعلام المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير" الوفد، ٦ مارس ٢٠١١.
- (٣) كارم يحيى، مقال ممنوع من النشر بالأهرام، ونشر بجريدة البديل في ٢-٣-٢٠١١ م.
- (٤) صفية حمدى ورنا ممدوح منة شرف الدين وربا نور الدين، الدستور، ٢٢ فبراير ٢٠١١ م.
- (٥) الأهرام، استقالة ثلاثة من رؤساء المؤسسات الصحفية، ٢٣ فبراير ٢٠١١ م.
- (٦) الأهرام، نائب رئيس الوزراء: مراجعة أوضاع الصحف القومية، ٢٥ فبراير ٢٠١١ م.
- (٧) منة شرف الدين وربا نور الدين، احتجاجات بالجمهورية ودار التحرير والتعاون لعزل رموز مبارك، الدستور، ١ مارس ٢٠١١ م.
- أخبار اليوم، احتجاجات لعزل بركات والقط ٥ مارس ٢٠١١ م.
- (٨) أضواء الثورة .. انتفاضة ضد قادة الإعلام الحكومى المصرى، موقع مصرأوى على الإنترنت:
<http://www.masrawy.com/ketabat/ArticlesDetails.aspx?AID=90529&ref=hp>
- (٩) منة شرف الدين وربا نور الدين، احتجاجات بالجمهورية ودار التحرير والتعاون لعزل رموز مبارك، الدستور، ١ مارس ٢٠١١ م.
- (١٠) كارم يحيى، مقال ممنوع من النشر بالأهرام، ونشر بجريدة البديل في ٢-٣-٢٠١١ م.
- (١١) عبدالمحسن سلامة، الجمل: التغييرات الصحفية خلال أيام وندرس اختيار القيادات بالانتخاب، الأهرام، ١٣ مارس.
- (١٢) يوسف القعيد، محنة الصحافة القومية، الأهرام، قضايا وأراء، ١٦/٣/٢٠١١ م.
- (١٣) المرجع السابق.
- (١٤) منظمات حقوقية تطالب بشخصية مستقلة بدلاً من الجمل لإدارة ملف الصحافة، متاح على بوابة الأهرام.
- <http://gate.ahram.org.eg/NewsContent/13/55/52416/%D8>
- (١٥) كارم يحيى، مقال ممنوع من النشر بالأهرام، ونشر بجريدة البديل في ٢-٣-٢٠١١ م.

- (١٦) عماد الدين حسين، الفاسدون نفوا الاتهامات بمنتهى البجاجة، الشروق، ٢١ فبراير ٢٠١١م.
- (١٧) كارم يحيى، مقال ممنوع من النشر بالأهرام، ونشر بجريدة البديل في ٢-٣-٢٠١١م.
- (١٨) المرجع السابق.
- (١٩) بهية مارديني، الإعلام المصرى بعد الثورة بلون واحد والصحف متشابهة، جريدة إيلاف الإلكترونية، ١٩ فبراير ٢٠١١م، متاح على:
<http://www.elaph.com/Web/news/2011/2/632918.html?entry=articlemostvisitedtoday>
- (٢٠) شيماء سمير أبوعميرة، مؤتمر "الإعلام المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير"، الأخبار، ٦ مارس ٢٠١١م.
- سمير مجدى، مؤتمر "الإعلام المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير"، الوفد، ٦ مارس ٢٠١١م.
- (٢١) إسماعيل إبراهيم، لا للانتهازيين والمتلونين! ١٥ مارس ٢٠١١م.
- (٢٢) محمد شومان، إعادة تأهيل الإعلام المصرى، الأهرام، ١٧-٣-٢٠١١م.
- (٢٣) بهية مارديني، الإعلام المصرى بعد الثورة بلون واحد والصحف متشابهة، جريدة إيلاف الإلكترونية، ١٩ فبراير ٢٠١١م، متاح على:
<http://www.elaph.com/Web/news/2011/2/632918.html?entry=articlemostvisitedtod>
- (٢٤) المرجع السابق.
- (٢٥) إسماعيل إبراهيم، لا للانتهازيين والمتلونين! ١٥ مارس ٢٠١١م.
- (٢٦) كارم يحيى، مقال ممنوع من النشر بالأهرام، ونشر بجريدة البديل في ٢-٣-٢٠١١م.
- (٢٧) د. منى الحديدى، في تحقيق صحفى "تغيير شامل فى الإعلام" لنادية منصور، الأهرام، ١٥ فبراير ٢٠١١م.
- (٢٨) الأهرام، نائب رئيس الوزراء: مراجعة أوضاع الصحف القومية، الأهرام، ١٣ مارس ٢٠١١م.
- (٢٩) كارم يحيى، مقال ممنوع من النشر بالأهرام، ونشر بجريدة البديل في ٢-٣-٢٠١١م.

التحول الديمقراطي لوسائل الإعلام المصرية المملوكة للدولة

Professor Dr. Naomi Sakr

ترجمة أ. د. ياسين لاشين

وأ. أحمد صقر وأ. آية مدحت عاصم

منذ عشر سنوات بالضبط تم نشر مقالة لى فى مجلة الإعلام الدولى بعنوان "تصورات متصارعة للقنوات الفضائية فى مصر"، ولم يخطر ببالى حينئذ أننى سأقف هنا بعد عشر سنوات ويكون كل ما فى مصر قابلاً للمراجعة وإعادة النظر بها فى ذلك وسائل الإعلام، ويمثل هذا تحدياً لهذا العرض، فلا يمكن إجراء أية مناقشة حول ديمقراطية وسائل الإعلام بمعزل عما حولها، فوسائل الإعلام تحتاج إلى التفاعل مع جوانب الإصلاح فى الكثير من المجالات الأخرى، سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.

وبدلاً من التركيز على القضايا الداخلية لوسائل الإعلام المملوكة للدولة أو مزايا الإعلام لخدمة المواطن والتى تناولها مشاركون آخرون، فإننى سأتناول خلال الوقت المسموح لى بالتحليل العلاقة بين التحول الديمقراطى لوسائل الإعلام والجهود التى يتم بذلها للتحول الديمقراطى فى المجالات القانونية والسياسية، ويعقب ذلك بيان للصلة بين هذه الجوانب والقانون الدولى.

عندما حدثت ثورة الخامس والعشرين من يناير كان عدد العاملين فى الإعلام المملوك للدولة؛ أى فى اتحاد الإذاعة والتليفزيون قد بلغ ٤٦ ألف موظف، وهذا حسب تقرير "رويترز" بتاريخ فبراير ٢٠١١م، وبمقارنة هذا على مدار السنوات القليلة الماضية نجد أن هذا العدد ازداد باطراد، وفى عام ٢٠٠٧م كان عدد العاملين

٤٠ ألفاً حسب تصريحات عضو مجلس شعب معارض لـ "ديلي نيوز إيجيبت"، وعندما كتبت مقالتي السابق ذكرها أعلاه منذ عشر سنوات لم يكن العدد يتجاوز ٣٥٠٠٠، وكان مصدرى فى هذه المعلومة أحد أعضاء مجلس الأمناء باتحاد الإذاعة والتليفزيون، ما يعنى أن ثمة زيادة تُقدر بحوالى ألف شخص سنوياً تم توظيف معظمهم بشكل مؤقت، وإن دلّ هذا على شىء فإنها يدل على دأب النظام السابق على إخفاء تجاهله للاقتصاد بخلق فرص عمل زائفة، وهذا لا شك يتسبب فى إيجاد تحديات هائلة أمام أية محاولة لأية حكومة جديدة تستهدف إعادة هيكلة الجهاز أو خلق فرص عمل جديدة.

كما يعنى هذا أيضاً أن أرزاق العاملين فى الاتحاد ستكون فى خطر عند إعادة هيكلة الإعلام، فهل سيكون لهؤلاء العاملين رأى فى كيفية إعادة الهيكلة بما يحقق الإصلاحات المرجوة، هل ستضمن هذه الإصلاحات مصالح هؤلاء العاملين فى المستقبل؟ وهل يمكن تطبيق هذه الإصلاحات بشكل مجدى؟ وربما تثير هذه الأسئلة المزيد من الإشكاليات حول الإطار القانونى لتنفيذ مثل هذه الإصلاحات.

وإلى جانب قضية العمالة تتفاقم ظاهرة العجز المالى للاتحاد، والتى ترتبط بتضخم العمالة الزائدة عن الحاجة، حيث وصل إلى ٤ مليار جنيه مصرى فى ٢٠٠٤م وفقاً لما نشرته مجلة الإذاعة والتليفزيون، واستمر العجز فى الازدياد بمعدل ٨٠٠ مليون جنيه مصرى سنوياً، وقد حاولت تتبع هذا العجز فوجدت أنه وصل ٦ مليار جنيه مصرى فى عام ٢٠٠٧م، وهذا حسب تصريح عضو مجلس الشعب — محسن راضى — لمجلة "ديلي نيوز إيجيبت"، وعلى هذا فإن العجز يمكن أن يكون بين ٨ و٩ مليار جنيه مصرى، وقد اكتشفت أن هناك تقديراً أكثر من ذلك، ولكن دعنا نفترض أن العجز يصل الآن إلى ما يوازى ١٠٥ مليار دولار أمريكى، وتشير آخر التصريحات فى هذا الصدد إلى بلوغ العجز إلى ١٦ مليار جنيه مصرى.

وإذا اعتمدت إعادة هيكلة الاتحاد فى تمويلها على المال العام؛ أى على ما يتم تحصيله من دافعى الضرائب فإن هذا يعنى أن إعادة الهيكلة ترتبط بمجال الأعمال ككل وبطريقة تنظيم هذه الأعمال، فمثلاً كيف يمكن وضع ضمانات ضد تركيز الملكية؟ ولا شك أن قوانين العمالة وقوانين اتحادات العمال سيكون لهما دور رئيسى، وسيكون لهما

أثر في كيفية تصرف الصحفيين والعاملين في الإعلام إزاء حماية حقوقهم، وهل سيختار هؤلاء أن يكون لهم اتحاد واحد أو أكثر من اتحاد، وأثر ذلك في كيفية حمايتهم لحقوقهم، وكيفية صياغة قواعد السلوك المهني دون أن ينفرد بصياغتها الرؤساء أو السياسيين؟ وسيكون لقانون الاحتكار دور في هذا، وحسب معلوماتي فإن التشريع الحالي الذي تم تطبيقه عام ٢٠٠٥م يستهدف الممارسات الاحتكارية المقصودة، ولكنه لا يهدف إلى منع الاحتكارات في حد ذاتها.

وقد استغلت الحكومة قوانين الضرائب للحصول على مزايا غير عادلة بالنسبة للإعلانات، فقد فرض النظام السابق الضريبة على وسائل الإعلام المستقلة أو المعارضة، بينما أعفى وسائل الإعلام الخاصة به من مطبوعات وبث من هذه الضريبة، ثم هناك حقوق النشر التي تؤثر في الجدوى الاقتصادية للإعلام، فهل يمكن للمنتجين المحليين المبدعين أن يحققوا أرباحًا من أعمالهم كافية لاستمرار الإنتاج؟ أم ستستمر أعمال القرصنة الفنية المنتشرة، والتي كانت سببًا في استمرار فقرهم المالي وعدم استمرار الإبداع الفني؟

وعلى جانب ذلك هناك قانون الانتخابات بكافة جوانبه، فكيف سيتم تنظيم الدعاية الانتخابية؟ هل سيطلق العنان للجميع في وسائل الإعلام؟ أم سيكون هناك ضوابط تضمن المساواة في فرص الدعاية بين المرشحين؟ وكيف سيتم تطبيق هذه الضوابط؟ وليس هذا بالمجال الجديد بالنسبة للهيئات غير الحكومية في مصر، فقد رصد معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أداء وسائل الإعلام في الانتخابات السابقة، كما أن هناك شبكة لكافة البلاد العربية تُسمَّى مجموعة عمل الدول العربية، والتي تعنى برصد أداء وسائل الإعلام أثناء الانتخابات والرصد أساسى، إلا أن قواعد التغطية مهمة أيضًا، ولم نتحدث حتى الآن عن التغطية الإعلامية قبل وأثناء استفتاء ١٩ مارس، فقد نمى إلى علمي أنه كان من المفروض أن يكون هناك تعميم إعلامي لمدة يومين، فإلى أى مدى تم توضيح وجهات النظر المتعارضة خلال وسائل الإعلام في فترة ما قبل التعميم؟

والحديث عن معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والمجموعة العربية لرصد الإعلام يجعلنا نتطرق إلى قضية القانون الذى يحكم المنظمات غير الحكومية وأهميته في

دمقرطة وسائل الإعلام، فتغيير صيغ هذا القانون بشكل مستمر أعاق بشكل كبير تنوع وتعميق نشاط المجتمع المدني، ونأمل في أن نرى فيها بعد الثورة وفي هذا العهد الجديد من الديمقراطية مجموعات مستقلة تشكلت، ليس فقط للدفاع عن وسائل الإعلام من حيث المبدأ، ولكن أيضًا للتعبير عن المشاعر والقضايا الجماعية لمستخدمي وسائل الإعلام، مما قد يكون مشابهًا إلى حد ما لصوت المستمع والمشاهد في المملكة المتحدة.

وبعد هذا يجيء دور الحديث عن القوانين الواضح اتصالها بالإعلام كقانون التشهير مثلاً، وقد ترددت في تناول هذا، مع وجود مندوب عن المادة (١٩) معنا الآن، ولكن إصلاح قانون التشهير سيكون بمثابة خطوة كبيرة نحو ديمقراطية الإعلام في مصر، ويقر القانون الدولي بأن حرية التعبير يجب أن يُصاحبها احترام سمعة الآخرين، ومن هنا نرى أنه يوجد مبررات للتشريع ضد التشهير، ولكن لا يعني ذلك اعتبار كل أشكال التشهير جريمة جنائية تستوجب وجود قيود شاملة لحماية المجتمع ككل، فحق الشخص في حماية سمعته غالباً ما تكون مسألة نزاع بين المسمى والمُساء إليه، ومعنى ذلك أن البت في مثل هذا النزاع يمكن أن يتم عن طريق القانون المدني، وليس عن طريق القانون الجنائي، بالإضافة إلى أهمية مراعاة القوانين للمسئولية العامة، ولا يعني ذلك حماية المسؤولين العموميين من النقد، وأخيراً لا يجب الخلط بين التشهير والإهانة. وبهذا نصل إلى قانون حرية المعلومات الذي يضمن الشفافية في الهيئات العامة، وقد سنت العديد من الدول قوانين خاصة بحماية حرية المعلومات، وحققت السويد هذا منذ القرن الثامن عشر، ومن الواضح أن مثل هذه القوانين تكون بمثابة حلقة الوصل بين المؤسسات العامة والإعلام والجمهور بشكل عام، وأخيراً هناك قانون البث ومدينة الإنتاج الإعلامي، وفي هذا الخصوص يكون السؤال: ما السرعة التي سيتم بها إتاحة البث الأرضي للقنوات المصرية التي تهتم الجماهير والتي نشاهدها جميعاً؟ إن القانون الذي يفرض على هذه القنوات البث الفضائي فقط هو قانون بالٍ ينتمي إلى العهد البائد.

وقد تبدو قائمة ما تحدثت عنه أعلاه كجبل قانوني، ولكني أريد أن أنهى حديثي بالقول بأن معظم الأعمال في هذه القائمة تم إنجازها بالفعل، هذا لأن مصر وقعت

على عدد من القوانين الدولية التى أرست أسس مبادئ حماية حقوق الإنسان وكرامته، وعلى هذا فإن الطريق السريع إلى ترقية النظام القانونى يكون عن طريق إزالة التناقض بين القانون المحلى والقانون الدولى، وأنا على يقين بأن بعض أعضاء السلطة القضائية اشتركوا فى السنوات الأخيرة مع اتحاد القانونيين الدولى لدراسة هذا الموضوع بالذات. وكنت قد أشرت فى بداية حديثى إلى قانون العمل، وفى إمكاننا أن نأخذ ما نوقش مؤخرًا بخصوص هذا القانون كمؤشر إلى أن بعض الوزراء فى مصر يفكرون فى إطار الربط بين القانون المحلى والقانون الدولى، فمنذ أسبوعين أعلنت الحكومة أنه سيكون هناك إصلاحات فى قانون حقوق العمال ومعالجة الشكاوى الرئيسية من البطالة وانخفاض الأجور إلى أدنى مستوى مطلوب للمعيشة، وفى هذا صرح وزير القوى العاملة بأن حق تأسيس اتحادات العمال سيكون متاحًا للجميع، والسر فى التفاؤل هو فى قوله "بأننا لا نحتاج إلى قانون وطنى لهذا؛ لأننا اعتمدنا قانونًا دوليًا للعماله والذى يمنح هذا الحق"، وهذا بالضبط ما أودّ أن أقوله بالنسبة للقوانين الدولية الأخرى.

وفىما يلى بعض الأمثلة الواضحة ذات الصلة المباشرة بالإعلام:

- المواد (١٧ - ٢٠) من الميثاق الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المواد المتعلقة بالحق فى الخصوصية والحق فى حرية الدين والضمير والمعتقد والحق فى حرية التعبير والحق فى الحماية ضد التحريض على الكراهية أو التمييز).
- المواد (٨ - ١٣ - ١٥) من ميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (حق اتحادات العمال فى تأدية وظيفتها بحرية والعلاقة بين التعليم والمشاركة الفعالة فى المجتمع؛ وحق المشاركة فى الحياة الثقافية، والحاجة إلى الحرية فى البحث العلمى والنشاط الثقافى).

وهناك بنود أخرى فى الميثاق تتناول القضاء على كافة أشكال التحيز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل وما إلى ذلك، ثم هناك ميثاق اليونسكو لعام ٢٠٠٥م بشأن التنوع الثقافى، والتى اعتمدته مصر فى عام ٢٠٠٧م، وهذا هو الأساس فى التعزيز العام للتعبير الثقافى - لو اعتبرنا أن الإعلام يتضمن صناعة الأفلام، ومن المعلوم أن صناعة الأفلام الأمريكية تعارض أى دعم تقدمه أى دولة، فيما عدا الحكومة الأمريكية لصناعة الأفلام الوطنية، كما يوجد فى مصر قوانين لدعم الصناعة الوطنية

للأفلام، عن طريق فرض حصة على الاستيراد وفرض الضرائب على مبيعات تذاكر السينما، ولكن ما كشفت عنه الأبحاث هو أن هذه القوانين لم يتم استخدامها لتحقيق الأهداف الصحيحة، وقد حان الوقت لتصحيح هذا الوضع وإعادة الفيلم المصرى لمكانته فى المنطقة وبقية أنحاء العالم، وفى الإمكان تحقيق ذلك فى الوقت نفسه الذى يتم فيه التوفيق بين التشريع المصرى الخاص بالإعلام والتزامات القانون الدولى الموجودة بالفعل.

نحو رؤية بديلة لأنماط ملكية الصحف القومية فى مصر

د/ محرز حسين غالى

مدرس الصحافة - كلية الإعلام - جامعة القاهرة

سعت الكثير من الدراسات والكتابات الممتدة عبر العقدين الأخيرين إلى تحليل أوضاع الصحف القومية ومشكلاتها على الصعيد الإدارى والاقتصادى والمهنى، وقد اتفقت معظمها فى أن نمط ملكية الدولة لهذه الصحف يُعدّ السبب الرئيسى فى تفاقم مشكلاتها وأوضاعها المختلفة والتى نجملها على النحو التالى:

١- الأوضاع الإدارية والتنظيمية:

وقد بدأت هذه الكتابات بنقد مفهوم "الصحف القومية" نفسه، معتبرة أن استمرار التشريع الحالى المطبق بشأن تنظيم الصحافة فى مصر (القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦م) فى إقرار حق الدولة فى تملك هذه الصحف والسيطرة عليها وفقاً لأحكام المادة (٥٥) من الباب الثالث المسمى "الصحف القومية"، يمثل إشكالية قانونية تتجلى ملامحها فى:

- التمسك والإصرار على استخدام مصطلح غامض وغير محدد، لم يُتفق على دلالاته فى أية مرحلة زمنية: "القومية" منذ صدور قانون تنظيم الصحافة رقم (٥٦) لسنة ١٩٦٠م، وهو الأمر الذى تزامن معه استمرارية التساؤل؛ وما المقصود بالقومية؟

- وإذا حاول البعض أن يجيب بأنها "قومية" بحكم القانون؛ لأنها تعبر عن الشعب، وتعرض آراء وأفكار كل القوى الفعلية فى المجتمع بصرف النظر عن توجهاتهم وآرائهم، فلنا أن نساءل - أنه حتى بافتراض حدوث ذلك - ألا تتناقض

هذه الصياغة سياسياً وصحفيًا اليوم مع التوجه الأيدلوجي السياسي والاقتصادي للدولة القائم على التعددية السياسية والحرية الاقتصادية؟!

- ولنا أن نتساءل أيضًا: وهل لا يكفي لدحض هذا المعنى وعدم تحقيقه، ما اتفقت عليه نتائج العديد من الدراسات التي اهتمت بتحليل مضمون هذه الصحف في فترات تاريخية مختلفة، وتوصلت إلى أن الأمر لم يتجاوز مجرد الصياغة التي لا يدعمها واقع الممارسة الصحفية في معظم هذه الفترات؟! ^(١).

- التمسك والإصرار على تأكيد فكرة تأسيس "علاقة تبعية" بين الدولة والمؤسسات الصحفية "القومية" وأنها علاقة عضوية وممتدة لها متطلباتها وضروراتها، وتأثيراتها الفكرية والعلمية المقصودة ... ولعل التأكيد القانوني على ديمومة هذه العلاقة طوال فترات تاريخية مختلفة قد صبغ هذه المؤسسات والصحف الصادرة عنها بصبغة "الحكومية" أو "شبه الرسمية"، وأوجد من لا يزال ينظر إلى محرري هذه الصحف على أنهم أتباع السلطة الذين يجب عليهم مناصرتها ظالمًا أو مظلومًا ^(٢).

- التمسك والإصرار على عدم الرغبة في التخلص من الفجوة القائمة بين (المالك القانوني) و (المالك الفعلي) للمؤسسات الصحفية القومية، خاصة وأن الممارسات العملية لهذا الأخير، قد ساهمت - إلى حد بعيد - في تحجيم وإضعاف دور هذا المالك الأصلي في المتابعة والرقابة وغيرها، مما خلق معه مشكلات إدارية ضخمة نرصدها فيما يلي:

- تصاعد نفوذ نمط الإدارة "المركزية الفردية" وسيادته على غيره من أنماط الإدارة الحديثة، حيث توجه كثير من هذه المؤسسات، وتدار من خلال الرئيس الفرد، سواء كان رئيس مجلس الإدارة أو رئيس التحرير أو هما معًا، إذا كان شخصًا واحدًا (كحال معظم المؤسسات الصحفية القومية وصحفها قبل صدور القرار الأخير لمجلس الشورى بشأن إجراء بعض التعديلات على المواقع القيادية للصحف، بإقصاء عدد من رؤساء مجالس إدارات ورؤساء تحرير الصحف القومية واستبدالهم بقيادات جديدة، حيث روعى في التشكيل الجديد الفصل بين منصبى رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير في عدد من المؤسسات الصحفية القومية مثل الأهرام، ودار التحرير، ودار أخبار اليوم،

ودار روز اليوسف)، فمع تحلى المالك القانونى (مجلس الشورى) عن ممارسة سلطاته الإدارية قبل هذه المؤسسات، والاكتفاء بتعيين قياداتها، تحولت هذه القيادات إلى "ملاك فعليين" أو فى أحسن الأحوال يقومون بدور المالك، فأطلق لهم هذا الوضع حرية التصرف وفق رؤاهم الشخصية، وأصبحت سلطاتهم مطلقة لا معقب عليها، الأمر الذى أدى إلى شيوع مصطلحات ومقولات ترددها جماعات التنظيم غير الرسمية فى بعض هذه المؤسسات مثل "التكاي"، و"المقاطعات الخاصة"، و"العزب الصحفية"^(٣).

- غلبة الاهتمام بمدى توافر المعايير السياسية والأمنية والثقة والولاء للسلطة السياسية فى مواجهة اعتبارات الكفاءة والخبرة المهنية والمهارات القيادية فىمن يتولى منصب رئيس مجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية أو رئيس التحرير، فى كثير من الفترات والتجارب، وهو التوجه الذى أفرز مشكلة إدارية مركبة: فمرة يصعد أنصاف الموهوبين صحفياً وإدارياً، ومرة أخرى أصحاب الخطوة لدى السلطة، لتبوأ هذين المنصبين، وفى المقابل تحرم هذه المؤسسات من عدد من الطاقات والكفاءات التى ربما كانت تصلح أكثر لهذا الموقع لو أتيحت لها الفرصة، وتبدلت معايير الاختيار، كذلك تتراجع فرص الأجيال الجديدة — التى تمثل دماء جديدة أيضاً — فى العمل الصحفى فى هذه المؤسسات.

- غلبه التوجه نحو تبنى صيغة الجمع بين منصبى رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير — لفترات زمنية طويلة قبل صدور التعديلات الأخيرة — وهو ما يتنافى مع أبسط قواعد الإدارة الحديثة التى تؤكد على ما يُسمَّى "نطاق القدرة" أو "التمكن للفرد المدير" (Span of Management) من ناحية، والتوجه العالمى نحو الفصل بين الإدارة والتحرير فى مؤسسات الصحافة الكبرى من ناحية ثانية، الأمر الذى أفرز تأثيرات سلبية كثيرة عانت منها علاقات العمل داخل هذه المؤسسات^(٤).

- عدم وجود آليات فعلية محددة وواضحة لمحاسبة القيادات الإدارية للمؤسسات الصحفية القومية تتيح إمكانية عزلهم فى حالة فشلهم أو عدم صلاحيتهم، خلافاً للمبدأ الإدارى المعروف "تلازم السلطة والمسئولية"، حيث

لم يسجل الواقع المهني خلال العقود الماضية حالة واحدة تم خلالها عزل رئيس مجلس الإدارة أو رئيس تحرير في إحدى المؤسسات الصحفية القومية لأسباب إدارية أو اقتصادية، بالرغم من أن كثيرًا منها تواجه خسائر لا تحفى على أحد^(٥).

- غياب ممارسة الديمقراطية الداخلية في معظم المؤسسات الصحفية القومية، وغياب مظاهر "الإدارة الجماعية" التى استهدفها القانون من خلال التشكيلات الإدارية الثلاث المسئولة عن تسيير شئون المؤسسة الصحفية القومية إداريًا وماليًا وتحريريًا، وهى: مجلس الإدارة، والجمعية العمومية، ومجلس التحرير، نتيجة غلبة أسلوب التعيين على أسلوب الانتخاب فى تشكيل هذه الهيئات، مما أضفى عليها الطابع الحكومى أو شبه الرسمى، كذلك قصور هذه التشكيلات الإدارية وعدم فاعليتها فى ممارسة صلاحياتها واختصاصاتها المهمة والواسعة، التى أقرها القانون، أو الاكتفاء بممارستها بشكل شكلى فقط، مما أفسح المجال للمركزية الإدارية على حساب الإدارة الجماعية^(٦).

وقد رصدت "أميرة العباسى" مجموعة من التأثيرات السلبية التى أفرزتها الأوضاع السابقة على بيئة العمل الصحفى وعلاقاته فى المؤسسات الصحفية القومية نجملها فيما يلى^(٧):

- فى ظل غياب الديمقراطية الداخلية فى إدارة العمل التحريرى — كما أشرنا — تتعدد الآليات الإدارية السلبية التى تستخدمها جهات الإدارة فى بعض هذه المؤسسات للسيطرة على المحررين الذين يعبرون عن تحفظهم أو رفضهم الصريح لبعض الممارسات الإدارية أو التحريرية فى مؤسساتهم منها:
 - الحد أولاً بأول من أية جماعة تبدى استعدادها للتكتل أو المعارضة أو دعم الانحراف عن خط الجريدة أو المؤسسة أو توجهات الرؤساء، بخلق مجموعة ولاء بديلة، أو ما يُسمى (الشللية) أو (أهل الخطوة)، بما يصيب فكرة "فريق العمل" فى مقتل.
 - تتيح السلطة التقديرية الواسعة الممنوحة لقيادات المؤسسة القومية الإدارية والتحريرية تبنى منظومة للثواب والعقاب مادياً ومعنوياً، تضمن لها السيطرة

والضبط الاجتماعى والمهنى، فأحياناً تتعدد الترقيات والعلاوات والمزايا لأحد العاملين أو فئة نوعية منهم، أكثر من غيرهم دون مبرر موضوعى واضح فى بعض الأحيان، والعكس صحيح أيضاً.

- تبنى آلية سلبية "لتطبيع" المحررين داخل عدد من المؤسسات الصحفية القومية، تقوم على ضرورة أن يفهم المحرر الجديد - والقديم أيضاً - أن تجنب العقاب أو الخوف من وقوعه، يتحقق بالخضوع لمعايير سياسة الجريدة وتوجهات الرؤساء فى العمل، أكثر من التزامه بمعتقداته الشخصية التى قد يحملها عند بدء العمل فيها، كذلك فاستغلال رغبة المحرر فى الاستمرار فى عمله الصحفى، ورغبته فى الترقى فى ظل ظروف وضغوط كسب لقمة العيش الموجودة فى الذهن الجمعى للمحررين، ورضاه الاجتماعى المتحقق بانتمائه للجماعة الصحفية، تمثل دوائر ضغط تستخدمها الإدارة بشكل سلبى لتحقيق هذا الهدف.

وقد ساهمت هذه الآليات فى خلق بيئة عمل يمارس فيها الصحفى فى هذه المؤسسات قدراً واسعاً من الرقابة الذاتية على عمله، ربما يصل به إلى أن يكون "ملكياً" أكثر من "الملك"، مما أثر فى مستوى الكفاءة والأداء المهنى.

• وجود تمايزات واسعة بين المؤسسات الصحفية القومية، فيما يتعلق باللوائح المنظمة للعمل داخل هذه المؤسسات، أما لغيابها أو لعدم تفعيلها، الأمر الذى تسبب فى وقوع خلافات حادة بين الإدارة والعاملين فى بعض هذه المؤسسات، خاصة فيما يتعلق بمسائل الأجور والترقيات والعلاوات والمكافآت والجزاءات.. حيث تغيب الجداول الخاصة بتوصيف الوظائف لكل فئة من الفئات العاملة بالمؤسسة - خاصة فئة الصحفيين - والتى تشمل تحديداً للمهام والاختصاصات لكل عمل، وهيكلاً تنظيمياً محدداً ومكتوباً يشير إلى خطوط السلطة والمسئولية، الأمر الذى ترتب عليه اختلاف مسميات العمل الواحد فى المؤسسة الواحدة، وبين المؤسسات المختلفة، وتباين الأجور بين الشاغلين لوظيفة واحدة، وهو ما أشاع درجات من الإحساس بفقدان العدالة وعدم الطمأنينة، وأحياناً الحقد والسخط تجاه هذه الممارسات.

- تزايد حدة ظاهرة البطالة المقنعة بين الصحفيين في كثير من المؤسسات الصحفية القومية، خاصة مع عجز إدارات هذه المؤسسات عن توفير العمالة الزائدة، وعجز إصداراتها الجديدة عن استيعابها، الأمر الذي يلقي على عاتق إدارات هذه المؤسسات بأعباء مالية تفوق طاقاتها لتغطية بند الأجور والتأمينات فقط لهذه العمالة، التي لا تقدم قيمة مضافة حقيقية، إلى جانب ما تسببه من آثار نفسية سيئة في نفوس المحررين "العاطلين" عن العمل.

٢- على صعيد الأداء الاقتصادي ومشكلات التمويل:

أكدت العديد من الدراسات والكتابات أن الصحف القومية والمؤسسات الصادرة عنها تعاني من الكثير من المشكلات المتصلة بقوائمها المالية وأدائها الاقتصادي كان أبرزها:

- اختلال الهياكل التمويلية والاقتصادية للعديد من المؤسسات الصحفية القومية، بالرغم من محاولات الإدارة المستمرة في التعطيم عليه وعدم إثارته، والمشكلة الأكثر خطراً هي تعويل إدارات هذه المؤسسات الخاسرة على الدولة لسد العجز في ميزانياتها، دون بذل محاولات جادة ولملموسة لتغيير هذه الأوضاع، ولعل ما فجرته قضية إشهار "إفلاس مؤسسة دار التعاون" - المملوكة للدولة - كأول سابقة في تاريخ المؤسسات الصحفية القومية في مارس ٢٠٠٤م ما يدل على ذلك، إضافة لمؤشرات أخرى كثيرة تؤكد تزايد خسائر مؤسسات أخرى كبيرة، وتراجع معدلات ربحيات مؤسسات أخرى^(٨).

- عدم قيام المؤسسات الصحفية القومية بنشر ميزانياتها التقديرية والسنوية وحساباتها الختامية في كل عام، كما ينص القانون في مادته (٣٣)، وغياب دور الجهاز المركزي للمحاسبات عن مراجعة هذه الميزانيات وإعداد التقارير الخاصة بنتائج الفحص، وإخطار الجهات المسؤولة عنها^(٩).

- استمرارية جمود الفكر الإداري الصحفي في تعامله مع سياسات التوزيع أو التسويق الصحفي، الذي من المفترض أن تشكل عائداته مصدراً مهماً وأولياً من مصادر التمويل في المؤسسات الصحفية القومية، التي تسيطر مطبوعاتها على حصة كبيرة من السوق القرائية الصحفية عموماً، بحكم تعدد الإصدارات واتساع نطاق

توزيعها، فعلى صعيد السياسات التوزيعية، وبرامج تنشيط المبيعات، وعلى صعيد السياسات التوزيعية، خاصة المستحدثة منها، وعلى صعيد علاقة المؤسسة بالموزعين أو الوكلاء المتعهدين، لم نلمس تطبيقات عملية مؤثرة للنظريات الحديثة في مجال التسويق الصحفي.. الأمر الذى أدى إلى تراجع توزيع إصدارات المؤسسات الصحفية القومية، وبالتالي ضآلة ومحدودية عائداته، فمن غير المعقول أن يصل عدد سكان مصر إلى ما يقارب السبعين مليوناً، ولا يتعدى توزيع الصحف فيها الثلاثة ملايين على الأكثر... فصحافة محدودة التوزيع هى صحافة محدودة التأثير، وتتفاقم حدة هذه المشكلة إذا أدركنا إن إدارة هذه المؤسسات لا تبذل جهوداً حقيقية لرفع معدلات هذا التوزيع المحدد بإهمالها إجراء البحوث الميدانية، للتعرف على خصائص القراء واحتياجاتهم^(١٠).

- تزايد النفوذ الإعلاني في كثير من المؤسسات الصحفية القومية، نتيجة تراجع عائدات التوزيع، والاعتماد على إيرادات الإعلانات كمصدر رئيسى في تمويل الأنشطة المختلفة، الأمر الذى أفرز معه الكثير من المظاهر السلبية مثل: تدخل كبار المعلنين في توجيه السياسات التحريرية للصحف بما يتفق مع مصالحهم، وتشجيع المندوبين الصحفيين لدى الهيئات والوزارات على جلب الإعلانات منها، وتزايد المخالفات القانونية لمبدأ الفصل بين الإعلان والتحرير، وتطبيق صيغة الصفحات الإعلانية المتخصصة ذات الدورية المنتظمة، مع نهاية الثمانينيات، والتي تحمل أسماء القطاع الإعلاني أو المجال الإعلاني، الذى تغطى نشاطه، وتروج لمنتجاته أو خدماته، في قوالب تحريرية دون الإشارة إلى القارئ - صراحة - أنها صفحات إعلانية أو تسجيلية مدفوعة الأجر، مما يحدّ خداعاً للقارئ وتضليلاً له^(١١).

- الافتقار إلى آليات وقواعد محددة وواضحة تنظم مسألة دعم الدولة للصحافة القومية، الذى قرره القانون في مادته (٧٠)، بدءاً من وضوح فلسفة هذا الدعم ومبرراته، ومروراً بما هى الصحف التى تستحقه، والجهة التى تقرره من عدمه ونسبته، وصولاً إلى آليات توزيعه بشكل عادل ودون تمييز، بحيث يحقق هذا الدعم هدفه الأساسى في مواجهة ما يُسمّى بظاهرة "وفيات الصحف"، أى توقفها عن الصدور، ومن ثم تناقص عددها، بهدف حماية التعددية والتنوع في المجتمع^(١٢).

والحقيقة التى لا جدال فيها، أن النقد الذاتى لأوضاع المهنة ومشكلاتها إدارياً

واقتصاديًا ومهنيًا، لم يتخلف عن النقد الأكاديمي لها، بل إن الاثنين - غالبًا - قد سارا في خطين متوازيين (شكلًا) متقاطعين (موضوعًا)، في مختلف المراحل التاريخية، حيث يعترف أبناء الجماعة المهنية ورموزها، بما فيهم قيادات المؤسسات الصحفية القومية ذاتها بمظاهر الخلل والقصور التي تعانيها هذه المؤسسات، ولا يكفى التدليل على ذلك بما طرحته مؤتمرات الصحفيين المصريين الأربع حول قضايا المهنة ومشكلاتها، وإلا كان ذلك جورًا وانتقاصًا من دور أبناء هذه الجماعة المهنية في نقدهم الذاتي لأوضاعها، فهناك العشرات، بل وربما المئات، من المقالات والأوراق التي أعدها صحفيون مخضرمون لمناقشة هذه الأوضاع والتحديات وسبل الخروج منها، بعضها لا يقل علمية وموضوعية عن الدراسات الأكاديمية التي قدمت في هذا الصدد.

مستقبل ملكية الصحف القومية في مصر خلال العقد القادم:

هناك ثلاثة سيناريوهات معيارية (استهدافية) مرغوبة لمستقبل ملكية الصحف القومية في مصر، تنطلق من فرضية رئيسية مؤداها إصلاح النظام السياسى الحالى على المستويين الاقتصادى والسياسى خلال العقد القادم، تتمثل فيما يلى:

- السيناريو الأول: تحويل الصحف القومية المملوكة للدولة إلى شركات مساهمة، تطرح اسمها في البورصة للاكتتاب العام في مقابل التخلي عن فكرة أو مفهوم ملكية الدولة أو مجلس الشورى للصحف، على أن يتم تحديد نسبة من أسهم المشروع للصحفيين، تصل إلى (٣٠٪) لضمان مكتسباتهم وحقوقهم الاقتصادية والمهنية.

- منطلقات السيناريو الأول ودوافع التحول: استند الباحث في بناء هذا السيناريو إلى مجموعة من المنطلقات الفكرية التي طرحتها بعض الدراسات والأوراق العملية^(١٣) التي تناولت قضية ملكية الصحف في مصر وسيناريوهات المستقبلية يتمثل أهمها في:

- ١- زيادة توجه الدولة نحو تطبيق برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادى، وفي مقدمتها سياسة الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة، ومنح القطاع الخاص دورًا متزايدًا داخل المنظومة الاقتصادية.

٢- تحديث منظومة القوانين والتشريعات السائدة المتعلقة بتنظيم العمل الإعلامى عمومًا والصحفى، خاصة وتطويرها نسبيًا لمواكبة التحولات السياسية والاقتصادية القائمة، للدرجة التى سمحت فيها الدولة للقطاع الخاص بتملك المشروعات الفردية الخاصة فى مجالات البث الإذاعى والتليفزيونى، وتملك خدمات الاتصالات الخلوية والإنترنت.

إضافة إلى تخفيف القيود المفروضة على إصدار الصحف، والسماح للأشخاص الاعتبارية الخاصة - فى ظل القانون الحالى لتنظيم الصحافة رقم (٩٦) لسنة ١٩٩٦م - بتملك الصحف وإصدارها، حتى لو جاء هذا لتخفيف مقيّدًا فى صور محددة للملكية هى ملكية الشركات المساهمة والتعاونيات، مقارنة بالمراحل التاريخية السابقة.

٣- نجاح تجارب كثير من الاستثمارات الخاصة القائمة، الدخول بقوة فى مجال صناعة الإعلام، خاصة فى شقيه المطبوع والمرئى، وظهور وسائل إعلام خاصة تعبر عن توجهات قوى اقتصادية وسياسية وفكرية سائدة فى المجتمع، بالشكل الذى باتت فيه هذه الوسائل تمثل قوة تهديد لوسائل الإعلام التى تسيطر عليها الدولة.

٤- أن الأصل فى الملكية الصحفية هو الملكية الخاصة، ولا بد من عودة هذه الصحف المملوكة للدولة مرة أخرى لتصبح ملكية خاصة، باعتبار أن هذا النمط من الملكية هو الطريق الوحيد الذى يؤدى إلى إقالتها من عثرتها وتطوير أوضاعها، بعد تجربة قاربت على نصف قرن كانت إفسادًا لهذه الصحف على صعيد الإدارة والاقتصاديات والأداء المهنى والمصدقية لدى الرأى العام، بعد أن وصلت الأوضاع الراهنة للمؤسسات الصحفية القومية حدًا لا يُجدى فيه التطوير، بل يستلزم التغيير الجذرى لإصلاحها.

التغيرات المستهدفة لتشغيل السيناريو الأول على المدى القريب:

انتهت نتائج الدراسة إلى أن النخب الصحفية المدروسة – من الأكاديميين والممارسين – قد اتفقوا على ضرورة إحداث بعض التغيرات الجوهرية على منظومة الأداء الاقتصادى والإدارى والمهنى للمؤسسات القومية، كمرحلة انتقالية ل طرحها كأسهم فى البورصة، يأتى فى مقدمتها تسوية ديون المؤسسات الصحفية القومية وتحمل الدولة لخسائرها أسوة بالبنوك وبعض شركات قطاع الأعمال العام، يليه تحرير المؤسسات الصحفية القومية من سيطرة الدولة وهيمنتها على سياسات تحرير الصحف الصادرة عنها، ثم تفعيل دور مجالس الإدارة والتحرير والجمعيات العمومية للصحف لضمان قيامها بالمسؤوليات المنوطة بها فى تسيير كافة شئون العمل إدارياً ومالياً ومهنياً، يليه ضرورة العودة إلى صيغة العضو المنتدب فى تشكيل مجالس الإدارة، وتشكيل أغلبية المجلس والجمعيات العمومية بالاقتراع السرى المباشر، بدلاً من التعيين، تلاه اختيار القيادات الإدارية والتحريرية المسؤولة عن إدارة الصحف من الكفاءات من أهل الخبرة، لضمان تطوير أوضاع هذه المؤسسات قبل طرحها كشركات مساهمة، وتوسيع هامش التعددية والتنوع فى المضمون الصحفى المقدم فى هذه الصحف لضمان تعبيره عن كافة القوى السياسية والفكرية السائدة فى المجتمع.

٣- التغيرات المستهدفة لتشغيل السيناريو الأول خلال الفترة من (٢٠١٢-٢٠١٧م):

كشفت نتائج المقابلات المتعمقة التى أجراها الباحث مع عدد من القيادات الصحفية^(١٤)، إضافة إلى نتائج بعض الدراسات السابقة^(١٥) عن أن النخب الصحفية المصرية ترى أن نجاح تشغيل هذا السيناريو فى نهاية المدى الزمنى المستهدف، مرهون بعدد من العوامل يأتى فى مقدمتها التقييم الواضح والمحدد لأصول المؤسسات الصحفية واستثماراتها ووضع قوائم مالية جديدة لها، والبدء فى تحويل الكيانات الاقتصادية الراححة أو القادرة على تحقيق أرباح سريعة، مثل المؤسسات الصحفية الكبرى إلى شركات مساهمة مغلقة على الصحفيين فى البداية، ثم طرحها فى البورصة تدريجياً، بحصص محدودة

للاكتتاب العام، شريطة أن يتم تحرير هذه الأسهم وإطلاقها مع نهاية المدى الزمني المحدد، يُضاف إلى ذلك ضرورة تحويل وحدات الإنتاج الاقتصادية مثل: وكالات الإعلانات ووكالات التوزيع والمطابع ووحدات التجهيز الفني إلى شركات مساهمة مستقلة تطرح أسهمها في البورصة مثلها مثل شركات الصحافة لضمان تحقيق التوازن بين عرض الأسهم سريعة الربحية والأسهم بطيئة الربحية، والربط بين شراء الأسهم في كلا النمطين من الشركات — شركات الصحافة والشركات التجارية — الأخرى لضمان إقبال الأفراد والمستثمرين على المساهمة في المشروعات الصحفية المطروحة، وبالتالي ضمان بقائها واستمرارها، وهى فى الحقيقة متطلبات تمثل ركائز أساسية لضمان تشغيل هذا السيناريو بدونها يتوقف عند مرحلة قيام الدولة بتطوير منظومة المؤسسات القومية من داخلها مع استمرارية أحكام قبضتها عليها، وهو ما لا نستهدفه فى هذا السيناريو، نتيجة عوامل عديدة يأتى فى مقدمتها إمكانية الارتداد عن سياسات الإصلاح وبرامجه، فيما يتعلق بتطوير أوضاع المؤسسات الصحفية القومية من الداخل، واستلهاهم نماذج الفساد وتجاربه السابقة، فى ظل سيطرة المالك نفسه، مادامت جميع المؤشرات تؤكد أنه لم يتخذ موقفاً جدياً إزاء ما يحدث من مخالفات وفساد.

• السيناريو الثانى لمستقبل ملكية الصحف القومية فى مصر:

وينص هذا السيناريو المستهدف على تحويل الصحف القومية المملوكة للدولة من نمط الملكية القومية إلى نمط ملكية العاملين أو ما يُعرف فى الواقع والأدبيات بنمط "اللووند" الفرنسية، حيث يتيح هذا السيناريو — وفقاً لهذا النمط — للعاملين فى الصحف القومية تملك النسبة الغالبة من أسهمها دون التخلص نهائياً من المالك الأصيل (الدولة)، بحيث تكون للأخير نسبة فى رأسمال المشروع لا تمكنه من السيطرة على صناعة القرارين الإدارى والتحريرى، وفى إطار هذا النمط، ووفقاً للسيناريو المستهدف المطروح، يتم اختيار القيادات الإدارية والتحريرية بأسلوب الاقتراع الحر المباشر بين العاملين لاختيار من يمثلهم فى تولى مهام المسئولية لمدة زمنية محددة، يُعاد

بعدها اختيارهم أنفسهم أو اختيار غيرهم وفقاً لمدى التزامهم / عدم التزامهم بسياسات العمل التى تتبناها المؤسسة.

• منطلقات السيناريو الثانى:

استند الباحث فى بناء هذا السيناريو على مجموعة من المنطلقات الفكرية التى طرحتها نتائج بعض البحوث والدارسات^(١٦) تتمثل فى:

- إقرار الدولة بحق العاملين فى مؤسسات قطاع الأعمال العام فى تملك نسبة محددة من أسهم هذه المؤسسات والمشروعات عند طرحها للبيع أو الخصخصة كضمانة رئيسية لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالى إمكانية تطبيق هذا المبدأ، وإقراره، على المؤسسات الصحفية، مع التوسع فى تحديد حصة العاملين بهذه المؤسسات، نتيجة لخصوصية المنتج الثقافى الذى تقدمه.

- وجود مصلحة مشتركة بين الدولة - المالك الأسمى - وبين مجموعة الصحفيين والعاملين بهذه المؤسسات (المالك المستهدف) فى الأخذ بهذا النمط من أنماط الملكية؛ لأنه يساهم فى تحقيق التوازن المنشود بين اعتبارات المصلحة القومية، واعتبارات المصلحة الخاصة لأبناء الجماعة المهنية، فى وضع سياسات هذه المؤسسات وتوجهاتها السياسية والفكرية والاقتصادية.

- وجود حالة من القلق والتخوف من إمكانية اختراق رأس المال الأجنبى للمؤسسات الصحفية القومية والسيطرة عليها، فى حالة خصخصتها بالكامل أو طرح أسهمها فى البورصة للاكتتاب العام، وإمكانية التلاعب فى سياسات هذه المؤسسات وأهدافها، مثلما حدث فى بعض القطاعات الأخرى، سواء الإنتاجية أو الخدمية.

- أن العاملين فى أى مشروع إنتاجى أو خدمى هم أكثر الناس دراية بأوضاع هذا المشروع ومناطق القوة والضعف به، وبالتالى كيفية تنظيمه وإدارته ووضع خطط تطويره وتحديثه والنهوض به حينما تُتاح لهم الفرصة لتحقيق ذلك.

• وقد انتهت نتائج التحليل إلى أن النخب الصحفية المصرية المدروسة من الأكاديميين والممارسين قد ارتأت في تطبيق هذا السيناريو والأخذ به حدوث مجموعة من التطورات والتغيرات الإيجابية التي اعتبروها من أهم المقومات الإيجابية لنمط ملكية العاملين، يأتي في مقدمتها تمثيل العاملين في المؤسسات الصحفية في مجالس الإدارة ومجالس التحرير والجمعيات العمومية، باعتبارهم ملاكاً لها، لا باعتبارهم عاملين فيها، بما يؤدي إلى تفعيل هذه الهيئات والتنظيمات الداخلية في إقرار السياسات الإدارية والاقتصادية والمهنية لهذه المؤسسات، تلاه الإغلاء من شأن معايير وأسس الخبرة والكفاءة في اختيار القيادات الإدارية والتحريرية المسؤولة عن تسيير كافة جوانب العمل مهنيًا وإداريًا وماليًا، واتباع الأساليب الديمقراطية في اختيار هذه القيادات بما يصب في النهاية في المصلحة العامة للمؤسسة ثم الاستقلال عن تبعية السلطة السياسية، أو أية قوى سياسية وفكرية سائدة بما يسمح بالتعبير عن الرأي العام والاستجابة لاحتياجاته ورغباته، يليه إمكانية التطوير الاقتصادي والتحديث التكنولوجي المستمر من خلال حسن التخطيط ورشد الإدارة وكفاءة توجيه الموارد الاقتصادية، كنتيجة مباشرة للشعور بزيادة الولاء والانتماء لهذه الصحف التي يشاركون في ملكيتها، ثم لأن هذا النمط من الملكية يساهم في الارتقاء بالمستوى المهني للصحف نتيجة وجود مجموعة متباينة من الملاك، تختلف في توجهاتها ورؤاها السياسية والفكرية، تفرض تحقيق درجة من التعددية والتنوع في المضامين الصحفية المطروحة، بعيدًا عن احتكار قوى بذاتها، والتحرر من سيطرة رأس المال الخاص ونفوذه الاحتكاري، وحرصه على تحقيق المكاسب والأرباح، حتى لو تعارضت مع القيم والتقاليد المهنية الحاكمة للعمل، وأخيرًا التحرر من سيطرة ونفوذ مالك وحيد أو مجموعة محدودة من الملاك توجه العمل الصحفي وفقًا لرؤاهم وتصوراتهم الخاصة بالشكل الذي يؤدي إلى حماية المنظومة الصحفية من تكريس الاحتكار.

- التغيرات المستهدفة لتشغيل السيناريو خلال الفترة الانتقالية (المدى

القريب):

كشفت نتائج المقابلات المفتوحة التى أجراها الباحث مع عدد من رموز العمل الصحفى وقياداته عن أن ثمة متطلبات ضرورية لا بد من توافرها فى المرحلة الانتقالية الأولى، لبدء تشغيل السيناريو الثانى، تمهيداً لإمكانية تشغيله بنجاح فى المرحلة الثانية تتمثل فى:

- تعديل منظومة التشريعات والقوانين المنظمة للعمل الصحفى وتحديثها وتطويرها وإقرار حق الصحفيين المصريين فى تملك الصحف، دون وجود حائل يمنعهم من الانضمام للتنظيم النقابى الذى يعبر عنهم ويدافع عن مصالحهم أو تعديل قانون نقابة الصحفيين وتطويره للأخذ بفكرة إمكانية قيام نقابة موازية لملك الصحف جنباً إلى جنب مع نقابة الصحفيين، تعبر عنهم وتدافع عن مصالحهم، وبالتالي تشجيع الصحفيين والعاملين بالمؤسسات الصحفية على تملك أسهمها، دون وجود قيود قانونية أو حائل يعوق دون تمثيلهم فى تنظيم نقابى يدافع عنهم.

- تشكيل مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية وجمعياتها العمومية بالكامل عن طريق الانتخاب أو الاقتراع السرى المباشر، وتفويض أعضاء مجالس الإدارة والجمعيات العمومية المنتخبين فى اختيار رؤساء مجالس إدارات ورؤساء تحرير هذه الصحف لفترة زمنية محددة، بعدها يُعاد الاقتراع عليهم أو غيرهم مرة أخرى، وهكذا لتدريب العاملين فى المؤسسات الصحفية على ديمقراطية الإدارة وعلى تحمل مسئوليتها تدريجياً خلال السنوات الخمس الأولى.

- تقييم أصول المؤسسات الصحفية القومية واستثماراتها وإعادة هيكلة قوائمها المالية من خلال مكاتب مراجعة حسابات معتمدة وموثوق بها، وتحميل الدولة محفظة ديونها، خاصة ديون الجمارك والضرائب والتأمينات الاجتماعية لضمان بدء مرحلة جدية فى حياة هذه المؤسسات، وإقبال الصحفيين والعاملين بها على تملك أسهمها عند بدء تشغيل السيناريو فى نهاية المرحلة الثانية.

- تطوير الأداء الاقتصادى للمؤسسات الصحفية القومية من خلال

تطوير إدارتى الإعلانات والتوزيع بها، وتطبيق الأساليب الحديثة والمتطورة في تسويق المنتج الصحفى وتسويق المساحات الإعلانية به.

- تعظيم الاستفادة من التطورات التكنولوجية الراهنة فى إدارة المؤسسات الصحفية القومية، وفى مختلف جوانب الإنتاج الصحفى ومجالاته لضمان مواكبة التطورات التى تشهدها وسائل الإعلام المنافسة.

التغييرات المستهدفة خلال المرحلة الثانية (٢٠١٣ - ٢٠١٧م):

تشير نتائج تحليل نتائج الدراسات والبحوث العلمية المنشورة والمقابلات المفتوحة مع عدد من القيادات الصحفية إلى أن ثمة متطلبات أساسية تقتضيها ظروف الانتقال إلى المرحلة الثانية فى المدى الزمنى المستهدف، وشروط نجاح عملية تشغيل هذا السيناريو فى نهاية هذا المدى الزمنى، حددتها نتائج الدراسات والمقابلات واجتهاد الباحث فيما يلى:

- ضرورة البدء الفورى فى اتخاذ مجموعة من القرارات والتدابير القانونية التى تسمح بانتقال ملكية نسبة محددة من أسهم المؤسسات الصحفية إلى العاملين بها، بعد تقييم أصول هذه المؤسسات وتحويلها إلى أسهم قابلة للبيع والتداول، ولتكن نسبة (٤٠٪) من إجمالى الأسهم خلال العامين الأولين من المرحلة الزمنية الثانية، واحتفاظ الدولة نسبة (٦٠٪) الباقية لضمان السيطرة على عملية انتقال الملكية ونجاحها.

- طرح نسبة (٥٠٪) من الأسهم التى تمتلكها الدولة للاكتتاب العام فى بورصة الأوراق المالية بواقع (٣٠٪) من إجمالى أسهم هذه المؤسسات لضمان جذب الاستثمارات المالية والتدفقات النقدية الجديدة، وتوسيع قاعدة ملاك هذه المؤسسات، خلال العامين التاليين، مع الإبقاء على حصة (٣٠٪) الخاصة بالدولة خلال هذه المرحلة.

- نقل ملكية وحصة الدولة فى أسهم المؤسسات الصحفية (نسبة ٣٠٪ المتبقية) بالكامل للصحفيين والعاملين فى هذه المؤسسات لضمان سيطرتهم بالكامل على صناعة القرار الإدارى والتحريرى، دون وجود أدنى مخاوف من اختراق رأس المال الخاص أو الأجنبى لهذه المؤسسات أو السيطرة على صناعة

القرار بها، وبالتالي بدء عملية تشغيل السيناريو المستهدف مع نهاية المدى الزمنى المرغوب.

- قيام المؤسسات الصحفية القومية بإنشاء هيئة مستقلة عن إدارتها، يُنَاط بها تقويم أداء هذه المؤسسات والرقابة عليها بشكل مستمر لضمان كفاءة الأداء الاقتصادى والإدارى والمهنى لهذه المؤسسات، وضمان تحقيق الرقابة الذاتية على علاقتها بالجمهور والرأى العام وتحقيق التوازن بين مصلحة الملاك من أبناء الجماعة المهنية - الملاك الجدد - وبين المصالح العامة للدولة والمواطنين، على أن تُشكل هذه الهيئة من شخصيات عامة مستقلة معنية بشئون الصحافة والفكر والثقافة، ويُمثل فيها الجمهور العام بنسبة محددة تضمن مشاركته فى إبداء الرأى حول أداء هذه المؤسسات.

- السيناريو المعيارى الثالث لمستقبل ملكية الصحف القومية فى مصر:

وينص هذا السيناريو على تحويل الصحف القومية المملوكة للدولة إلى نمط ملكية "الشركات القابضة" (Holding Companies).

ويُقصد بهذا النمط الإدارى من الشركات - وفقاً للتطبيق الغربى فى مجال صناعة الصحافة - تأسيس كيان إدارى واقتصادى عملاق يدير المؤسسات الصحفية القومية من خلال ما يُطلق عليه مجلس المديرين (Board of Directors)، تكون مهمته الرئيسية إدارة المشروعات الصحفية القائمة، أو على الأقل الخاسرة منها، من منظور اقتصادى جديد يسمح لهذا الكيان بالتخطيط للمشروعات والرقابة عليها، وتقويم أدائها بشكل مستمر، على أن يكون لهذا الكيان استقلالية إدارية عن الدولة أو مجلس الشورى، تسمح له بحرية التصرف فى المشروعات، ويجوز لهذا الكيان أن يتخذ قرارات من شأنها تطوير صناعة الصحافة وفقاً لمتطلبات العصر واحتياجات السوق، فمن الممكن له أن يتخذ قرارات بإدماج المشروعات الصحفية معاً، أو توقيف بعض المشروعات الخاسرة وتحويل نشاطها، أو قرارات أخرى تستهدف تطبيق مبدأ التخصصية فى الإنتاج الصحفى، كأن تخصص شركات أو مؤسسات بكاملها لعمليات التسويق الصحفى، وينحصر نشاطها فى "توزيع الصحف"، وأخرى "لطباعة

الصحف"، وأخرى "للطباعة التجارية"، وأخرى "لجلب الإعلانات وتسويق المساحات الإعلانية ... وهكذا، بحيث يحدث نوع من التكامل بين هذه المشروعات على المستويين الرأسي والأفقي، بناء على دراسات جدوى اقتصادية للسوق وللمشروعات القائمة التي تُدار بواسطة هذا الكيان، ومن الممكن نظرياً أن يتبع هذا الكيان "مجلس الشعب" أو "الجهاز المركزي للمحاسبات" للتحقق من أن مجلس المديرين يقوم بأداء مهامه من منظور الصالح القومي العام.

• المنطلقات الفكرية للسيناريو:

استند الباحث في رسم هذا السيناريو إلى نتائج بعض الدراسات العربية والأجنبية^(١٧) التي ساهمت في طرح بعض المنطلقات النظرية والفكرية السائدة حول زيادة التوجه الكوني "العولمي" للأخذ بنمط الشركات القابضة في مجال صناعة الصحافة وأسباب هذا التوجه وملاحظه وتحليلاته على المستوى الدولي، وتتمثل أهم هذه المنطلقات في:

- زيادة توجه الدولة نحو تطبيق برامج الخصخصة وسياسات التكيف الهيكلي، من خلال الأخذ بالصيغ والأساليب الحديثة في إدارة المشروعات الاقتصادية، وفي مقدمتها الأخذ بنمط الشركات القابضة وتطبيقه في عدد كبير من مشروعات قطاع الأعمال العام، الأمر الذي يشير إلى إمكانية قبول الدولة لهذه الصيغة من الملكية أسوة بالمؤسسات والمشروعات الأخرى، خاصة في ظل الخسائر الفادحة التي تعاني منها هذه المؤسسات، وعدم قدرة الدولة على تحمل أعبائها.

- زيادة التوجه الكوني نحو عولمة وسائل الإنتاج كأحد أبرز تحديات العولمة في شقها الاقتصادي، والتي تستهدف دمج كافة المجتمعات والمؤسسات والأفراد في سوق عالمية واحدة في إطار النظام الرأسمالي الحر ونمط الديمقراطية الغربية.

- تصاعد معدلات ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية، وبروز الشركات العالمية العملاقة باستخدام إستراتيجيات التحالف أو الدمج

وانتشار معايير الجودة العالمية والمواصفات القياسية، خاصة بعد الإعلان عن الاتفاقية الدولية للتعرف والتجارة (GATT) أبريل عام ١٩٩٤م وبداية تنفيذها اعتباراً من ١٩٩٥م، وتحرير التجارة العالمية في السلع والخدمات وضمان حماية الملكية الفكرية لها.

- زيادة التوجه الكونى نحو عولمة ملكية وسائل الإعلام، وبروز ظاهرة السلاسل والاحتكارات الكبرى التى تعمل جاهدة على ابتلاع المؤسسات الصحفية الصغيرة والمستقلة، الأمر الذى ترتب عليه توجه متواز نحو سياسات الدمج والتكتلات الكبرى لضمان مواجهة هذه الاحتكارات والتحديات الناشئة عن ظروف سوق المنافسة وتهديدات وسائل الإعلام المستحدثة وفى مقدمتها الإنترنت.

التغيرات المستهدفة لتشغيل السيناريو خلال الفترة الزمنية الانتقالية (المدى القريب):

قام الباحث بإجراء عدد من المقابلات المفتوحة مع عدد من القيادات الصحفية التى وافقت على الأخذ بهذا السيناريو^(١٨) للتعرف على تصوراتهم حول كيفية تفعيل هذا السيناريو تدريجياً خلال العقد القادم، والتعرف على رؤيتهم لمتطلبات كل مرحلة من المرحلتين اللتين حددهما الباحث، وانتهت هذه المقابلات إلى عدد من المتطلبات تتمثل فى:

- دمج الصحف المتشابهة فى مضامينها وتخصصها وسياساتها التحريرية، بغض النظر عن المؤسسة الصحفية القومية التى تصدرها، والإبقاء على مطبوعة واحدة قوية - أو اثنتين على الأكثر - تعبر عن كل تخصص من التخصصات المختلفة، على أن تتحمل المؤسسة الأقوى تبعات هذا الدمج المرحلى، خاصة تكاليف العمالة وعمليات توطينها فى مقابل استثمارها بحصة هذه الصحف المدججة فى سوق التوزيع والإعلانات.

- البدء فى تأسيس شركات صحفية تُدار وفق أسس اقتصادية متباعدة فى نشاطها وأهدافها، وتوزيع الأصول والاستثمارات والقوى البشرية العاملة فى وحدات الإنتاج الطباعى والتسويقى والإعلانى على هذه الشركات

وفقاً لطبيعة تخصصها، لضمان إدارة هذه الأصول إدارة اقتصادية سليمة، واستغلال جزء من هامش ربحيتها في الإنفاق على المشروعات الصحفية وتطويرها.

- تحديث المؤسسات الصحفية القومية — خاصة الفقيرة منها — على صعيد تقنيات الإنتاج وتكنولوجيا الطباعة والمعلومات والاتصالات لضمان انتقالها في المرحلة التالية في حالة جيدة، تسمح بالاستفادة منها ودفعها في سوق المنافسة.

- اتخاذ التدابير القانونية والتشريعية التي تضمن انتقال الملكية من مجلس الشورى الممثل القانوني للدولة — مالك هذه المؤسسات — إلى مجلس الشعب، والشركة القابضة المستهدفة — الممثل القانوني له.

- تقييم الأصول الاستثمارية للمؤسسات الصحفية القومية ووضع قوائم مالية جديدة لها، بعد قيام الدولة بتحمل محفظة ديونها وخسائرهما.

التغيرات المستهدفة في المرحلة الزمنية الثانية (٢٠١٣ - ٢٠١٧م):

اتفق مجموعة الخبراء السابق الإشارة إليهم على أن ثمة متطلبات رئيسة يجب على الدولة البدء في تنفيذها وإقرار الإجراءات والتدابير اللازمة لها، وتجيى على النحو التالى:

١- دمج المؤسسات الصحفية القومية الخاسرة مع المؤسسات الصحفية الكبرى على مستوى الأصول الإنتاجية والاستثمارات والقوى البشرية العاملة بها خلال السنوات الثلاث الأولى من هذه المرحلة.

٢- إنشاء مجلس مديرين منتخب من عدد من رؤساء مجالس إدارات هذه المؤسسات ورؤساء تحريرها ورؤساء القطاعات الاستثمارية والفنية والإنتاجية بها يتولى مسئولية إعادة هيكلة هذه المؤسسات، واتخاذ قرارات الدمج أو توقيف المشروعات الخاسرة، تمهيداً لنقلها إلى الشركة القابضة، أو المالك الجديد، وضمان مشاركة الصحفيين في الإدارة من خلال هذا المجلس المنتخب، والذي يُعَدّ بمثابة الحلقة الوسيطة بين الشركات القابضة وبين وحدات الإنتاج الصحفية المختلفة، حيث يكون له صلاحية اختيار القيادات

المستولة عن إدارة هذه المؤسسات، بالتنسيق مع الشركة القابضة، إضافة إلى ممارسة الدور الرقابي عليها.

٣- تخصيص نسبة (٢٠٪) من رأسمال المؤسسات الصحفية القومية والمشروعات الإنتاجية التجارية المستهدفة للصحفيين والعاملين بالمؤسسات الصحفية لضمان الحفاظ على مكتسباتهم الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى ضمان عدم معارضتهم لهذا التحول واستمرارية العمل في المشروع الصحفى باعتباره يمزج بين الطابعين القومى وملكية العاملين.

٤- نقل أصول واستثمارات المؤسسات الصحفية والوحدات الإنتاجية التابعة لها إلى الشركة القابضة المستهدفة فى نهاية المدى الزمنى المحدد، واستمرار مجلس المديرين المنتخب، كجزء من الكيان التنظيمى للشركة القابضة لضمان تحقيق التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والمهنية فى إدارة المشروع الصحفى.

ونستخلص مما سبق أن تطوير صناعة الصحافة فى مصر خلال العقد القادم يستلزم ضرورة إعادة النظر فى أنماط ملكيتها السائدة، خاصة نمط الملكية القومية، والتوجه نحو الأخذ بأحد الصيغ الجديدة، سواء شكل الشركات المساهمة المفتوحة التى تطرح أسهمها فى البورصة، أو نمط ملكية العاملين، أو حتى نمط الشركات القابضة، باعتبار أن التحرر من النمط التقليدى السائد، سوف يستتبعه بالضرورة التحرر من سيطرة الدولة على السياسات التحريرية للصحف، وإيجاد مالك بديل من مصلحته ممارسة دوره فى الرقابة على الأداء الاقتصادى والإدارى لهذه المؤسسات، ولضمان قدرتها على المنافسة والاستمرار .

تحويل الإعلام المملوك للدولة إلى إعلام ديمقراطى فى مصر "خارطة طريق لتحويل الإعلام الرسمى إلى خدمة بث عامة"

Elizabeth Smith

ترجمة: أ.د، ياسين لاشين

وأ. سارة محمود خاطر

لقد حان الوقت الآن فى مصر للتحرك من أجل التغيير الذى يضمن إعلامًا على الجودة حرًا ومستقلًا عن الحزب الحاكم، ولذا سوف تتجه هذه الورقة المختصرة لعرض الموضوع بشكل عملى على النحو التالى:

- تعريف إطار تنظيمى جديد للبث الإذاعى.
- تحديد أهداف محتوى الخدمة العامة للبث.
- إنشاء التنظيم الذى من شأنه الوصول لأهداف الخدمة العامة.
- تحديد مصادر الدخل لمحتوى الخدمة العامة للبث (PSB).
- إجراء مشاورات وحوارات مجتمعية واسعة النطاق بشأن العناصر السابقة لكسب تأييد الرأى العام.

ومن المعروف أن البث الأرضى فى مصر الآن يخضع لسيطرة الدولة عن طريق تنظيم قومى هو اتحاد الإذاعة والتليفزيون المصرى، الذى يخضع بدوره إلى النفوذ الحكومى بشكل كامل، وقد ضاعف من سيطرة الحكومة مشروع القانون الجديد للبث الإذاعى الصادر فى عام ٢٠٠٨م؛ لأنه منح الحكومة سلطات أوسع لرقابة وتنظيم بث المصنفات السمعية والبصرية، فضلاً عن رؤيته لتوزيع التراخيص لمن يدفع أكثر، على

حساب مصلحة المجتمع، وهذه كلها أمور تدفع في اتجاه واحد هو محاولة وضع مشروع قانون جديد ينص على تنظيم البث الإذاعي والتلفزيونى على نحو مستقل عن سيطرة الحكومة تمامًا لضمان تحقيق المصلحة العامة.

دعونا نلقى نظرة الآن على وضع خطة عملية لإقامة خدمة عامة كاملة للبث في مصر، فليس هناك حاجة لوجود مؤسسة إعلامية واحدة فقط تطبق الخدمة العامة للبث، فيمكن أن يكون هناك متطلب لهذا النوع من المحتوى من بعض أو كل المؤسسات، ومن الممكن وضعه كشرط للترخيص.

ويتميز هذا النوع من البث بأن مصدر الدخل يأتى من المرخص لهم وليس من الجمهور، ولكن هذا الأسلوب للتمويل ليس هو الأكثر شيوعًا في إعلام الخدمة العامة، وفي بعض الأحيان يتم التمويل من المال العام في شكل منح وتبرعات، ولكن هذا الأسلوب ليس كافيًا أيضًا، خاصة أنه يتطلب عقودًا بين الجهة الإذاعية والجمهور الممول قد تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، الأمر الذى لا يعمل على استقرار الخدمة الإذاعية.

وقد أجرت الباحثة عددًا من المقابلات مع قادة الرأى في مصر في هذا الخصوص، اتضح منها وجود قدر من الاتفاق العام على أهمية إنشاء خدمة بث عامة واحدة وكاملة، ولذلك يُقترح أن تكون هذه الخدمة جديدة ومنفصلة عما هو قائم الآن، تفاديًا للصور النمطية السيئة المرتبطة بالنظام الإذاعي المملوك للدولة، ففي بعض الدول — مثل لاتفيا — تم تحويل المؤسسة الإعلامية القديمة المملوكة للدولة إلى خدمة بث عامة، وعلى الرغم من ذلك فإن صورتها القديمة لم تتغير وجمهورها لا يزال منخفض، وهى تكافح لنيل احترام وثقة العامة.

على صعيد آخر حدث التغيير بنجاح في جنوب إفريقيا، فترى أن هيئة إذاعة جنوب إفريقيا تحولت من قلعة هيمن عليها أصحاب البشرة البيضاء إلى أخرى تُدار من قِبَل الأمة الجديدة لخدمة متطلباتها، وعرضت الاستقالة على الكثير من الموظفين غير الراضين عن النظام الجديد، وقُبِلت استقالتهم، وأُتيحت الفرصة لتوظيف الشباب الأكثر تمثيلًا للأمة الجديدة، وقد تصاعدت الخلافات في السنوات الأخيرة حول

تعيينات أعضاء مجلس الإدارة واستبعاد بعض الإعلاميين، وأثيرت مشاكل أخرى بشأن قرب الكثير من أعضاء مجلس الإدارة من الحزب الحاكم.

وتأتى خطوة تحديد الأهداف بعد اتخاذ القرار بشأن إعادة البناء أو البناء من جديد، ويجب أن تعكس الأهداف الثقافة المحلية، ولكن هناك بعض القيم العالمية التى ينبغى التقيد بها:

- تقديم خدمة البث الإذاعى والتلفزيونى المجانية، بالإضافة إلى وسائل الإعلام الحديثة لجميع المواطنين فى مصر تقريباً.
- ضمان محتوى يجذب جميع شرائح الجمهور.
- توفير مصدر موثوق للأخبار الموضوعية والدقيقة.
- يجب أن يعكس المحتوى الإعلامى ثقافة المواطنين وقيمهم.
- ضمان أن الناتج الإعلامى مستقل عن الرقابة الحكومية ونفوذ المعلنين.

أما الخطوة الثالثة بعد تحديد الأهداف فهى الإطار الحكومى الذى يمكن أن يحقق هذه الأهداف، وكما سبقت الإشارة من الأفضل أن تقوم هيئة إذاعية مستقلة، بدلاً من وزارة الإعلام، بالإشراف على إعلام الخدمة العامة.

ويتولى رئاسة الهيئة العامة للبث مجلس إدارة تشمل واجباته جميع الإجراءات المحاسبية لمعرفة تحقيق الأهداف من عدمها، وما إذا كانت الأموال تُنفق بحكمة لخدمة الجمهور.

وتقوم الحكومة فى العادة بتعيين مثل هذا المجلس، ولكن فى هذا مخاطره، ولذلك فإن أفضل طريقة هى انتخاب مجلس مستقل وبعض الأعضاء الذين هم بحكم مناصبهم غير معينين من الحكومة.

ويمثل التفكير فى مصدر الدخل لخدمة البث العامة الجديدة الخطوة الرابعة على أن يكون الهدف هو مصدر مخصص من الدخل بدلاً من الضرائب، فلا يمكن ضمان الاستقلال إن كانت الخدمة تشكل جزءاً من ميزانية الحكومة أو نظام المحاسبة الخاص بها، بالإضافة إلى موظفين يعملون لخدمة الحكومة، ولكن من الممكن أن يأتى الدخل فى صورة منحة حكومية أو ضريبة مخصصة مثل ضريبة تايلاند (Sin Tax)، التى

تخصص على الدخل من التبغ والكحول وغيرها من السلع المشابهة لخدمة البث العامة، كما يمكن تحديد رسوم يدفعها مستقبلو البرامج التليفزيونية، (ولكن مشكلة هذا الأسلوب التمويلي تكمن في ارتفاع نسبة المشاهدة على شاشة الكمبيوتر ما يشكل تهديداً لهذه الرسوم)، وفي بعض الدول يتم إضافة قيمة هذه الرسوم على فاتورة الكهرباء على سبيل المثال لتسهيل جمعها.

وإذا أخذنا نموذج الولايات المتحدة — على سبيل المثال — نرى أن خدمة البث العامة تعتمد على منحة حكومية صغيرة، بينما يأتي الجزء الأكبر من الدخل عن طريق أموال الرعاية والتبرعات، ويُعتبر هذا النموذج هو الأفضل في الدول الغنية، ولكن بمجرد وصول المال للهيئة يُترك لها الأمر في تحديد كيفية الإنفاق، ونشر حسابات وتقارير مفصلة لشرح ما يحدث.

وفي كل الأحوال فإن كان مصدر الدخل ضريبة حكومية أو رسوم ترخيص أو ضريبة مخصصة فستظل هناك ثغرة تسمح بالتأثير الحكومي، وعلى الرغم من هذا فقد تم التعايش مع هذا الأمر من قِبَل الكثير من الهيئات المستقلة مثل: هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) وهيئة الإذاعة الأسترالية (ABC)، شريطة أن يكون هناك دعم جماهيري — عن طريق أعضاء البرلمان — لاستقلالية الخدمة.

ولنيل هذا الدعم لا بد أن يكون المحتوى الإعلامي جاذباً لكل قطاعات المجتمع، بما في ذلك القطاعات المثقفة وغير المثقفة حتى تكون الهيئة في قلوب الجماهير.

وفي ظل إعلام الخدمة العامة قد يُسمح بالتمويل التجاري بنسب معينة، على أن تكون هناك قوانين واضحة تفصل بين المعلنين ومحتوى البرامج، فلا يمكن السماح لشركة صناعة سيارات — على سبيل المثال — برعاية برنامج عن السيارات أو لشركة لصناعة الدواء برعاية برنامج عن الصحة، وهذا يعني أن الدخل الإعلاني يدخل في منطقة مركزية، ويكون الاتصال بين المعلن وقسم المبيعات الإعلانية بدلاً من المعلن وصناع البرامج.

وتأتي الخطوة الأخيرة، وهي نشر مسودات الخطة — عبر الإنترنت للسهولة وقلة التكلفة — ووضع آليات لتلقى ردود الأفعال من الأطراف المهتمة، والتي من الممكن أن تشمل دعوات لتقديم الآراء والمشاركات على الويب، بالإضافة إلى الاجتماعات

العامة واجتماعات أخرى مخصصة لجماعات الضغط، كما أنه من الممكن نشر هذه التقديرات على الموقع الإلكتروني وفي التقارير المرحلية المطبوعة، ويجب أن تكون هذه العملية مفتوحة حتى تكون فرصة جيدة للتعبير عن ثقافة الشعب الذى تمثله.

وفي النهاية أود الإشارة إلى التقرير المتميز المنشور على موقع المادة (١٩) عام ٢٠٠٨م عن مستقبل سياسة البث في مصر بعنوان "تقرير حول مشروع قانون البث المصرى"، والكثير مما جاء فيه لا يزال مهمًا في التحول الإعلامى في مصر، وهناك إرشادات "إيف سالومن" لتنظيم البث في الموقع الإلكتروني التالى:

www.transformingbroadcasting.org.uk

وفيه معلومات متخصصة غاية في الأهمية لعمليات نقل وسائل الإعلام من ملكية الدولة إلى الخدمة العامة، مثل رؤية وإرشادات "مارى راين"، هذا بالإضافة إلى أن أهداف جميع نظم الخدمة العامة معلنة على مواقعها الإلكترونية.

كما يقدم موقع "اليونسكو" معلومات عامة عن هذا النوع، حيث نشر الكثير من الأوراق البحثية والكتيبات في هذا الموضوع على مر السنين، ودعمت "اليونسكو" خدمات البث العامة، ووضعت الأطر الفكرية، وأقامت المؤتمرات لدعم مشاركة المواطنين في البث، وقدمت منحًا صغيرة لمشروعات البث العام حول العالم.

و من المواقع المفيدة موقع رابطة الكومنولث الإذاعية (Commonwealth Broadcasting Association)، وموقع الاتحاد الأوروبي الذى يحتوى على الكثير من المعلومات عن خدمة البث العامة، كما أن هناك نموذجًا لهذه الخدمة قام بتطويره الدكتور "ويرنر رامفورست" (Dr. Werner Rumphorst)، وتم نشره في عام ٢٠٠٧م، وهو متوافر على الرابط التالى: www.transformingbroadcasting.org.uk

إصلاح الإعلام المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير (*)

د. أمانى فهمى وأ. أية مدحت

إن إعادة هيكلة وسائل الإعلام المصرية — بعد ثورة ٢٥ يناير — أمر حتمى، خاصة بعد فقدان الوسائل الرسمية التى تديرها الدولة "مصادقيتها" فى تغطية أحداث الثورة؛ فوسائل الإعلام المصرية تخضع فى تنظيمها إلى مجموعة من الهياكل الإدارية المختلفة، وعادة ما تحتكر الحكومة كل من الصحافة والإذاعة بشقيها (راديو وتلفزيون)، وكثيراً ما تمنع بعض الضوابط المنظمة لتلك الهياكل الإعلاميين من تغطية القضايا المحلية بحرية مطلقة، كما تمنعهم من اختراق السياسة الخارجية الرسمية عند تغطية الشؤون الدولية؛ ومن ثم يحد التدخل الحكومى الحاد من استقلال نشاط المجتمع المدنى، بما فى ذلك العاملين فى المنظمات غير الحكومية والنقابات المهنية والمثقفين (إبراهيم، ٢٠٠٣م).

ويتطلب الإصلاح فهم الخصائص الرئيسية لوسائل الإعلام المصرية والتى تتمثل فيما يلى:

الاستقلال المحدود: يوجد فى مصر ثلاثة أشكال أساسية للملكية ووسائل الإعلام: (١) الحكومى، (٢) الخاص الموجه سياسياً وتجارياً، وأخيراً (٣) المستقل، وعلى الرغم من وجود الأشكال الثلاثة فإن الشكلىين الأول والثانى هما الأكثر شيوعاً على المشهد الإعلامى.

(*) أ. د. إيتسام الجندى، أ. د. وليد فتح الله، د. أمانى فهمى، د. خالد صلاح الدين الأستاذة بقسم الإعلام - كلية الإعلام.

- وسائل الإعلام الحكومية: وهى الأكثر هيمنة على المناخ الإعلامى المصرى، وقد تم استخدامها كأداة دعائية للنظام الحاكم، دعماً لسلطة الحكومة، وتعزيزاً لوحدة الدولة والدين وهذه الوسائل كثيراً ما يتم استغلالها لأغراض تجارية.

- وسائل الإعلام الحزبية الخاصة: وهى الوسائل المملوكة للقطاع الخاص، وتُدار بدوافع سياسية / أو تجارية، مما يجعلها شبيهة فى خصائصها بوسائل الإعلام الحكومية، وهذا النمط من الملكية الأكثر شيوعاً بين وسائل الإعلام المطبوعة.

- وسائل الإعلام المستقلة: وهى - غالباً - الأكثر موضوعية وشفافية فى تقاريرها الإخبارية.

الرقابة: تمتلك مصر قواعد دستورية وقانونية وعرفية تقليدية لاستقلال وسائل الإعلام، وعلى الرغم من ذلك، فإنها تخضع لنوعين أساسيين من الرقابة:

١- الرقابة الحكومية.

٢- الرقابة المؤسسية؛ أى الذاتية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وكلها تهدف لكبت حرية التعبير.

وهذا النوع من الرقابة نتج من تعدد القوانين التى يتم استخدامها مثل: مواد الدستور، وقانون العقوبات، وقانون الطوارئ، وقانون الإعلام، والقوانين الدينية، فضلاً عن قوانين الاتحادات والنقابات ووزارة الإعلام والمجلس الأعلى للصحافة، والتى تتعارض جميعها مع بعض.

مراقبة الأداء الحكومى: فالسرية وصعوبة التوصل لمعلومات لمراقبة أداء الحكومة من العقوبات التى تواجه وسائل الإعلام، ومما يزيد الأمر صعوبة قوانين العمالة فى القطاع العام التى تمنع من الكشف عن أية معلومات تتعلق بالعمل أو حتى المعلومات الشخصية، هذا فضلاً عن احتكار وسائل الإعلام الحكومية مصادر المعلومات لمصلحة بعض الإعلاميين وبعض المؤسسات الإعلامية الخاصة.

القيام ببعض الإصلاحات: يُعتبر تحرك مصر نحو الديمقراطية ومحاولة تحرير الاقتصاد من أهم الدوافع الإيجابية التى زادت من قدرة وسائل الإعلام على ممارسة حرية التعبير، هذا وقد أدى ازدياد المعارضة الشعبية للعاملين فى قيادة بعض

الحكومات وسائل الإعلام لتكون أكثر انتقادًا، فقامت بحل وزارات الإعلام والاعتماد على الكفاءة المهنية بين الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية — في محاولة لإصلاح الأوضاع.

زيادة الوعي السياسى: دعمت وسائل الإعلام، سواء القنوات الفضائية أو المواقع الاجتماعية الجديدة أو الصحافة المطبوعة الوعي السياسى والاجتماعى، كما مكن التطور التكنولوجى هذه الوسائل من تحديث نفسها، وبالتالي أصبحت أكثر قدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتى، وساعد الوعي بالحقوق الثقافية والسياسية المرأة فى الحصول على حقوقها، وفُتحت لها فرص العمل فى وسائل الإعلام.

تأثير الأجهزة الأمنية: تختلف الهيئات الحكومية المسؤولة عن منح التراخيص للمؤسسات الإعلامية السياسية من بلد إلى آخر، ومع ذلك فإن تأثير الأمن وأجهزة المخابرات دائمًا ما يكون واضحًا فى وسائل الإعلام.

سيطرة النخب على منح التراخيص الإعلامية: تسيطر النخبة السياسية على نحو فعال فى بعض الدول على قرارات منح التراخيص لوسائل الإعلام؛ أى أن هذه الدول ليست لديها معايير موضوعية.

قوانين منع التشهير: لوحظ أن أصحاب النفوذ والمسؤولين الحكوميين لا توجه لهم الانتقادات بموجب قوانين منع التشهير، والتي تشمل - عادة - الرئيس والجيش والأجهزة الأمنية والسلطات الدينية والعاملين فى الوزارات الحكومية والبرلمانيين وذوى السلطات القانونية والقضائية وقادة الدول الأجنبية والعلماء.

تهديد الاستقلال: بات استقلال وسائل الإعلام - الذى تم تحقيقه فى السنوات الأخيرة - مهددًا من قِبَل ذوى السلطة الدينية والمالية المتزايدة لبعض النخب الحاكمة.

الحرية المقيدة للإعلاميين: أصبح مثول الإعلاميين أمام السلطات المدنية والعسكرية جزءًا من الحياة اليومية بموجب القوانين، بما فى ذلك قانون الطوارئ، بالإضافة لوقوع انتهاكات خارجية من منطلق الحفاظ على هيئة الحكومة وسرية المعلومات، إلى جانب قائمة طويلة من القيود المفروضة على وسائل الإعلام فى محاولة للحد من حرية التعبير.

خرق الإعلاميين - فى كثير من الأحيان - لميثاق الشرف الإعلامى: تنظم قوانين

الشرف الإعلامى ومواريقه وأخلاقيات المهنة وتقاليدها العمل الإعلامى، وفى بعض الأحيان يتم خرق الإعلاميين لمواثيق الشرف بهدف تحقيق التوازن بين حقهم فى حرية التعبير والالتزام بتقديم تقارير دقيقة ومهنية، ويُعاب على ذلك أنه غالباً ما يفتقدهم الثقة والخبرة الكافية لتحقيق التوازن حرية التعبير ويتم وصفهم بالانحياز.

بعض المعايير المهنية: إن عدم وجود معايير محايدة أو موضوعية أو مهنية لتسيير عمل الإعلاميين يجعل القرارات تتبع عن أهواء مالكي وسائل الإعلام، كما أن عدم وجود معايير مهنية فى إدارة تلك الوسائل يحد من تطورها، على الرغم من كونها مؤسسات مهمة مسئولة — بدرجة كبيرة — يتم الاعتماد عليها من أجل معرفة الأخبار بدقة، وبالتالي يحد من دورها فى الرقابة على الأداء الحكومى، وإمداد الجمهور بمعلومات حول القضايا اليومية الهامة (عساف، ٢٠٠٧م).

العوامل التى تؤثر فى وسائل الإعلام:

توجد ثلاثة جوانب أو مستويات لحرية الإعلام، وهى: القانونية والاقتصادية والسياسية.

يبرز الجانب القانونى ليس فقط فى القوانين التى تقيد حرية الإعلام، ولكن فى تلك التى تدعمها، مثل قوانين حرية تداول المعلومات، وقوانين استقلال القضاء ... وغيرها.

أما الجانب السياسى فيشمل استقلال وسائل الإعلام من سيطرة الدولة، وإتاحة الفرصة للوصول إلى مصادر المعلومات، ومنع التهديدات الرسمية التى يتم توجيهها للإعلاميين لمنع حرية التعبير.

أما الجانب الاقتصادى فيشمل نمط ملكية وسائل الإعلام وتوزيعها، وتكاليف الدخول والبقاء أو الاستمرارية فى المجال الإعلامى، وقدرة الدولة على التحكم فى الإعلانات لتحقيق مصلحة ما أو إلحاق ضرر ببعض الإعلاميين الأكثر تأثيراً، إلى جانب التأثير السلبى للرشوة على المضمون الإعلامى، والعلاقة بين اقتصاد الدولة وتطوير وسائل الإعلام بوجه عام، ويُعدّ الاستقلال الاقتصادى لوسائل الإعلام العامل الأكثر تأثيراً، والذى من خلاله يمكن تحديد مدى تمتع دولة ما بالحرية، سواء كانت حرية كاملة أو جزئية.

الخلاصة أن الأبعاد الثلاثة لاستقلال وسائل الإعلام تؤثر في تعزيز التحولات الديمقراطية الناجحة، وتساعد في الحفاظ عليها، ولكن يبدو أن تأثيرها يختلف باختلاف الزمان والمكان؛ فالحرية السياسية تنطوي على عوامل رسمية وغير رسمية على حد سواء، مثل ضمان حرية الإعلاميين للوصول إلى مصادر المعلومات، ومنع التهديد والعنف ضد الإعلاميين في مختلف وسائل الإعلام، وعلى المنوال نفسه فإن التأثير النظري لقانون حرية تداول المعلومات لا يمكن إنكاره، ولكن هناك حاجة ماسة لإرساء مبدأ تدفق المعلومات لضمان دخول هذا القانون حيز التنفيذ.

لذا ظهرت عدة أسئلة تحتاج إلى إجابات:

- هل هناك علاقة بين المستويات الحالية لحرية وسائل الإعلام والديمقراطية؟
- هل هناك خصائص مشتركة بين وسائل الإعلام ونشر الديمقراطية؟
- ما عوامل استقلال وسائل الإعلام الأكثر ارتباطاً بالديمقراطية والتغيير الديمقراطي؟

حرية الإعلام:

تبين أنه من الصعب تطوير وسائل الإعلام بدون دعم المؤسسات السياسية واستقلال منظمات المجتمع المدني ومشاركتها الفعالة في العملية الديمقراطية، إلى جانب نشر ثقافة الديمقراطية السياسية بين فئات الشعب المختلفة (عبود، ٢٠٠٦م)، فحرية وسائل الإعلام هي واحدة من الشروط الأساسية للمجتمع الديمقراطي، حيث ينشط المجتمع المدني، وتبرز الشفافية في النظام الحكومي، إضافة إلى مشاركة المواطنين من خلال إمدادهم بالمعلومات والتصويت في انتخابات حرة ونزيهة.

وسيتيم تقسيم هذا البحث إلى خمسة أقسام على النحو التالي:

- ١- سياسة وسائل الإعلام.
- ٢- الاتصالات التنظيمية.
- ٣- القوائم بالاتصال.
- ٤- العلاقة بين وسائل الإعلام والجمهور المصري.
- ٥- مواثيق الشرف الصحفي في العصر الجديد.

السياسة الإعلامية :

يُعتبر الإنتاج الإعلامى والخدمات الإعلامية منتج اقتصادى وثقافى، فهو المكون الرئيسى لتشكيل الرأى العام، حيث ينقل القيم والأفكار، بالإضافة لكونه وسيلة معرفية بالدرجة الأولى، وقد نتج عن هذه الشخصية المزدوجة صراع فى القيم التى تعكسها كل من السياسة الإعلامية والسياسة العامة للدولة؛ فالسياسة الإعلامية معنية باستيعاب كل من القيم الاقتصادية والثقافية لتمكين وسائل الإعلام من تلبية أهدافها الاقتصادية والمركزية، أما السياسة العامة فهى المسئولة عن وضع دستور لتنظيم المجتمع، وتوضح أهمية هذا الصراع كلما طفت على السطح القضايا الملحة التى تنتج عن الحاجة إلى تحقيق التوازن بين المحافظة على المنافسة من جهة وتأمين تعددية وسائل الإعلام من جهة أخرى.

ويلاحظ قيمة هذا الصراع فى وضع السياسة الإعلامية، وكذا عمليات الإصلاح الخاصة بتنظيم الإعلام، حيث تقوم المؤسسات بدور مهم فى تشكيل القيم وتحديداتها وتعزيزها أو تعديلها، ويُعتبر الصراع بين المصالح المتضاربة مكوناً أساسياً لتغيير السياسة المتنازع عليها، كتخفيف أو إلغاء لائحة تنظيم المنافسة فى قطاع محدد، بهدف تطبيق قانون المنافسة العامة، وقد حدد (تاتشر ورين، ٢٠٠٤م) الإستراتيجيات الآتية المستخدمة فى الصراع، مثل: العزل المؤقت والفصل فى قضايا العزل المؤسسى، فضلاً عن بنود سياسات الإعلام (أغسطس، ٢٠٠٨م).

غياب الرقابة :

غياب الرقابة الرسمية: تُعتبر الرقابة على وسائل الإعلام من المسائل المتعارف عليها فى كل بلدان العالم، ويظهر الاختلاف الوحيد بين بلد وآخر فى الدرجة والأسلوب وحجم السلطة الحكومية التى تمتلك السلطة القانونية لفرض تلك الرقابة، فالنظرية الدستورية والقانونية بشأن الرقابة مسألة واحدة؛ ولكن تطبيقها وممارستها شىء آخر، ففى مصر يمنع دستور ١٩٧١م - الدستور المطبق حتى الآن - أية رقابة إلا فى أوقات الحرب والأزمات، وقد صدر القانون الأول الذى يحدد وظيفة الإدارة العامة للرقابة فى مصر عام ١٩٧٥م ليُحرّم الأنشطة التى تضر بالأمن القومى والدينى، والإساءة للمسئولين، ونقد السياسات الحكومية، بالإضافة لتجريم العنف وتقديم الإثارة الجنسية.

العوامل التى تحد من استقلال الإعلام :

تحد بعض العوامل الداخلية والخارجية من استقلال الإعلام، وتشمل العوامل الداخلية الإجراءات التى تتخذها السلطات المختلفة والجماعات السياسية والاجتماعية والدينية للحد من حرية التعبير لكل من المجتمع المدنى ووسائل الإعلام، أما العوامل الخارجية فتشمل ضغوط النخب الحاكمة والمسيطرة.

١- تمويل وسائل الإعلام :

تمول الحكومة الإعلام الرسمى أو الحكومى، بخلاف الإعلام الخاص الذى يعتمد تمويله بشكل أساسى على الإعلانات والاشتراكات والمبيعات، وهذا يطبق بوضوح فى الإعلام المصرى، حيث تعتمد كل وسائل الإعلام المملوكة للدولة (كالتليفزيون والراديو والمطبوعات الصحفية) على الدعم المالى المقدم من الحكومة.

٢- الهيكل التنظيمى :

ينبغى لإصلاح منظومة وسائل الإعلام إعطاء الاهتمام لمجالين من مجالات منظومة الإعلام، وهما: بث الخدمة العامة وحسم الجدل الدائم حول حدود حرية التعبير.

ويبقى السؤال الرئيسى حول كيفية اعتماد الآفاق المستقبلية لبث الخدمة العامة على كل من البيئة المؤسسية ومعايير الدولة مطروحًا للإجابة عليه، إلى جانب مجموعة القيم التى على أساسها يتم تقويم واضعى السياسة.

هذا ويرى معظم الباحثين أنه بالإضافة إلى تعرض الأفراد للأخبار، فهناك عدد من العوامل المجتمعية التى تؤثر فى الدعم السياسى لنظام معين ومؤسساته، كالخطة المؤسسية والأداء الاقتصادى والثقافة وخصائص النظام الإعلامى للدولة. كما يشكل النظام الإعلامى لدولة ما بدوره الدعم الجماهيرى للنظام السياسى، مستندًا فى ذلك إلى اعتماد الجمهور على وسائل الإعلام للحصول على المعلومات الخاصة بالسياسة والشئون العامة.

٣- القانون بالاتصال :

حرية التعبير :

يكفل الدستور المصرى الحق فى حرية التعبير بكل أشكاله وصوره، بما فى ذلك الحق

في حرية تبادل المعلومات والحق في إبداء الرأي، وعلى الرغم من ذلك فإن الواقع العملي يشهد ضياع هذا الحق نتيجة وجود العديد من القوانين واللوائح والممارسات الحكومية، فتصبح ممارسة هذا الحق الاستثناء وليست القاعدة.

ومع ذلك فلا يمكن إنكار حماية الدستور المصري لحرية الرأي - خاصة النقد البناء - كما يؤكد حرية الصحافة، ويمنع الرقابة على الصحف والإغلاق الإداري لوسائل الإعلام، وكذلك يتيح حرية تكوين الجمعيات للإعلاميين، وإنشاء المؤسسات الإعلامية الخاصة، وجماعات مراقبة وسائل الإعلام.

ولا يفوتنا تأكيد عدم وجود تعريف محدد للحرية في الدساتير أو القوانين في كثير من البلدان، كما لا يوجد قانون يتعلق بحق أجهزة الرقابة في تكوين جماعات لدعم عدم وجود رقابة على الإعلام، وذلك بخلاف بعض المواد في اللائحة الخاصة بقليل من المنظمات، مثل: منظمة "هيومن رايتس واتش"، واللجنة المصرية لحقوق الإنسان ولجنة الصحفيين على هذه الحقوق.

القدرة على الحصول على المعلومات :

الحق في الحصول على المعلومات خاضع تمامًا لأهواء مسئولى السلطات الحكومية، سواء وجد القانون الحامى لهذا الحق أم لا، في مصر - على سبيل المثال - على الرغم من أن الدستور المصري يضمن حقوق الإعلاميين في الحصول على المعلومات، ويمنع قانون العقوبات القيود التى قد تعوق تدفق المعلومات العامة "غير السرية" إلا أن اعتبار الحكومة المصدر الوحيد للمعلومات الرسمية قد يقيد التدفق الحر للمعلومات، كما يُمارس التقييد أيضًا عندما يتم تقديم دعاوى قضائية في محاكم خاصة لمحاكمة من يقومون بنشر معلومات لا ترغب الحكومة في تداولها إعلاميًا.

٤- العلاقة بين وسائل الإعلام والجمهور:

من الضروري تعزيز مشاركة الجمهور، وخاصة من خلال القنوات الإقليمية التى تسهل عملية التدفق الحر للأفكار والمعلومات التى لا غنى عنها لكل من الحرية الفردية والأداء الفعال للعملية الديمقراطية، وعلى الرغم من ذلك فقد اتجه واضعو السياسات والقوانين لوضع سياج حول عملية الحصول على المعلومات ومبرراتها. وقد يتصور البعض وجود توافق بين فكرة الوصول إلى الجماهير والوصول إلى وسائل

الإعلام، ولكن هذه ليست هى الحالة، لا سيما فى البيئة الإعلامية الآن، لانسامها بشدة التعقيد والصعوبة فى الوصول إلى وسائل الإعلام، ومن ثم الوصول إلى الجماهير. كما أن هناك عوامل أخرى يستفيد منها القوائم بالاتصال وتؤثر فى عملية الوصول إلى الجماهير؛ فمن يملكون قدرة الوصول إلى وسائل الإعلام لديهم قدرات متفاوتة للوصول إلى الجماهير، وقد أثير جدل واسع حول مفهوم قدرة المتحدث على الوصول إلى الجماهير، وتم استبدال هذا المفهوم فى السياق الإعلامى بقدرة المتحدث على الوصول إلى الإعلام (نابولى ٢٠٠٣م).

مصادقية وسائل الإعلام:

فى عالمنا الإعلامى المعقد، يُعتبر وجود متلقى قادر على التفكير والتعامل بإيجابية مع وسائل الإعلام أمرًا مكوّنًا أساسيًا من مكونات الإعلام الجيد، وهو بدوره المكون الأهم فى التحول الديمقراطى، حيث تحتل التربية الإعلامية موقعًا مهمًا فى ديمقراطية الإعلام، إلى جانب إعادة النظر فى الهياكل الإعلامية والملكية الإعلامية التى تحدد بدورها المضمون، وجودته ودقته... إلخ، فالحافز لتعظيم الربح فى النظام الإعلامى التجارى يجد من تنوع وجهات النظر المعروضة.

ولقد تبين أن معدلات المصادقية ترتبط بالتعليم المعنى بتعزيز التفكير النقدى، فى حين اقترحت دراسات سابقة أخرى أن ملكية وسائل الإعلام تزيد من تشكك الفرد حول ما يُقدم من معلومات، كما أشارت بعض نتائج البحوث إلى أن وسائل الإعلام المستقلة ذات مصادقية أعلى من مصادر المعلومات التى تحركها دوافع سياسية.

٥- وضع معايير واضحة لأخلاقيات الإعلاميين المهنية:

تختلف المعايير الإعلامية من حيث الشكل والمضون والتطبيق من بلد لآخر، على الرغم من أنها — بوجه عام — محدّدة بمواثيق الشرف والقوانين والمبادئ الأخلاقية العامة الخاصة بكل دولة، وغالبًا ما يحاول الإعلاميون تطبيق هذه المعايير أثناء ممارستهم لحقهم فى حرية التعبير، وهناك عدد من التوصيات لمساعدة الخبراء لقياس استقلال ونزاهة وكفاءة الإعلام المصرى تتمثل فى التقسيمات الثلاثة التالية:

الفئة الأولى قدمت تصورًا للبيئة القانونية التى تحمى حقوق العاملين فى الإعلام، ويتطلب خلق مثل هذه البيئة إقرار قوانين جديدة وإصلاح القوائم منها.

بينما تتضمن الفئة الثانية توصيات تهدف إلى دعم المؤسسات الإعلامية، سواء من حيث مهارات العاملين بها أو من حيث استقرارها المالى.

أما الفئة الثالثة فتركز على بناء الأخلاقيات المهنية للإعلاميين وضمان استمراره لتحسين مهاراتهم.

تحقيق الاستقلال: وذلك بوضع القوانين الخاصة بحرية التعبير عن الرأى وحرية الصحافة، وتسهيل الحصول على المعلومات، وتغيب الرقابة، وفرض سيطرة تحريرية عادلة ومسئولة، وضمان استقلال الشخصية الإعلامية.

النزاهة: من خلال معايير واضحة وأخلاقيات مهنية تشمل على البحث عن الحقيقة، والأمانة، والإخلاص، والدقة، والموضوعية، واحترام مصادر الأخبار، وتجنب السب والقذف، ورفض الرشوة، سواء أكانت فى شكل نقدى أو عينى، ومحاربة الفساد، ورفض الخضوع لآراء الآخرين، كالقوانين المناهضة للفساد والتمييز، من خلال تنوع المضمون الإعلامى والفرص المتساوية للحصول على المضمون.

الكفاءة: تتمثل فى المؤهلات المهنية والمعايير الواضحة والموضوعية لممارسة الإعلام، وتوفير فرص التدريب الدورى للوصول إلى المهنة وغياب التمييز والقيود المجحفة.

التوصيات الخاصة بإصلاح النظام الإعلامى:

تشمل الإصلاحات ما يلى:

- سن وتنفيذ القوانين التى تضمن الوصول إلى المعلومات الدقيقة.
- إصلاح القوانين الحكومية التى تدعم سرية المعلومات.
- القضاء على ما يُعرف بالأعراف المقدسة.
- سن وتنفيذ مواثيق الشرف الخاصة بالإعلاميين.
- القضاء على التعبيرات التى تشير إلى مفاهيم عامة.
- سن قانون لمحاربة الفساد فى وسائل الإعلام.
- وضع القوانين التى تمكّن الإعلاميين من تشكيل المؤسسات الإعلامية والمشاركة فيها.

- إصلاح القوانين لنقل الولاية القانونية على الإعلاميين من محاكم أمن الدولة إلى المحاكم المدنية العادية أو إلى (محاكم متخصصة في الشؤون الإعلامية).
 - وضع القوانين لإعطاء الإعلاميين حقوقهم بموجب قانون العمل.
 - إلغاء الرقابة على وسائل الإعلام.
 - تعديل قوانين التشهير لحظر حبس الإعلاميين.
 - سن القوانين الاستثنائية التي تُطبق أثناء العملية الانتخابية.
 - سن قانون يحظر الدعاية الاحتكارية في وسائل الإعلام.
- بناء المؤسسة: وتشمل توصياتها ما يلي:

- الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها.
 - تطوير كفاءات تسويقية جديدة.
 - خلق مصادر تمويلية جديدة مع تشجيع الشراكة الإعلامية المحلية والدولية.
 - تعزيز الديمقراطية من خلال خلق وسائل إعلام ذات شكل خاص، والترويج لسوق للإعلانات أكثر قدرة على المنافسة بتطبيق سياسات إعلامية شفافة.
- بناء القدرة وعادات النزاهة ممثلة في:

• تدريب الإعلاميين على استخدام التقنيات الحديثة في مجال تكنولوجيا وسائل الإعلام.

- تدريب الإعلاميين على إدارة وسائل الإعلام والإنتاج الإعلامي.
 - تدريب أعضاء من المؤسسات الإعلامية في مجال الأخلاقيات المهنية، وتدريب العاملين في وسائل الإعلام حتى يتمكنوا من تعليم أقرانهم.
- موثيق الشرف والتي تركز على:

- قول الحقيقة، فالإعلاميون مراقبون مستقلون للحكومة وقطاع الأعمال والمؤسسات.
- تحرى الدقة لمنع الفبركة؛ أى تزوير الأخبار.
- امتناع الصحفي عن قبول الرشوة.

- وضع حد لتضارب المصالح الناشئ عن تنافس المصالح المالية أو الفردية في مهنة الإعلام.
- التعامل مع الأخبار على أساس من الثقة؛ إذ يمكن خداع الجمهور باستخدام الكاميرا بسهولة تكون الصور، فتشوه وتضلّل عن طريق برامج الفوتوشوب.
- وأخيرًا، من الضروري لتحسين أداء التلفزيون المصري الاعتماد على التكنولوجيا، ودمج بعض القنوات، وضمان استقلال عملية تحرير الأخبار، وتقييد قانون الرقابة على وسائل الإعلام.

قائمة المراجع

المراجع الأجنبية :

- 1- Ashley, S. , Poepse, M. A. and Willis, E. N., 2010-06-21 "Media Literacy and News Credibility: Does Knowledge of Media Ownership Increase Skepticism in News Consumers?" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, Suntec Singapore International Convention & Exhibition Centre, Suntec City, Singapore Online <APPLICATION/PDF>. 2011-03-09 from :
http://www.allacademic.com/meta/p403867_index.html
- 2- Assaf, S., 2007-05 "Comparative Report on the State of the Media in Egypt, Jordan, Lebanon and Morocco" Paper produced as Part of the UNDP's "Promoting the Rule of Law and Integrity in Arab Countries" project.
- 3- Baker, E.W.(2007)Media Concentration and Democracy, Why ownership matters. New York:Cambridge University Press.
- 4- Biswas, M. , 2009-01-07 "Media Freedom, Governance and Civil Society" Paper presented at the annual meeting of the Southern Political Science Association, Hotel Intercontinental, New Orleans, LA<PDF>. 2011-03-11 from:
http://www.allacademic.com/meta/p282073_index.html
- 5- Chung, J. , 2008-05-22 "Political Economy of Media Reform in Taiwan and South Korea in the 1990s: With a Focus on the Development of Cable Television" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, TBA, Montreal, Quebec, Canada Online <PDF>. 2011-03-12 from:

http://www.allacademic.com/meta/p233890_index.html

- 6- Conley, D. , 2009-11-11 "Media Law and Ethics: Intersection of The New York Times Code of Ethics and Cases" Paper presented at the annual meeting of the NCA 95th Annual Convention, Chicago Hilton & Towers, Chicago, IL Online <PDF>. 2011-03-10 from:

http://www.allacademic.com/meta/p319022_index.html

- 7- Himelboim, I & Limor, Y. (2011) Media Institutions, News Organizations, and the Journalistic Social Role Worldwide: A Cross-National and Cross-Organizational Study of Codes of Ethics. Mass Communication and Society, Vol.14 , p.71-92

- 8- Humphreys, P. J. , 2008-05-22 "Digital Convergence, European Competition Policy, and the Future of Public Service Broadcasting: The UK and German Cases" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, TBA, Montreal, Quebec, Canada Online <PDF>. 2011-03-12 from:

http://www.allacademic.com/meta/p230808_index.html

- 9- Humphreys, P. J. , 2009-05-20 "Globalization, Regulatory Competition, and Audiovisual Regulation: The French, German, and UK Cases" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, Marriott, Chicago, IL Online <PDF>. 2011-03-10 from

http://www.allacademic.com/meta/p299872_index.html

- 10- Ibrahim, N. M. ,2003-05-06 " NGOs as Civil Society Actors on Media Policy Change in Egypt: Capacity Building within a Contextual Framework" Report produced for Stanhope Centre for Communications Policy Research.

- 11- Johal, S. , Williams, K. H., Froud, J. and Leaver, A. D., 2009-02-15 "Private Equity and the Political Division of Ownership" Paper presented at the annual meeting of the ISA's 50th ANNUAL CONVENTION "EXPLORING THE PAST, ANTICIPATING THE FUTURE", New York Marriott Marquis, NEW YORK CITY, NY, USA Online <PDF>. 2011-03-11 from

http://www.allacademic.com/meta/p311697_index.html

- 12- Just, N. , 2008-05-21 "Measuring Media Concentration and Diversity: New Approaches and Instruments in Europe and the USA" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, TBA, Montreal, Quebec, Canada Online <APPLICATION/PDF>. 2011-03-12 from
http://www.allacademic.com/meta/p231014_index.html
- 13- Magpanthong, C. and McDaniel, D. , 2009-11-11 "Thailand's Media Reform: An Analysis of Controversy" Paper presented at the annual meeting of the NCA 95th Annual Convention, Chicago Hilton & Towers, Chicago, IL Online <PDF>. 2011-03-10 from
http://www.allacademic.com/meta/p368247_index.html
- 14- Napoli, P. , 2003-05-27 "Access to the Media Versus Access to Audiences: The Distinction and its Implications for Media Regulation and Policy" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, Marriott Hotel, San Diego, CA Online <.PDF>. 2009-05-26 from
http://www.allacademic.com/meta/p111624_index.html
- 15- Rivera, G. and Valenzuela, S. , 2009-05-20 "Mediated Political Support: How Press Freedom, Media Ownership, and News Exposure Combine to Influence Support for Democracy and Political Institutions" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, Marriott, Chicago, IL Online <PDF>. 2011-03-10 from
http://www.allacademic.com/meta/p295227_index.html
- 15- Robinson, J. A. and Kim, J. , 2004-05-27 "Modeling the relationship between family media use, perceived media influence, and rulemaking." Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, New Orleans Sheraton, New Orleans, LA Online <.PDF>. 2009-05-26 from
http://www.allacademic.com/meta/p113288_index.html

- 16- Taylor, M. and Napoli, P. , 2003-05-27 "Media Credibility in Bosnia: A Longitudinal Analysis of Public Opinion" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, Marriott Hotel, San Diego, CA Online <.PDF>. 2009-05-26 from http://www.allacademic.com/meta/p111705_index.html
- 17- Toft, A. and Cunningham, S. , 2007-05-23 "Media and Movement: Is Democracy Now What Democracy Looks Like?" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, TBA, San Francisco, CA Online <.PDF>. 2011-03-13 from http://www.allacademic.com/meta/p169738_index.html
- 18- Thomson Reuters Foundation (2006) Ethics Handbook for Journalists.
- 19- Winfield, B. H. and Peng, Z. , 2004-05-27 "Marketplace or Party Controls? The Chinese Media in Transition" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, New Orleans Sheraton, New Orleans, LA Online <.PDF>. 2009-05-26 from http://www.allacademic.com/meta/p113231_index.html

البث للصالح العام : التحول من سيطرة الدولة إلى الخدمة العامة

Prof. Dr. Steven Barnett

د. الأميرة سماح وأ. إيمان طاهر

تحتاج خدمات البث العام، أو خدمات الصالح العام - إن جاز التعبير - لتوافر بيئة بعينها تقوم على أربعة محددات، هي: أن تكون خدمات طويلة المدى، عوضاً عن الاهتمامات الطارئة أو المؤقتة، وأن تكون ذات مرجعية وخلفية مجتمعية، بحيث تتبع من المناخ النفسى والثقافى والسياسى لأية أمة، وأن تمتلك روح الثبات والمقاومة للقوى السياسية التى قد تسعى للتقليل من شأن هذه الجهود لأى سبب من الأسباب، وأخيراً أن تمتلك القدرة على مقاومة المنافسين التجاريين الذين قد يسعون إلى تهميش وتقليل أثر مثل هذه الخدمة.

وسعيًا لتحقيق هذه الأهداف، يجب أن تأخذ بيئة بث الخدمة العامة الناجحة في الاعتبار أهم ثلاثة جماعات من "أصحاب المصلحة"، وهى:

١ - المواطنون (لضمان مستوى ثقتهم/ وقرب المضمون إليهم):

من أهم ما ينبغى توافره من شروط فى خدمات البث العام أن يقتنع المواطنون بأن القائمة بالاتصال فى هذه النوعية من الخدمات جديرون بالثقة، وذو صلة بهم وبقضايا حياتهم اليومية، ولتحقيق ذلك يجب على القائمين على الإعلام العام مراعاة الآتى:

١- أن تكون المعلومات والتقارير دقيقة ونزيهة، ولا يشوبها أى تحيز سياسى أو أيديولوجى متعمد.

٢- على القدر نفسه من الأهمية لا بد من ضمان ألا تخدم المادة الإعلامية - أيًا كان نوعها - الأجندات السياسية أو التجارية أو المصالح الخاصة لمالكى وسائل الإعلام.

٣- أن يتم الاعتراف - طوعًا - بأية أخطاء أو معلومات غير دقيقة أو مغلوطة وتصحيحها.

٤- أن يتم التعامل مع شكاوى المشاهدين والمستمعين أو مستخدمي الإنترنت بنزاهة وشفافية ووفقًا للإرشادات وإجراءات الشكاوى المعمول بها.

٥- أن يتمكن جميع المواطنين من المشاركة والتواصل دون رقابة أو وساطة، الأمر الذى يعزز من مناخ حرية الرأى والتعبير عن الذات.

٦- ألا يسمح بإهانة أو التقليل من شأن الأقليات أو الأفراد عبر تصوريهم بشكل سلبى.

٧- وأخيرًا أن يشعر جميع المستخدمين - سواء فى التليفزيون أو الإذاعة أو الإنترنت - بالارتباط والانتماء لخدمة البث، ويؤمنوا أنها تخدم "الناس أمثالهم" كما ينبغى.

٢- منتجوا المضامين الإعلامية (الفرصة والحماية):

يجب أن يضمن منتجوا المضامين الإعلامية أن لديهم الفرصة الكافية، والأجور المناسبة لإنشاء برنامج أو محتوى عبر الإنترنت ذى جودة عالية، ووفقًا لمعايير الشفافية المتعارف عليها فى الممارسات المهنية المختلفة للتحريير، ولتحقيق ذلك يجب على المذيعين والقائمين على العمل بهذه المحطات ضمان الآتى:

١- أن يتم تأسيس ميثاق تحريرى واضح للسلوك وتنفيذه، الأمر الذى يحدد ويعرف بدوره محددات الإبداع المهنى والتوقعات الصحافية.

٢- ضمان التشجيع العلنى للابتكار والإبداع والطموح، والأهم هو

الحق فى الفشل.

٣- تطبيق جميع المواثيق وأطر الممارسة المهنية على جميع تخصصات البرامج، وليس الصحافة فقط.

٤- تطوير ثقافة تعزيز النزاهة والإنصاف وتجويد العمل والتمثيل الصحيح للأقليات.

٥- ضمان توافر الحماية القانونية، سواء من الدولة وتدخل الملاك، أو حتى على مستوى نزاهة المواثيق القانونية.

٣- مجموعات النخبة (الاحترام والطمأنينة):

ينبغى على السياسيين المنتخبين، وزراء الحكومة وأحزاب المعارضة، فضلاً عن قادة الرأى الأبرز كالقضاة والقوات المسلحة، أن يشعروا بالاطمئنان بأن بيئة البث مسئولة، ولكن يجب أيضاً احترام استقلالها، حتى عندما تتعارض مع المحتوى التحريرى، ولتحقيق ذلك يجب استيفاء عدد من الشروط، أهمها:

١- تقديم الضمانات الدستورية التشريعية التى يحتاجها المذيعون والصحفيون لضمان حمايتهم من التدخل السياسى.

٢- يجب أن تتلاءم هذه الآليات مع البيئة الدستورية والمناخ العام للأمة.

٣- يجب أن تكون أية ترتيبات دستورية جديدة تبعث على الثقة فى السياسيين ومجموعات النخبة، من منطلق التأكيد على أن النظام يخضع للمساءلة الديمقراطية.

٤- يجب على هذه الجماعات فى المقابل احترام هذه الترتيبات، وليس السعى إلى تقويضها.

وتنطبق الشروط السابقة على كل من السياسيين المنتخبين والوزراء والزعماء الدينين والمعلمين والقضاة وكبار أعضاء الجيش وقوات الشرطة.

وتبقى الكيفية التى يمكن من خلالها التوفيق بين حق المساءلة السياسية مع ضمان الاستقلال والحرية كأحد أهم الأغاز لجميع أنظمة البث، وخاصة فى الديمقراطيات الناشئة.

ويظل الأسلوب الأمثل لاحتضان أصحاب المصلحة الثلاثة سالفه الذكر، هو تنفيذ خمس مهمات إستراتيجية أساسية هى كالتالى:

- ١- وضع مبادئ واضحة لبث الخدمة العامة.
 - ٢- تطبيق هذه المبادئ على النظام ككل وليس بث الخدمة العامة فقط.
 - ٣- التفكير بشكل خلاق بشأن أساليب التمويل.
 - ٤- إنشاء نظام تنظيمى قوى.
 - ٥- تعزيز الخدمة العامة لا تهميشها.
- وتلقى الصفحات التالية مزيداً من الضوء على المهمات سالفه الذكر.

١- وضع مبادئ واضحة لبث الخدمة العامة:

وضع مرّ بث الخدمة العامة عبر عدد لا يُحصى من المحاولات التى سعت لتعريفه وإعادة تعريفه فى الديمقراطيات الناضجة، وربما كانت المحاولة البريطانية هى أهم وأشهر المحاولات، خاصة فى شكلها الأخير والتى ظهرت للنور عام ٢٠٠٥م تحت اسم "أوفكوم" (Ofcom)، وفى هذه المحاولة تم وضع أربعة أهداف لبث الخدمة العامة فى بريطانيا، وهى فى مجملها قابلة للتطويع والتبنى لتتواءم مع المتطلبات الثقافية والديمقراطية فى الدول الأخرى، وهذه الأهداف هى:

- ١- إعلام أنفسنا والآخرين، وزيادة فهمنا للعالم من خلال المعلومات والأخبار وتحليل الأحداث الجارية والأفكار.
- ٢- إثارة اهتمامنا ومستوى معارفنا بالفنون والعلوم والتاريخ وغيرها من الموضوعات من خلال المحتوى الذى يمكن الوصول إليه، ويمكن أن يشجع على التعلم غير المباشر.
- ٣- تقديم هويتنا الثقافية وتعزيزها من خلال تقديم البرامج ذات الطابع البريطانى الأصيل، وعلى المستوى الوطنى والإقليمى قد

تعمل ل هـ ذه الب رامج
- فى بعض الأحيان - على تحفيز الجماهير للترابط وتقاسم الخبرات
معاً.

٤- أن يجعلنا على معرفة بمختلف الثقافات ووجهات النظر، من خلال
البرامج التى تعكس حياة الناس وغيرها من الطوائف الأخرى، سواء
داخل المملكة المتحدة أو أية أماكن أخرى غيرها.

٢- تطبيق هذه الآليات على النظام الإذاعي ككل وليس مجرد محطة إذاعية بعينها:
هناك افتراض خاطئ بأن محطات الخدمة العامة والإعلام الممول
تمويلًا عامًا يعنيان الشيء نفسه، وواقع الأمر أنهما ليسا كذلك، فالإعلام
الذى يتم تمويله تمويلًا عامًا هو إعلام خاضع للمساءلة المجتمعية، أما
إعلام الخدمة العامة فله فلسفة مختلفة تجعله مرتبطًا بمبادئ الديمقراطية
والمحاسبة أكثر من كونه مرتبط بآليات السوق سعيًا لتحقيق مجموعة
من الأهداف، أهمها:

- يمكن تطبيق التزامات بث الخدمة العامة على القطاع التجارى، فى مقابل
بعض المزايا مثل حرية الحصول على مساحات من الأثير، وقد تتضمن هذه
الالتزامات التمويل المناسب فى أوقات الذروة للخدمة الإخبارية أو برامج
الأطفال الموجهة لأطفال البلد الأصليين.
- ينبغي على جميع المذيعين الاعتماد على حد أدنى من البرامج المنتجة محليًا،
وبالتالى تقليل مستوى الاعتماد على البرامج المنتجة بالخارج، وخصوصًا من
الولايات المتحدة، وهو ما يضمن من ناحية أخرى تعزيز الثقافة الوطنية.
- من الحوافز الأخرى التى يمكن أن تُقدم لقطاع الخدمات التجارية الحصول
على نطاقات أكبر من الأثير للخدمات الإذاعية عالية الجودة، أو الحصول على
ميزات إنتاج البرامج بتقنيات التكنولوجيا المتقدمة.
- لا يجب على الإعلام الممول من المال العام أن يكون مملوكًا للقطاع الخاص؛
فعلى الرغم من أن القناة الرابعة فى المملكة المتحدة تُمول من القطاع الخاص

الإنجليزى، إلا أنها مملوكة للقطاع العام، وتعمل على مبادئ الخدمة العامة التى حددها البرلمان.

- من النماذج الممكنة لأنماط ملكية الإعلام الممول تمويلًا عامًا الصناديق الخاصة أو الملكيات المشتركة (الشركات المساهمة)، وهى نماذج أثبتت فعاليتها بشكل خاص فى مبادرات المجتمعات المحلية، مثل الإذاعة المحلية.

٣- تطوير هيكل تنظيمى قوى وفعال:

لا قيمة لبرامج الخدمة العامة بمعزل عن إطار تنظيمى يضمن المراجعة والتدقيق، وربما هذا هو العنصر الأكثر صعوبة، ولكنه الأكثر ضرورة لأطر عمل الخدمة العامة؛ إلا أن الإطار التنظيمى هنا ذو طبيعة إيجابية، بمعنى أنه يعمل على تشجيع مضامين وبرامج بعينها لخدمة الصالح العام، فى الوقت نفسه ينأى عن الجانب السلبي الذى يعنى أن المحتوى لا يتنافى مع المعايير العامة مثل الذوق واللياقة.

- ينبغى على أى كيان تنظيمى أن يتمتع بسلطة برلمانية، وأن يتمتع بالموارد الكافية، كما يجب أن يكون هناك نظام للمساءلة أمام البرلمان، وأخيرًا يجب أن يطالب كبار الموظفين بوجه خاص بدرجة من احترام صناعة الإعلام.
- لا بد أن تُقنن هذه الالتزامات التنظيمية بشكل واضح يضمن ألا تكون أفعالها تعسفية أو غير عادلة، بل يجب أن تتأصل فى أطر واضحة يضعها البرلمان.
- ينبغى أن يكون جزءًا أساسيًا من هذه الالتزامات مهمة جمع البيانات العادية، وذلك عن طريق استخدام أساليب القياس التجريبية الشفافة والموثوق بها والمتفق عليها.
- ينبغى أن تشمل - ولكن ليس بالضرورة أن تكون محدودة - ساعات الاستشار فى الإنتاج الأصلى، والتنوع البرامجى، وحجم الجمهور وتركيباتهم، واتجاهات الجمهور ومدركاتهم، وعدد الساعات المخصصة للأخبار والبرامج الإعلامية.
- ينبغى إعطاء اهتمام خاص للاستثمار فى الإنتاج والمعلومات وتكوين الجمهور أثناء ذروة المشاهدة والاستماع، وسهولة الوصول عبر الإنترنت.

- ينبغي وضع معايير التحرير على أساس من المشاورات مع أصحاب المصلحة،
وينبغي تحديثها بانتظام.

- وأخيرًا في حال عدم الوفاء بالالتزامات التنظيمية، لا بد أن يوقع على هذه
الخدمات مجموعة من العقوبات، تبدأ من الغرامات والتحذيرات، وتنتهى
عند مصادرة رخص البث.

وهكذا يصبح الإطار التنظيمى الفعال ضمانة حيوية لتحقيق تلك
الأغراض العامة أو المدنية التى هى حلول قد يعجز السوق الحر عن
تنفيذها أو قد يكون غير مهياً لها وفقاً لقواعده.

ولا يقتصر هذا التحليل على صناعة الثقافة فحسب، ولكن يمكن أيضًا أن يُطبق
على مجالات أخرى من مجالات الحياة العامة التى قد يغرقها التوجه السوقى دون
الاهتمام بالصالح العام للأفراد.

ومن أبرز مؤيدى هذا التوجه والأكثر إقناعًا "روبرت رايش"، وزير الدولة
السابق فى حزب العمل فى عهد الرئيس "بيل كلينتون"، وأستاذ السياسة العامة فى
"بيركلي"، والذى قال مؤخرًا:

"لقد أصبحت الأسواق الآن مهمة بشكل كبير بالاستجابة للرغبات الفردية، من
خلال تقديم أفضل العروض، ولكنها سيئة للغاية فى الاستجابة لأهداف جماعية نود
أن نحققها معًا.

وتضغط الشركات للحصول على أرباح، فى حين أن هناك حاجة
لاتخاذ إجراءات أكثر صرامة لحماية الصحة العامة والسلامة
والبيئة، وحقوق الإنسان ضد احتمال كون المسؤولين التنفيذيين عرضة
للضغط لقطع نقاط التواصل بين الجميع.

٤- التفكير الخلاق بشأن أساليب التمويل:

تمثل مشكلة الحصول على موارد وعائدات واحدة من القضايا الأكثر
صعوبة فى مجال الخدمة العامة، سواء لمحطات الخدمة العامة، أو

للمحافظة على مستوى برامج خدمة الجمهور من خلال القنوات الممولة تجاريًا، والتي قد لا توفر عوائد تجارية ممتازة، (وبالتالى تكون أقل جاذبية إلا إذا أعيد هيكلتها، وانفق عليها بسخاء)، ونقدم لنا الخبرات الدولية مجموعة من الاحتمالات والمداخل الممكنة فى هذا الشأن منها:

- قد تكون رسوم التراخيص المنزلية وسيلة جيدة للتمويل فى بعض البلدان، وإن كانت ليست الخيار الوحيد ولا بالضرورة هى الأسلوب الأمثل، خاصة فى الديمقراطيات الناشئة.
- قد تكون هناك طرق أخرى أكثر قبولاً، منها فرض ضريبة عامة للأسرة التى تتمتع بخدمات الإذاعة، من خلال إضافتها على فواتير المرافق العامة مثلاً، أو على شكل ضريبة مبيعات صغيرة، أو ضرائب إضافية على التبغ والكحول... إلخ.
- خيار آخر يتمثل فى دمج كافة الأساليب معاً من خلال إدخال رسوم التراخيص، مع النظام المختلط والإعلانات، وهو ما يقلل من الأعباء المنزلية، ويحد من سيطرة الإيرادات القادمة من القطاع التجارى.
- قد تفرض رسوم للحصول على النطاق من قبل الشركات التجارية، رغم أن هذا يقلل من مجال فرض التزامات البرامج التى قد تكون أقل ربحية.
- قد تفرض ضريبة صغيرة على مقدمى خدمات الإنترنت (ISP) أو مشغلى الهاتف المحمول؛ لأنهم يستفيدون من الوصول إلى عملائهم لخدمات البث، (وقد تم مؤخراً تنفيذ هذا فى كل من فرنسا وإسبانيا).
- وبالنظر لنفسه، يمكن فرض ضريبة صغيرة على النطاق المحلى وكوسيلة لزيادة العائدات من المستهلكين ومقدمى خدمات الإنترنت (ISP).
- معظم دول الاتحاد الأوروبى تفرض ضريبة على أجهزة التسجيل — مثل تيفو، وسكاي بلس، ومسجلات دى فى دى وغيرها — على أساس أن الدافع الأساسى وراء بيعها أو تأجيرها هى جاذبية المواد المذاعة.
- هناك تأييد متزايد داخل أوروبا لتوليد الرسوم من محرك البحث أو مجمع

الأخبار مثل (جوجل وياهو)، على أساس أنهم يستقون الأخبار والمعلومات من وكالات الأنباء الكبرى، وهم فقط يعيدون تدويرها.

وبالطبع ستثير مثل هذه المقترحات اعتراضات واسعة ليس فقط من الناحيين، ولكن من اللاعبين الكبار في السوق أيضًا الذين سوف يشكون من أن العبء المالى سيضعف الطلب على خدماتهم، وبالتالي يضعف الاقتصاد، وسيتم تضخيم هذه الاعتراضات من قِبَل جماعات المصالح الصحفية التى قد تعترض لأغراض الملكية أو لتحقيق طموحاتها الخاصة في مجال البث.

تساهم التصورات السابقة لتوفير الموارد المادية الكافية بشكل كبير في تعزيز الهوية الوطنية والتاريخ واللغة والثقافة والتنوع الدينى، فضلاً عن ترسيخ الديمقراطية الجديدة، وبعبارة أخرى فإن ما قُدم بشأن تمويل محطات الخدمة العامة سوف يسهم في إرساء أسس ديمقراطية سليمة وثقافة مستقبلية، تُبرز أهمية الاستثمار في التعليم والصحة والدفاع وهى الرسالة التى من الصعب أن تنقل إلى المشرعين (والواقع أثبت عدم جدوى ذلك بالفعل خلال المناقشات التى جرت مؤخراً في المملكة المتحدة) لكنها حيوية لدعم القضية بقوة وبشكل متكرر.

٥- ترسيخ مبادئ الإذاعة العامة.

القناة أو المحطة الممولة من القطاع العام (سواء كان تمويلًا جزئيًا أو من خلال الإيرادات التجارية) يجب أن يكون ذا خلفية ثقافية واسعة بشأن الأحوال المعيشية اليومية لمستعميه ومشاهديه ومستخدمى الإنترنت.

- وهكذا ينبغي له أن يقدم مجموعة من البرامج التى تروق لقطاع واسع من الأذواق والاهتمامات وتقديم "شئ للجميع"، من كوميديا الموقف، إلى الدراما الشعبية، ومجموعة متنوعة من البرامج الرياضية والأفلام الوثائقية، وبرامج الفنون والأخبار.

- ينبغي كذلك لما يُقدم من مضامين أن تشتمل على كافة المواضيع التى تهم مختلف الجماعات الإقليمية والعرقية والدينية والديموقراطية، وإن كان لا ينبغي أن يُنظر إليها على أنها من اختيار المذيع المثقف فقط؛ حيث ينبغي الاهتمام بفئات الشباب والمجتمعات الريفية والأقليات الدينية ذات المستويات التعليمية الضعيفة،

- حيث يجب أن يشعروا أنهم في سمع وبصر العاملين بهذه المحطات.
- لا ينبغي أن تتردد محطات الإعلام العام على الإطلاق من تبنى كل ما هو شعبي، وأن تنافس للحصول على ترتيب، وسط الكم الهائل من المحطات والبرامج، فهناك دائماً مجال للمضمون الذي يتمتع بشعبية بلا خجل، مع تجنب التسطيح أو الإثارة التي يمكن أن تميز أحياناً التلفزيون التجاري.
 - أحد الأمثلة المهمة في هذا الشأن هي هيئة الإذاعة البريطانية التي كانت في طليعة الكوميديا البريطانية الجديدة في السبعينات، وبدأت مسلسلاً جديداً في الثمانينيات، وما زالت تعرض برامج ترفيهية شعبية في أوقات الذروة حتى الآن.
 - يجب على قناة الخدمة العامة أن تكون على دراية وخبرة كبيرتين بالكيفية التي يمكن من خلالها ضمان توافر الموارد واستمرارها، وأن هذه الأمور عادة ما تكون حساسة للتغيرات في الذوق العام للجمهور، فضلاً عن ضرورة ضمان أن تكون شديد الحساسية لمزاج وذوق جمهور المستخدمين؛ فكلما زاد حجم هذا الجمهور، كلما ضمنت هذه النوعية من المحطات الحماية من التدخل السياسي، عملاً بالقاعدة: إذا كان الجمهور يحبك لا يستطيع السياسي أن يلمسك.
 - تتعدد النماذج الدولية للقنوات الممولة من القطاع العام التي لم تستجب بالكامل لمثل هذه المقترحات ما جعلها تعيش الآن على هامش الحياة الوطنية مثل: (ABC) في أستراليا، و(CBC) في كندا، و(PBS) في الولايات المتحدة؛ حيث تتضاءل باستمرار معدلات متابعتها من قبل المشاهدين، خاصة أمام منافسة المحطات التجارية الأخرى.
- وبناء على ذلك، رُفضت هذه المحطات في كثير من الأحيان، استناداً إلى الاعتقاد بأنها بعيدة عن التيار السائد في بلدانها، وأنها بالكاد تؤثر في نوعية النقاش الديمقراطي السائد في هذه البلدان أو على المساعدة في خلق شعور بالهوية الوطنية المشتركة، فضلاً عن كونها غير ذات أهمية من الناحية الثقافية.
- ومن ثم يتعرض العاملون بهذه النوعية من الخدمات باستمرار لتخفيضات في مصادر تمويلهم، وهو ما يجعلهم عاجزين عن الوقوف أمام قرارات الحكومة الساعية لتقليل ميزانياتهم.

وتشكل هذه التخفيضات فى ميزانيات هذه المحطات جزءاً من حلقة مفرغة، تبدأ عند تضائل الأموال المخصصة للاستثمار فى مجالى المواهب الفنية والبرمجة، وتنتهى عند تراجع شعبية المحطة والعاملين بها، وتهميش أدوارهم فى المجتمع، هذا النموذج من نماذج إذاعات الخدمة العامة، والتى تصل فى النهاية لكونها مؤسسة ضعيفة التمويل، وضعيفة التأثير فى السياسة العامة للحياة فى البلدان التى تعمل بها، وهو نتيجة طبيعية لتطبيق ما يُعرف عادة باسم نظرية "فجوة سوق البث"، وهى النظرية التى تتبناها الأسواق الحرة بشدة مع اقتناعها باستثناءات قليلة جداً، من منطلق أن السوق هو المكان العالمى لتلبية الطلب الخاص والعام، وقد طُبّق هذا المبدأ فى الولايات المتحدة على سبيل المثال من قِبَل الانتماء الفكرى والأيدىولوجى للمجتمع، وتزايد تبنيه فى الدول الأوروبية، إلا أن الخبرة العملية فى هذا الشأن تدلنا على أن مثل هذا النهج يحوى العديد من المخاطر على المستوى الثقافى أو الاقتصادى.

وهكذا فإن نشأة مثل هذا النوع من المحطات بناء على اقتصاديات مختلطة المصادر، ما بين مصادر تمويل تجارية، وأخرى تمويل عام، ووضع إطار تنظيمى قوى لمثل هذه النوعية من الخدمات يقدم أفضل التصورات الممكنة لحماية حرية التعبير والتنوع، وتعزيز الهوية الوطنية، ولاسيما فى الديمقراطيات الجديدة والناشئة.

- 1- Ofcom's Second Public Service Broadcasting Review (Phase One: The Digital Opportunity), Ofcom, April 2008, p19.
- 2- Robert Reich, *Supercapitalism: The Transformation of Business, Democracy, and Everyday Life*, p.126.

عندما يعنى القول غياب الفعل

الصحفيون يحاربون لفرض نفوذهم على الإعلام والسياسة

Prof. DrMihai Coman, PhD

ترجمة: د. نرمين الأزرق

مع انتهاء الديكتاتورية الشيوعية التى استمرت ٤٢ عامًا فى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٩م وعدت هيئة تحرير جريدة (Scinteia Poporului) (جريدة الحزب الشيوعى) رسميًا بالالتزام بالحقيقية كاملة، الأمر الذى لم يكن للأسف التفكير فيه، ناهيك عن تحقيقه قبل سقوط الشيوعية، وعلى الرغم من التقدم الملحوظ فى هذا الاتجاه منذ ١٩٨٩م، والتى كانت مملوءة بالوعود، إلا أن مسيرة التحول الديمقراطى اعترضها العديد من العوائق، التى أعاقت التطور المأمول للصحافة والصحفيين، وفى الوقت الذى كان التحول بعيدًا عن الشيوعية الذى استمر ٢٠ عامًا ممكنًا وفوريًا، إلا أن الانتقال بالإعلام إلى مؤسسة ديمقراطية فى ذاتها جديرة بالمساهمة فى التحول الديمقراطى لم ينجز سوى اليسير حتى الآن.

الأطر النظرية ودراسات الحالة عن الإعلام والتحول:

انتهى الباحثون الذين قاموا بدراسة التاريخ الحديث للدول فيما بعد الشيوعية إلى وجود نقص فى البناء النظرى الخاص بدراسة التحول الديمقراطى وبالعمليات الاجتماعية والسياسية والرأسمالية، بما فى ذلك التحول الإعلامى المصاحب.

ومع التسليم بوجود بعض أوجه الشبه فى التحولات السياسية فى إسبانيا واليونان وإفريقيا وأمريكا اللاتينية إلا أنها لا تماثل تلك التى وقعت فى دول أوروبا الشرقية الشيوعية، فالسياق الاجتماعى والسياسى والتاريخى والثقافى متباين، ولم يخضع أساتذة

الإعلام نظريات الإعلام الغربية للاختبار، ولجأوا إلى استعارة المفاهيم من علوم الاقتصاد والسياسة والاجتماع لأجل إجراء البحوث وجمع البيانات وفهم تطور الإعلام في المجتمعات الديمقراطية، والذي كان من شأنه بناء مجتمع مدنى وبناء الثقة والعلاقات بين المؤسسات والمواطنين وبين الإعلام والمجتمع والصحفيين والجمهور.

إن المتابع لدراسة تحول الإعلام في مرحلة ما بعد الشمولية يقف على نموذجين هما:

١- النموذج المعيارى القائم على الاستنساخ أو التقليد للأنظمة الغربية، حيث يعنى التحول الإعلامى هنا الاسترشاد الكامل لأنظمة الإعلام الغربى، بدءاً من الاستعانة بالمبادئ الدستورية، مروراً بالإستراتيجيات والبرامج التنفيذية.

٢- نموذج التدرج الكلى الوظيفى، ويقوم النموذج على فكرة السعى للوصول بالمجتمع كله إلى حالة التوازن العام المفقود الذى أحدثته الثورة، وقد ظهرت هذه الأطر النظرية مترابطة مع مجموعة من البرامج التنموية التى صممت لتحقيق إعلام ديمقراطى.

يلخص "فرنسواه بفويل" الكثير من الجدل حول التحول الديمقراطى، ويضع يده على عدد من الآليات لتوصيف التحول من الشيوعية إلى المجتمع الجديد، إذ يقول يمكن أن ننظر إلى التحول المبني على الإنتاج الفكرى، كما هو الحال فى رومانيا وبلغاريا، وبين التحول المبني على التفاوض بين مختلف النخب، ونحن نتحدث عن مرحلة انتقالية جاءت ومنحت حق التواجد من أجل الإشارة إلى أن السلطة تنخرط فى عملية التحول، ويتم الانتقال المنظم فقط عندما يشترك مختلف النخب فى عملية التحول، ولذلك يتم إضافة التحول الإلزامى أو الجبرى كنموذج أو طريقة عندما تفرض السلطة آراءها، وقد ميز "كارل وشميت" بين أربعة أنواع للانتقال، بناء على تحليل الإستراتيجيات ومجموعات النخب والجماهير بالقوة أو بالتراضى، وإننا نستطيع الوصول إلى التقدم، سواء من خلال الاتفاق والتفاوض أو من خلال الانتقال الإلزامى أو من خلال الإصلاح أو الثورة، ويمجد "ستارك وبروست" أربعة نماذج أخرى للانتقال هى التفتيت، كما هو الحال فى بولندا، والاستسلام كما هو الحال فى جمهورية التشيك، والاستعمار كما هو الحال فى ألمانيا الشرقية، والمنافسة الانتخابية الحرة كما فى حالة المجر، ومع بعض القيود كما فى حالة بلغاريا ورومانيا" (١٠: ١٩٩٩م)، كما

يشير "فون بايم" إلى أربعة نماذج أخرى من خلال الجمع بين القوى السياسية في قمة الهرم الاجتماعى وأسفله، والجمع بين الاتجاهات الأيديولوجية والبراجماتية الواقعية، فهناك نماذج متعددة في هذا الصدد بين تأكل النظام الشيوعى كما في بولندا والمجر، وتصفية النظام الشيوعى كما في رومانيا وبلغاريا، والبريسترويكا كما في روسيا، وانحيار النظام الشيوعى كما في جمهورية التشيك، (٢٩: ١٩٩٦م)، وبدوره يميز "دى فاليه" بين الانتقال القابل للتفاوض كما في بولندا والمجر وبلغاريا، والانتقال عن طريق الانحيار كما في جمهورية التشيك وألمانيا الشرقية والانتقال العنيف (٣١٢: ١٩٩٩م).

ويركز التصنيف والتحليل في هذه الأعمال في المقام الأول والمستمد من نموذج العلوم السياسية أو نموذج الاقتصاد على كيفية الخروج من النظام الشيوعى، وتعتبر هذه العملية فاصلة في توضيح الاتجاه والتوقيت والكيان والعمق والأيديولوجية التى تصف الانتقالات في الدول فيما بعد الشيوعية.

خلاصة القول إن ما كان يحدث في بلدان وسط وشرق أوروبا هو الانتقال من نظام إلى نظام آخر؛ أى من الشيوعية إلى الرأسمالية، وإذا كانت كل هذه الدول قبل الحرب العالمية الثانية ذات اقتصاد رأسمالى وديموقراطية رأسمالية فإن هذا يعنى ببساطة أن التحول ليس إلا محاولة لإعادة بناء نموذج كان موجوداً بالفعل من قبل، بما يعنى أن التحولات في الدول الشيوعية لها طابعان، الأول هو المحاكاة، والثانى هو التجديد، ولذلك فإن ما يصف الوضع هو إعادة البناء؛ لأن هذه الدول شهدت فترات طويلة نسبياً من الرأسمالية، وللتأسيس من جديد في الوقت ذاته؛ لأن الكيانات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المميزة للعالم الرأسمالى الحديث أو ما بعد الحديث يجب أن تُنفذ، وكل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قادمة وسط رفض عنيف من التراث الشيوعى، ولذلك يظهر عنصر التناقض والذى يميز عمليات الانتقال ونقاشات الانتقال، والتى لها توجهات نحو الماضى والمستقبل ونحو المعلوم والمجهول، وفي الواقع وكما جاء من جانب واضعى ملخص النقاشات بشأن التحول فإنه يعتمد على التطور من جهة والتبعية من جهة أخرى، ويعنى ذلك أنه يعتمد على النماذج التعليمية المؤسسية والمعارك بشأن الاتجاهات التى تظهر في التقاطع بين القديم والحديث" (A. Smith, J. Pikles, 1998:13).

بداية من فكرة التجانس في العالم الشيوعي، وفكرة وحدة عملية الانتقال من الصحافة الشيوعية إلى الصحافة الديمقراطية، يفترض "جاكوبفيتش" (٤٠-٤٢م):

١٩٩٦م) العمليات والخطوات اللازمة لتحقيق التحول بنجاح:

أ) تصفية النظام الحاكم عن طريق إلغاء احتكار الدولة والأحزاب للصحافة وإنتاج الورق وتسهيلات الطباعة والتوزيع ووكالة الأنباء الوطنية والرقابة، وأخيرًا إلغاء دعم الدولة (باستثناء إذاعة الخدمة العامة).

ب) خلق إطار قانوني ملائم من خلال ضمانات دستورية لحرية التعبير وحرية الوصول للمعلومات، وقوانين جديدة وعادلة للصحافة والملكية الفكرية وشركات الإعلام والاتصالات، فضلاً عن قانون مكافحة الاحتكار الموجه خصيصاً لمؤسسات الإعلام.

ج) الدعاية لحياة سياسية ديمقراطية من خلال سن قوانين تحول دون تدخل القوى السياسية في الصحافة، وإنشاء مجالس مستقلة تضمن سير عمل هذه القوانين، وإقامة نظام عادل للوصول إلى وسائل الإعلام ولممثل المجتمع المدني ودعم اللامركزية في وسائل الإعلام.

د) التأهيل المهني للصحفيين من خلال القوانين واللوائح لضمان مهنية الإعلام في جالة استقلاله عن السلطة، ومن خلال موثاق الشرف المهني، بالإضافة إلى إيجاد طريقة لتطبيقها لتحقيق المسؤولية المهنية، وخلق نظم لممثل المجتمع المدني لمراقبة ورصد الصحافة وتطوير تعليم الصحافة ونظم التدريب.

إن شروط التحول الناجح كما وضعها "جاكوبفيتش" ذات طبيعة معيارية مثالية للصحافة الديمقراطية، فهو يتعامل مع مستويات أربعة قانونية واقتصادية ومهنية وسياسية، وهي في مجملها تكفل الانتقال الأمثل من الصحافة الموجهة للدعاية الخاضعة للرقابة إلى الصحافة المستقلة والمسؤولة والموجهة تجاه المجتمع المدني، عن طريق التطوير والتفاعل مع بعضها البعض، وقد اهتمت دراسات وبرامج نادرة بالعناصر الفعالة في الانتقال مثل الصحفيين والإعلاميين ورؤاهم الثقافية لمهمتهم ومهنتهم وحياتهم اليومية.

فالصحفيون في مرحلة ما بعد الشيوعية، والذين تكونت أيديولوجياتهم في خضم

زوال المؤسسات الشيوعية وعبر المواجهات والصراعات أثناء تأسيس المؤسسات الجديدة، لديهم الشعور بأن الصحافة الحرة هى عالمهم الخاص، وهى جزء من ممتلكاتهم غير المسموح بالتصرف بها، ولذا فهم يؤمنون بأنهم الوحيدون أصحاب الحق فى التحكم فى هذه المهنة، وفى هذه السنوات العشرين منذ انهيار الشيوعية، أصبح مجال الصحافة المهنية مقسم أكثر وأكثر إلى شرائح بواسطة "بارونات" الصحافة من جهة، وغالبية عموم الصحفيين من جهة أخرى، فيما تلاشى الموقف الحماسى والتضامنى الذى كان يميز اللحظات الأولى للصحافة الحرة، وتم استبداله فى النهاية بالنضال من أجل المحافظة على الموارد والمكاسب المتاحة من وسائل الإعلام، وهى الوضع الاقتصادى والقوة السياسية والمكانة الاجتماعية والمحافظة على السيطرة عليها، وفى الواقع فإن فئة واحدة قد احتكرت الموارد الاقتصادية والوصول إلى مراكز القرار السياسى وقنوات توزيع الحوار الشرعى والمهنى.

من الصحافة الشيوعية إلى الإعلام الديمقراطى:

منذ اللحظة التى سيطر فيها حزب رومانيا الشيوعى على السلطة، وظهور جمهورية رومانيا الشعبية فى ديسمبر ١٩٤٧م أصبح الصحفيون "موظفين" أو "بيروقراطيين للحقيقة"، وذلك وفقاً لصيغة "بول ليندفاسى" (١٩٨٢م)، وفى كل الدول الأوروبية الشيوعية كان لوسائل الإعلام - جنباً إلى جنب مع المؤسسة الثقافية - كلها وظيفتان رئيسيتان:

١- نشر الفكر الماركسى اللينينى، وذلك من أجل تعبئة الجماهير لاتباع الأحزاب الحاكمة.

٢- محو أية "أفكار" أو معلومات غير مرغوب فيها (Gross، 1996)، وكانت السيطرة المطلقة التى تمارسها الأحزاب الشيوعية على وسائل الإعلام الشيوعية لها مواصفات مشتركة عبر ساحة شرق أوروبا الشيوعية، كما لخصها "كارول جاكوبوفيتش": احتكار الدولة لوسائل الإعلام أو فرض حظر على وسائل الإعلام المعارضة والرقابة المالية والتحكم الإدارى عن طريق التعيينات وتحديد السلطة لأهداف وسائل الإعلام وتخصيص الترددات وورق الجرائد واحتكار توزيع الصحف والرقابة السياسية قبل النشر مما يؤدى إلى الرقابة الذاتية، وسن القوانين التى تمنع

الصحافة النقدية باعتبارها "هدامة ومثيرة للفتنة؛ أى تحريضية، ووضع عوائق أمام تدفق المعلومات الدولية من خلال التشويش على محطات الإذاعات الأجنبية، وفرض الحظر على استيراد وتوزيع الصحف الأجنبية والدوريات والكتب... إلخ، وعلى الجانب الآخر فإن الأحزاب الشيوعية تمارس السيطرة على وسائل الإعلام من خلال حالات مختلفة، مثل: الرقابة المركزية، وإدارة الأخبار، وإحكام السيطرة السياسية والإدارية على وكالات الأنباء وغرف الأخبار، واختلاق المعلومات الرسمية، والزام الصحفيين بنشرها والتعليق عليها، واعتماد الصحفيين المباشر على الحزب (Coman, 2003).

وبعد انهيار الشيوعية أصبحت الساحة الإعلامية في هذه الدول تعتمد على اللامركزية، ففي أثناء هذه الفترة استطاعت الجرائد المحلية وإذاعات الراديو والتلفزيون والقنوات المتخصصة أن تتطور وتكتسب المزيد من الجمهور، وأضحت الصحافة المطبوعة والإعلام المسموع والمرئي مجالاً متميزاً للمستثمرين الأجانب، مما أدى إلى تطور العرض التقني ونوعية المعلومات، وهو ما جعل المنتج الإعلامي أكثر جاذبية لانتباه الجمهور، وعلى الجانب الآخر يجب أن نذكر أن المحطات المرئية والمسموعة لديها سمات متخصصة جداً، مثل الموسيقى والأخبار والبرامج الحوارية، أما البرامج المتخصصة فهي تُقدم من خلال المحطات الغربية مثل: (CNN, Eurosport, MGM, VOX Cartoon Network, Discovery, Animal EuroNews, Planet, TNT, HBO... إلخ)، ومن خلال المحطات الوطنية (في رومانيا: DGS ١ - ٢ و ٣ للرياضة، Etno, KISS, Taraf... إلخ، للموسيقى، Antena 3 و Realitatea للأخبار Trinitas كقناة دينية... إلخ)، وقد ملأت هذه البرامج الفضاء العام، وعلى الرغم من أن الدولة قد فقدت سيطرتها على الصحافة المكتوبة وأهم جزء في الإعلام المرئي والمسموع، إلا أنها احتفظت بإذاعات الراديو والتلفزيون العام ووكالات الأنباء، ولم يمنه هذا من ظهور بعض الوسائل الإعلامية البعيدة عن سيطرة الدولة كما هو الحال في جمهورية التشيك ورومانيا وروسيا إلا أن هناك سيطرة للمحافظين لا البرلمان على سلطة منح تراخيص وسائل الإعلام.

وقد تدخلت الدولة بشكل غير مباشر عن طريق: (أ) ضغوط اقتصادية: عن طريق

رفع أسعار المادة الخام ووسائل النقل والطاقة، وعن طريق عدم خفض ضريبة القيمة المضافة أو عدم تقديم أية تسهيلات أخرى، أو بطريقة إيجابية وترغيبية كتقديم الإعانات لمجموعة واحدة فقط من وسائل الإعلام، وهى التى تسير على نهج السلطة نفسه ب) ضغوط سياسية: انظر الأمثلة فى (-19:1997 Milton; 6-53:1997 Kettle 21). ج) ضغوط قضائية كما فى رومانيا، حيث قام الرئيس "إليسكو" بمقاضاة الصحفى من جريدة (Ziua)؛ لأنه شوه صورته، وفى بولندا قام رئيس الوزراء السابق "جان بيلكى" بمقاضاة العديد من الصحف بسبب التشهير به، وفى روسيا أصبحت المحاكمة ضد القطب الإعلامى "بوريس بيرزوفسكى" مثلاً شهيراً، وعلى الرغم من ذلك فإن تدخل الدولة ليست المشكلة الرئيسية التى تواجهها الصحافة فى الدول فى مرحلة ما بعد الشيوعية؛ إذ توجد ظاهرة الحزبية الحادة التى تهيمن على وسائل الإعلام، كما فى الصيغة التى وضعها "جلوبان-كلاس": "أصبحت الصحافة تتسم بالتعددية، ولكن غير مستقلة"، وترتبط أسباب هذه الظاهرة بالتوترات الاجتماعية المتأصلة فى المجتمع، والتحويلات الموجودة فى هذه البيئة المضطربة، والهاجس الحقيقى للطبقة السياسية المتمثل فى الحصول على السلطة ثم الحفاظ عليها"، ولذا فهى تُعتبر وسائل الإعلام غير ذات أهمية فى ذاتها ولكنها الأداة الأساسية للسياسة، وتتسم النظرة للإعلام بأنها أحادية البعد؛ لأنها تفرط فى الاهتمام بالسياسة، وتبسط العملية الإعلامية، وتؤمن بدور الصحفيين فى الإقناع والتغيير وبأهمية الصحافة الأيديولوجية".

(Goban-Klas 1997:37; see also Androunas 1993; Gross 1999; Hiebert, 1999; Jakubowicz 2006; Korkonossenko 1997; Splichal 1994).

علاوة على ذلك، فإن الصحفيين والملاك لم يقاوموا هذا النوع من الضغوط والإغراءات، وقد سمحوا لأنفسهم للانجراف نحو هذه العملية التى تحولت فيها وسائل الإعلام إلى وسيلة للدعاية لمختلف الأحزاب السياسية والجماعات المختلفة وأصوات الطبقة السياسية، ولقد لاحظ "أومنت" وآخرون (١٩٩٩م) أن السنوات الأولى فى مرحلة ما بعد الشيوعية كانت تتسم بنظام إعلامى مختلط يتضمن مواصفات تحريرية ليبرالية وسلطوية استبدادية، ويقدم مضامين معارضة وحزبية وتجارية ودولية،

وتعمل من خلاله وسائل إعلام متنوعة أنماط ملكيتها بين الشركات الصغيرة والكبيرة، وبين الملكية الخاصة وملكية الدولة، وملكية الأحزاب السياسية بعضهم يعمل بشكل جيد في ظل نظام السوق الحر والبعض الآخر يحتاج إلى إعانات.

ومن الظواهر الأخرى المميزة لمرحلة ما بعد عام ١٩٨٩م ظاهرة عدم تسييس الصحافة أو بالأصح استبدال الأخبار السياسية والمناقشات بأخبار الفضائح الرخيصة ومواد التسلية وبرامج الترفيه؛ إذ لاحظت دول أوروبا الشرقية نجاح الصحافة الصفراء من خلال هيمنة الأخبار المثيرة، والتي تقدم طريقة جديدة لفهم الواقع من خلال مواد الإثارة، ولهذا برزت "عناوين" مثل Chasa (بلغاريا)، Blesk (جمهورية التشيك)، Blickk (المجر)، Nie (بولندا)، Evenimentul Zilei (رومانيا)، Novy Cas (سلوفاكيا)، Kievskie vedomosti (أوكرانيا)، ولم تعد معزولة، فلقد قاموا بإنتاج موجة حقيقية من صحف الإثارة، وفي الوقت نفسه فإنهم دفعوا الجرائد اليومية الأخرى، وحتى محطات الراديو والتلفزيون لإعادة توجيه أولوياتهم نحو هذا الجانب من جوانب الحياة ونمط الصحافة، ومن الواضح أن ذلك قد حدّ من التوترات الفكرية للمناقشات السياسية، وأدى إلى إدراك الظاهرة السياسية باعتبارها صراعات شخصية أو حوادث درامية وضياح الهيبة السياسية كعامل للتغير والتقدم السياسى.

ويبدو أن الإثارة هي التي سيطرت في النهاية على الإعلام بدلاً من الاعتماد على الحجة والمنطق، وفي هذه الظروف فإن الرسائل الصحفية الحزبية أو المثيرة أصبح تأثيرها بسيطاً ولم تقم بالدور نفسه في تحريك الجماهير كما كان من قبل في فترة الحركات الاجتماعية التي ولدت بعد سقوط الشيوعية، وهكذا يمكن القول بأن "الانفتاح أوجد نشاطاً أو فوضى، والتوسع في تعددية الصحافة قد مكن الأحقاد القديمة من الظهور علانية، فقد وفرت الأخبار الحقيقية السبيل في الكثير من الأحيان للإثارة والصحف الصفراء، كما جاءت رءوس الأموال الأجنبية في بعض الدول لتهيمن على أهم أصول وسائل الإعلام، مما أثار التساؤلات حول احتكار المعلومات والسيطرة الخارجية من جديد، أما على المستوى الحكومى وعلى مستوى الديمقراطيين الجدد فقد كانوا في معظم الأحيان أقل سعادة بالصحافة الحرة، وكان الراديو والتلفزيون المملوك للدولة في حالات كثيرة يتم استخدامه كناطق بلسان الأنظمة الجديدة، وبين السوق

والدولة استمرت وسائل الإعلام في إشاعة خطر أن سلطة إتاحة المعلومات ونشرها من شأنه إعادة التحكم فيها، وستصبح في يد القلة، وسيتم إعادة تأميمها لحساب المجتمع المدني" (O'Neil 1997:2).

وقد شهدت وسائل الإعلام في الدول فيما بعد مرحلة الشيوعية تدخلاً قوياً ليس فقط لرءوس الأموال الأجنبية بل من غزو البرامج الغربية المرئية والمسموعة، وقد أظهر تحليل لمحتوى البرامج عام ١٩٩٥م في بلغاريا ويوغوسلافيا وليتوانيا ورومانيا وروسيا وسلوفينيا أن هذه البرامج تمثل أكثر من (٤٠٪) من تكلفة البث (Coman, 1996b)، أما عن أنواع البرامج الأكثر شعبية فهي الأفلام والمسلسلات والموسيقى والأفلام الوثائقية، ومن ثم فإن ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار تلك البرامج الموجهة بلغات السكان الأصليين للمنطقة، والتي تُعتبر نسخاً من البرامج الغربية؛ إذ تطبق الجماعات الأجنبية إستراتيجيات مختلفة لغزو هذه الأسواق، بداية من المبيعات التسويقية إلى تقديم مجموعة من الصفقات أو المقايضة (De Bryker 1996: 124).

وبشكل عام فإن هيكمل ملكية وسائل الإعلام في هذه الدول يتميز بالتعددية الشديدة، ففي الصحافة المكتوبة نستطيع أن نجد مطبوعات مستقلة، بالإضافة إلى تلك المملوكة للدولة أو الأحزاب أو الكنيسة، وتسيطر المشروعات المشتركة على المطبوعات المستقلة من خلال رءوس أموال محلية وأجنبية، كما تسيطر عليها المجموعات المحلية أو الهياكل النقابية أو يتم السيطرة عليها من خلال المنظمات الثقافية أو التعليمية أو المدنية ... إلخ، وتبدو الأمور أكثر تنظيمًا في الإعلام المرئي والمسموع، فهناك فصل واضح بين إعلام الخدمة العامة والإعلام التجاري، ولا توجد هناك علامات واضحة حتى الآن للاحتكارات؛ ولكن المؤسسات الضخمة تكثر من امتلاكها لوسائل الإعلام، والدليل على ذلك تناقص عدد المطبوعات والمحطات المستقلة (Preoteasa, Manuela 2004)، ويتضح عجز وسائل الإعلام المحلية في ضوء حجم رأس المال الأجنبي المستثمر في الصحافة والعائدات الناجمة عن سوق الإعلام، وعمليات الاندماج مع الشركات الأجنبية، وفي كل الأحوال يثير الاندماج مع رأس المال الأجنبي خطر إخضاع المؤسسات الصحفية المحلية للمصالح الأجنبية، وبالتالي إخضاع أصواتهم إلى الإشكاليات والمصالح والأيديولوجيات الخارجية، مما يؤدي إلى

ضعف أو حتى خسارة مكانتها "كقوة" مستقلة، فضلاً عن إلغاء مسؤوليات الصحفيين المدنية.

ومن الممكن القول إن أغلبية وسائل الإعلام في مرحلة ما بعد الشيوعية تعيش بين نموذجين هما: نموذج البحر الأبيض المتوسط أو نموذج الاستقطاب المتعدد من جهة، ونموذج شمال الأطلنطي أو النموذج الليبرالي من جهة أخرى، وأهم صفاتها (Hallin and Mancini, 2004):

- تزايد أعداد الصحف وميلها إلى الصحافة الصفراء وبروز التركيز الإعلامي والصحفي.
- هيمنة الصحف الحزبية وغيرها من الصحف ذات الارتباطات الاشتراكية على فترة التسعينات من القرن الماضي، وتواجدها مع غيرها من الصحف الليبرالية.
- لم تتطور الاحترافية أو المهنية على نحو واضح، فالاستقلال الصحفي لا يزال محدوداً، ولا يزال الصراع قائماً بشأن الاستقلال، كما تتنافس القوة والسلطة علناً في الإعلام الإخباري.
- تلعب الدولة دوراً كمالك ومنظم من خلال المجلس المرئي والسمعي الوطني في رومانيا.
- هناك درجة معتدلة من التعددية الخارجية والصحافة المعتمدة على التعليق ما زالت مستمرة.

المهنة:

أدى ميلاد العديد من المطبوعات والمحطات التليفزيونية والإذاعية الجديدة إلى ارتفاع أعداد الصحفيين والإعلاميين غير المحترفين، وتزايد أعداد الشركات العاملة في الإنتاج الإعلامي، والذي ينظر للإعلام كسلعة لا أكثر، وقد كان الافتراض أن الوافدين الجدد، وهم أكثر بكثير من الصحفيين القدامى ذوي الخبرات الشيوعية، سوف ينمون اتجاهًا جديدًا غير قائم على الأيديولوجية، مع إيلاء أهمية أكبر للمسؤولية الاجتماعية والمهنية، ولكن في الواقع، كما يوضح "جروس" على الرغم من إمكانية

رصد بعض جوانب التقدم على المستوى المهني، إلا أن الصحافة لا تزال مقيدة بأثقال الحقبة الشمولية، وتفتقر في أداؤها إلى المعايير المتعارف عليها من موضوعية ونزاهة واستقلالية، وهى لا تزال تحظى بدعم مالى مرتبط بالتجربة الشيوعية (1996:94).

ويشكل هؤلاء الذين يعملون فى الصحافة فى مرحلة ما بعد الشيوعية مجموعة اجتماعية ومهنية غير متجانسة للغاية، تغلب عليها السمات الآتية:

(أ) هيمنة مجموعة من الشباب الذين انضموا إلى وسائل الإعلام بعد عام ١٩٨٩م، ممن يفتقرون إلى أية خلفية أكاديمية مناسبة، حيث فرضوا أنفسهم باعتبارهم نقيضاً للنمط السابق من القائمين بالاتصال، مما جعلهم يروجون إلى: (أ) أيديولوجية "الإنكار". (ب) شعور ضرورى بالتفوق، مستنداً إلى فكرة أن هؤلاء الذين لم يعملوا فى وسائل الإعلام الشيوعية لم تمسهم الأيديولوجية الشيوعية. (ج) اكتفاء ذاتى احترافى محدد، استناداً إلى فكرة "المهمة"، فالصحافة فى نظرهم مهمة لا تتطلب أية تقييم ذاتى حاسم ولا قراءات صحفية أو دورات تدريبية، وحسب تعبير "بيسارك" فإن جيل "البامبرز" (Pampers) واثقون ويتخللون أنهم أفضل من أى شخص آخر، ولكنهم جهلة تماماً مهنيًا" (206: 1998).

(ب) يرى الصحفيون أنفسهم أنهم "صفوة" المجتمع، وذلك بسبب خلفيتهم (معظمهم حاصل على شهادات جامعية) والدور الذى يفترضونه لأنفسهم (انظر 1995: 1995; Hanitzsch, 2011; Pelissier 1995; Plenkov, Kucis 2003; Coman)، ولكن فهمهم لدور الإعلام فيه نوع من الاضطراب، فمعظم الذين يعملون فى الصحافة يعرفون أنفسهم بأنهم "ممثلو السلطة الرابعة"، ولكن حتى الآن من الصعب عليهم معرفة ما هو دور هذه "السلطة"، ويعتقد معظمهم أن دورهم هو معارضة السلطة بغض النظر عن الحزب أو الجماعة التى فى السلطة والكشف عن انتهاكاتهما، مع التركيز الخاطئ على تعريف دور الإعلام الإخبارى كرقب وكسلطة رابعة، كما أسئ فهم دور الصحافة كرقب، حيث تحول الإعلام الإخبارى إلى الإثارة والترفيه والسطحية وحتى التفاهة" (161: 1996: P.Gross).

(ج) انعكاس الطابع غير المتجانس للمجموعات الصحفية على طبيعة المنظمات المهنية، ففى كل الدول الشيوعية التى تحولت إلى الديمقراطية تجد على الأقل نقابتين

مهنتين تتنافسان مع بعضها البعض وكلاهما موجه سياسيًا، ففي بلغاريا هناك اتحاد الصحفيين إلى جانب الاتحاد البديل "بودكربا"؛ وفي المجر هناك رابطة الصحفيين المجرية ومجتمع الصحفيين المجرين ورابطة الصحفيين الكاثوليك المجرين؛ وفي ليتوانيا يوجد اتحاد الصحفيين الليتوانية وجمعية الصحفيين الليتوانيين، وفي بولندا توجد رابطة الصحفيين البولنديين ورابطة الصحفيين من جمهورية بولندا ورابطة الصحفيين من الصحافة الكاثوليكية، وفي رومانيا توجد جمعية الصحفيين من رومانيا ورابطة الصحفيين الرومانيين، وفي سلوفاكيا يوجد اتحاد الصحفيين السلوفاكي مع مجلس تعاون الصحفيين السلوفاكيين.

(د) ضبط الأداء المهني ومعاقبة هؤلاء الذين لا يحترمون القواعد المهنية يتم تنفيذها بمتنهي الصعوبة، (see a state-of-the-art of media self regulation on www.mediact.de) فهذه الدول اعتمدت العديد من قوانين آداب المهنة، وبعضها يتبع روابط مهنية، والبعض الآخر يتبع موزعي الصحافة الكبار، ولا توجد في الواقع أية دلالات توضح أن هذه القواعد القانونية تُحترم بصرامة، أو أن هؤلاء الذين لا يتبعون هذه القوانين يتم معاقبتهم من قِبَل مجتمع الصحفيين، ويرتبط ذلك بغياب قانون موحد لآداب المهنة، وذلك يعكس عدم قدرة الصحفيين على فرض الثقافة المهنية، وهي مجموعة من القيم المشتركة وقواعد السلوك، حيث إن كل هذه الممارسات تتجاوز فكرة أن الأخبار والاحتراف ذات ثقافة محددة؛ لأنها تعكس غياب حتى أبسط الخطط لتنظيم القواعد المهنية، أو بمعنى آخر فإن غياب القواعد يعطى الصحفيين حرية مطلقة ليفعلوا ما يحلو لهم" (Gross 1999 a: 23)، ففي خلال العشرين عامًا للصحافة في مرحلة ما بعد الشيوعية تركز الاهتمام الرئيسى لهذه الجماعة المهنية على تحويل هيئة رأس المال إلى هيئة اقتصادية، وتؤكد هذه التطورات نموذج "إيال وسيلنى سى تونسل" (٢٠٠١م) و"لبير بورديو" (٢٠٠٠م)، الذين يعتبرون التغيير وتعديل المسار كأداة للتحويلات الاجتماعية في مرحلة ما بعد الشيوعية، ففي هذا العصر كان أهم أنواع رأس المال الاجتماعى هو السياسى، حيث بمقتضاه يستطيع الأفراد الذين ينتمون إلى نظام حزبي محدد أو ينتمون إلى الأحزاب التى تكونت لدعم الحزب أن يحولوا رأس المال هذا إلى اقتصادى، من خلال نظام اقتصادى مركزى، انظر

(Gheorghiu, 2007). وقد أصبح رأس المال الثقافي أثناء فترة الشيوعية مصدرًا للقوة والهيبة أو للامتيازات، كما يمكن أن تتحول الحالة المهنية/ المتخصصة إلى ميزة مالية أو إلى أداة للترويج لمهنة السياسة، وقد استغلت المجموعات المهنية الجديدة هذا المناخ لتقديم أنفسهم كأبطال الثورات المضادة للشيوعية أو مدافعين عن حرية التعبير وأعداء السياسيين، وإجمالاً أصبحوا متخصصين في "كل المشاكل"، وبمرور الوقت وجه بعض الصحفيين الجهد نحو استخدام المكانة الصحفية لتعظيم الأرباح الاقتصادية.

هذا وقد انعكس تدنى الاهتمام بالمعايير المهنية في انخفاض عضوية الجمعيات المهنية أو ملاكها، وهذه الجمعيات لا شك هي المعنية بمناقشة أخلاقيات المهنة وتنظيمها الذاتي، وإدارة الصراعات والمعارك الصحفية، ويعمل الكثير من الصحفيين بدون عقود عمل، بينما هؤلاء الذين يملكون هذه العقود لا يتمتعون بحماية الأحكام القانونية مثل شرط الضمير (كما هو موضح أعلاه)، ومن النادر أن تفرض موثائق الشرف نفسها على المهنة، فضلاً عن أن هيئات الرقابة الذاتية لا تعمل، وقد ظهر شرط الضمير في عقود العمل في ثلاث فقط من مؤسسات وسائل الإعلام العشر، ويبدو أن بعض ممثلي الإدارة لم يسمعوهم من قبل عن هذا الشرط، وهو ما يعنى حماية حرية الصحفيين في التعبير واستقلالية التحرير.

وتحت هذه الظروف يجد أولئك الذين يعملون بالصحافة أنفسهم في وضع يتميز بالتناقض؛ حيث إنهم يشتركون في المركز المرموق، ولكنه أيضاً مركز مدمر، فهم كممثلين للصحافة لديهم مكانة اجتماعية معينة، ولكنهم أيضاً يمثلون أهدافاً لضغوط من المجال السياسى، فحرية الصحافة لا تعنى حرية الصحفيين (Pisarek, 1998:210)، وعليهم تقع أيضاً ضغوط من قوى اقتصاد السوق، فهم يشعرون بالفعل بأنهم مهددون من شبح البطالة، وهم فى الغالب يتمتعون برؤية محددة، ولكنهم يعانون أيضاً من "انعدام الثقة والعلاقات" مع الجماهير، وهم يدعون أن لديهم "مهمة"، ولكن ادعاءهم (وأداءهم) موصوم بفشلهم. و"إن الطريقة التى تُدار بها غرف الأخبار والتبعية من الصحفيين والناشرين والمخرجين والمحربين جعلت وسائل الإعلام والصحفيين يفشلون فى أن يكونوا بمثابة نماذج لمعتقدات وقيم الديمقراطية، وإجمالاً

يمكن القول إن الصحافة: (أ) تساهم في نشر الشكوك حول الديمقراطية، (ب) تزيد في كثير من الأحيان بدلاً من أن تقلل من التعصب للأحزاب المعارضة والمعتقدات والتفضيلات، (ج) لا تساهم في تهيئة المناخ الذى يؤدي إلى تعزيز الرغبة في التسوية والتوافق بين المعارضين السياسيين أو الذى يعزز الواقعية والمرونة، (د) كما أنها تزيد من عدم الثقة في البيئة السياسية والتعاون، (هـ) لا تفعل شيئاً لتشجيع الاعتدال في الموقف السياسى والهوية الحزبية أو التحضر في الخطاب السياسى، (و) تساهم بشكل محدود في رفع مستوى الكفاءة والمشاركة السياسية" (Gross 1999 a: 23).

الصحافة التعليمية:

بعد سقوط النظام الشيوعى عام ١٩٨٩م ازدهرت برامج تدريب وتعليم الصحافة عبر البلاد، وذلك استجابة للاحتياجات الجديدة بسبب الأعداد المتزايدة في وسائل الإعلام، وأيضاً استجابةً لجاذبية هذه المهنة التى كانت خاضعة لفترة طويلة للمقتضيات الأيديولوجية للنظام الشيوعى، وفي الواقع كانت الصحافة بعد القانون والاقتصاد أسرع مجال أكاديمى في النمو في كل من الجامعات الحكومية والخاصة، وساعد على ذلك الانفتاح على الغرب وحرص الحكومات الغربية والمنظمات غير الحكومية على المساعدة في عملية التحول إلى الديمقراطية، وقد جلب ذلك ثروة من برامج التدريب الصحفى قصيرة المدى للذين يرغبون في العمل في وسائل الإعلام، وقد توافد الصحفيون الغرييون ومعلمو الصحافة إلى رومانيا لتقديم دورات في جمع الأخبار وكتابتها وتحريرها وإدارتها، وكذا دورات الإعلان والعلاقات العامة وتشريعات وسائل الإعلام ومواثيق الشرف الإعلامية.

وقد كان للشباب في رومانيا الفرصة أيضاً في المشاركة في برامج تدريب الصحافة، والتى تم تنظيمها في الدول الغربية، وتحديداً في بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وقد كان هؤلاء الصحفيين -الذين شاركوا في هذه الدورات، والتى أُجريت بالتعاون مع المؤسسات الإعلامية الأجنبية- محظوظين؛ لأنهم كانت لديهم الفرصة في الحصول على برنامج تدريبي منظم في بعض الحالات وصلت من خلال الخبرات في العمل في الصحافة التى تدعم الديمقراطية، وعلى الرغم من ذلك فإن معظم الصحفيين في رومانيا، وخاصة في الإعلام المحلى لم

يُحالفهم الحظ، وكان لديهم فرص قليلة للتدريب المنظم في المجال الصحفي وفرص أقل للتعرض إلى التقنيات والقيم الصحفية الغربية، هذه البرامج القصيرة كانت تُعتبر إسهامًا قيمًا لتحسين المهارات الصحفية، ولكنها لا تستطيع تقديم نظام كامل من الإعداد المهني اللازم لخلق صحفي كفؤ، في القطاع الخاص والإعلام التجاري، حيث تم إنهاء تلك البرامج التدريبية وورش العمل والتي يقودها المدربون الأجانب في الراديو والتلفزيون العام، ويقوم الصحفيون المخضرمون المحليون بإدارة برامج التدريب وورش العمل القليلة المتوفرة، على الرغم من الدعم المكثف من جانب الغرب لتطوير التعليم الصحفي والتدريب المهني قصير المدى، فقد تلقى معظم الصحفيين المعرفة اللازمة للقيام بهذه المهمة في غرفة الأخبار، وليس من شك في أن عامل الوقت فقط هو الذي يستطيع أن يحدد ما إذا كان الخريجون الجدد الذين تدربوا في ظل البرامج التدريبية والتعليمية المتنوعة قادرين على التغيير للأفضل أم لا، ولا يزال أعضاء هيئة التدريس في مرحلة التكوين من خلال المنح الدراسية والاتصالات مع الأساتذة الأجانب والقراءات وغيرها، كما أنهم لا يتمتعون بذات المكانة التي يتمتع بها هؤلاء الذين يعملون بالمجالات الأكاديمية المعترف بها، وفي الوقت ذاته يظهر ممثلو المهنة الامبالاة بل الكراهية - أحيانًا - تجاه التعليم الصحفي، في مثل هذه الظروف فإن جذب الصحفيين للعمل مع الطلاب وإقناع الملاك والمحررين بأهمية البرامج التعليمية الصحفية أمر في غاية الصعوبة، لذلك فإن "هناك شعورًا بأنه - مع استمرار الجامعة والتعليم المهني الصحفي كجزء لا يتجزأ من عملية التحول - يَعدّ سؤالاً لا يزال مفتوحًا داخل الأوساط الأكاديمية والمهنية (Gross 1999, b:178).

إن تحديد ما يمكن تعلمه (المواد) وكيف (مناهج التدريس)، ومن خلال أية وسائل يمكن تحديدها من خلال العديد من الإستراتيجيات اللازمة:

١ - إنشاء هيئة للكليات المهنية تكون مفتوحة لكي تدعم التطور الدائم للتدريب الصحفي في العالم الحديث.

٢ - فتح التعليم الأكاديمي للمهنة عن طريق جذب الصحفيين المرموقين لتدريب الطلاب، ومن خلال خلق نظام مستقر للتدريب وتأسيس منهج للحوار (المجالس الاستشارية وورش العمل والمنتديات على الإنترنت ... إلخ).

٣- إنتاج الكتب الدراسية والعلمية عن وسائل الإعلام والموضوعات الصحفية والموضوعات المرتبطة بها، بحيث تتناسب مع المناخ الثقافي والتقاليد المهنية مع الاهتمام بشراء كتب أجنبية ذات صلة والوصول إلى قواعد البيانات.

٤- تطوير برامج الماجستير والدكتوراه لتدريب الطلاب في الكليات في المستقبل.

٥- تقديم مجلات علمية في هذا المجال.

٦- تطبيق نظام ضمان الجودة، بدءًا من عملية التراخيص، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار في تعليم الصحافة، وذلك من خلال وضع المعايير، وتحديد المعايير الأساسية للانضباط، وأيضًا عن طريق توضيح الحد الأدنى من المعدات اللازمة والبنية الأساسية للخطة التربوية، والمضي قدمًا مع المعايير، وتطبيق معايير الجودة والمؤشرات، وذلك من أجل زيادة مسؤولية نظام تعليم الصحافة.

إن المهمة الرئيسية لكافة هذه الإستراتيجيات هو التوفيق - إلى حد كبير - بين ما يتعلمه طلاب الصحافة من الشباب الطموح من خلال مناهج الصحافة في الجامعة وبين ما يطلبه المحررون والمخرجون من الصحفيين الوافدين الجدد، وتحدث هذه المشكلة بسبب غياب التواصل والربط بين مناهج الصحافة ووسائل الإعلام، وعدم الفهم الواضح من قِبل وسائل الإعلام للأدوار والوظائف التي يجب تحقيقها في عصر الديمقراطية، ويجب "التوفيق" بين كل ذلك والتحديات الجديدة للمجتمع الديمقراطي وبين الأدوار والوظائف الجديدة للإعلام الوطني، حيث إن تطوير نظام تعليمي جيد للصحافة سوف يقوم بتغطية الفجوة التي سببها نقص القدوة المعاصرة أو ربما القدوة الإيجابية التاريخية، وعدم وجود تعريف واضح لدور الصحافة والصحفيين في الديمقراطيات الجديدة، فضلًا عن غياب معايير مهنية متفق عليها عالميًا للحكم على الإنتاج الصحفي، وبالتالي فإن تطوير إستراتيجيات التعليم سوف يجنب المجتمع واحدًا من أهم التهديدات لعمليات التحول في الفترات الانتقالية، ألا وهو وضع الصحفيين الشباب في البلاد في أزمة أخلاقية دائمة.

REFERENCES

- 1- Androunas, Elena (1993) *Soviet Media in Transition: Structural and Economic Alternatives*, London: Praeger Publ.
- 2- Bafoil, Francois, 1999, *Le post-communisme en Europe*, Paris, La Decouverte
- 3- Coman, Mihai (coord) (1996) „Les programmes occidentaux de télévision dans l'Europe de l'Est”, *Reseaux*, 78
- 4- Coman, Mihai (1998 a) „Les Journalistes roumains et leur idéologie professionnelle”, en K. Feigelson, N. Pelissier (ed), *Télé-révolutions culturelles: Chine, Europe Centrale, Russie*, Paris: L'Harmattan,
- 5- Coman, Mihai (2004), „Media Bourgeoisie and Media Proletariat in Post-Communist Romania , in *Journalism Studies*, (5)1 pp. 45–58.
- 6- Coman, Mihai, Gross, Peter, (2006), *Media and Journalism in Romania*, Berlin: Vistas.
- 7- De Bruyker, Ch.D (1994) *Le marché des medias en Europe Centrale et Orientale*, Paris: DATAR
- 8- De Waele, Jean-Michel, 1999, *L'émergence des partis politiques en Europe Centrale*, Bruxelles, Editions de l'Université de Bruxelles
- 9- Downing, John, 1996, *Internationalizing Media Theory: Transition, Power, Culture*, London, Sage
- 10- Djankov, S., McLiesh, C., Nenova T. and Shleifer, A. (2001). *Who Owns the Media?*. Policy research working paper 2620. The World Bank. Retrieved from worldbank.org.
- 11- Ellis, Frank (1999) *From Glasnost to the Internet: Russia's New Ifosphere*, London: MacMillan Press Ltd.
- 12- Eyal, Gil, Szeleny, Ivan, Townsley, Eleanor, 2001, *Capitalism fără capitaliști : noua elită conducătoare în Europa de Est*, București, Omega

- 13- Frybes, Marcin (1998) 'La reconstruction de l'espace public dans les sociétés de l'après communisme', in K. Feigelson, N. Pelissier (ed), *Tele-revolutions culturelles: Chine, Europe Centrale, Russie*, Paris: L'Harmattan
- 14- Giorgi, Liana (1995) *The Post-Socialist Media: What Power the West?*, Aldershot: Avebury-Ashgate Publ. Ltd.
- 15- Goban-Klas, Tomas (1994) *The Orchestration of the Media: The Politics of Mass Communication in Communist Poland and the Aftermath*, Boulder: Westview Press
- 16- Goban-Klas, Tomas (1997) 'Politics versus Media in Poland: A Game without Rules', in P. O'Neil (ed), *Post-Communism and Media in Eastern Europe*, London: Frank Cass.
- 17- Goralczyk, Bogdan, 2000, The Post-Communism: A Conceptual Framework, in Kosteki, Wojciech et alii (coord), *Transformations of Post-Communist States*, NY, MacMillan Press
- 18- Grabher, Gernot, Stark, David, 2000, Organizing Diversity: Evolutionary Theory, Network Analysis and Post-Socialism, in Pickles, John, Smith, Adrian (coord) *Theorising Transition: The Political Economy of Post-Communist Transformations*, London, Routledge
- 19- Gross, Peter (1996) *Mass Media in Revolution and National Development: The Romanian Laboratory*, Ames: Iowa State University Press
- 20- Gross, Peter (1999 b) 'Before, During and After: Journalism Education' in J. Aumente, P.Gross, R. Hiebert, O.W. Johnson, D. Mills, *Eastern European Journalism: Before, During, and After Communism*, Cresskill: Hampton Press Inc
- 21- Gross, Peter, (2002), *Entangled Evolutions: Media and Democratization in Eastern Europe*, Washington DC: Woodrow Wilson Center Press.
- 22- Hallin, D. C. and Mancini, P. (2004). *Comparing Media Systems: Three Models of Media and Politics*. UK: Cambridge University Press.
- 23- Hiebert, Ray (1999) 'Transition: From The End of The Old Regime

- To 1996' in J. Aumente, P.Gross, R. Hiebert, O.W. Johnson, D. Mills, *Eastern European Journalism: Before, During, and After Communism*, Cresskill: Hampton Press Inc
- 24- Jakubowicz, Karol (1995) 'Media as Agents of Change', in D. Paletz, K. Jakubowicz, P. Novosel (ed) *Glasnost and After: Media and Change in Central and Eastern Europe*, Cresskill, Hampton Press
 - 25- Jakubowicz, Karol (1996) 'Television and Elections in Post-1989 Poland' in D.L. Swanson, P. Mancini (ed) *Politics, Media and Modern Democracy: An International Study of Innovations in Electoral Campaigning and Their Consequences*, London: Praeger Publ
 - 26- McNair, Brian (1996) 'Television in Post-Soviet Russia: from Monolith to Mafia', *Media Culture and Society*, 18
 - 27- Mills, Dean (1999) 'Post-1989 Journalism in The Absence of Democratic Traditions' in J. Aumente, P.Gross, R. Hiebert, O.W. Johnson, D. Mills, *Eastern European Journalism: Before, During, and After Communism*, Cresskill: Hampton Press Inc
 - 28- Milton, Andrew (1997) 'News Media Reform in Eastern Europe: A Cross-National Perspective', in P. O'Neil (ed), *Post-Communism and Media in Eastern Europe*, London: Frank Cass
 - 29- Nivat, Anne (1996) *Les Medias en Russie*, Paris, La Documentation Francaise
 - 30- Nivat, Anne (1998) 'Les aleas de la television en Russie', in K. Feigelson, N. Pelissier (ed), *Tele-revolutions culturelles: Chine, Europe Centrale, Russie*, Paris: L'Harmattan
 - 31- O'Neil (1997) 'Introduction: Media Reform and Democratisation in Eastern Europe' in P. O'Neil (ed), *Post-Communism and Media in Eastern Europe*, London: Frank Cass
 - 32- Pisarek, Walery (1998) 'A la recherche des journalistes polonais', in K. Feigelson, N. Pelissier (ed), *Tele-revolutions culturelles: Chine, Europe Centrale, Russie*, Paris: L'Harmattan
 - 33- Preoteasa, Manuela (2004), *Media Ownership and its Impact on Media Independence and Pluralism* [editor Brankica Petkovic],

- Ljubljana: Peace Institute; Institute for Contemporary Social and Political Studies, available online at http://www.mirovniinstitut.si/media_ownership/pdf/preface.pdf. Accessed on 14 October 2007
- Smith, Adam, Pieckles, John, 1998, Introduction : Theorising Transition and Political Economy of Transformation, in Pickles, John, Smith, Adrian (coord) *Theorising Transition: The Political Economy of Post-Communist Transformations*, London, Routledge
- Sparks, Collin, Reading, Anna, 1998, *Communism, Capitalism and the Mass Media*, London, Sage Publ.
- 34- Splichal, Slavko (1995) *Media Beyond Socialism*, Boulder: Westview Press
- 35- Stark, David, Bruszt, Laszlo, 2002, *Traieectorii postsocialiste: transformarea politicii si a proprietatii in Europa centrala si de Est*, Bucuresti, Omega
- 36- Verdery, Kathrine (1996) *What Was Socialism and What Comes Next?*, Princeton: Princeton University Press
- 37- Yartseva, Olga (1998) 'Medias, Pouvoirs et Industrie', in K. Feigelson, N. Pelissier (ed), *Tele-revolutions culturelles: Chine, Europe Centrale, Russie*, Paris: L'Harmattan

مصادقية بحوث الجمهور

خطوة أساسية نحو تليفزيون أكثر تطوراً وتنوعاً وديمقراطية في مصر

أ. على بلال

ترجمة: د. إيمان زهرة وأ. رحاب هانى

يرتبط تدنى مستوى الأداء التليفزيونى فى مصر بغياب استخدام المنهج العلمى فى قياس حجم جمهور التليفزيون واتجاهاته ورغباته، فالقنوات فى معظمها تنشط وقت الذروة، والمنتجون مهمشون، والجمهور غير معروف ويمثل لغزاً كبيراً مجهول الهوية، كنتيجة منطقية لغياب الدراسات والبحوث العلمية التى تسمح بالتعرف على البيئة التى يعمل بها التليفزيون، سواء تعلق الأمر بالبرامج أو المنتجين أو الجمهور وتفضيلاتهم، ومن هنا فإن التفكير فى تطوير الأداء التليفزيونى إنما يبدأ بالاعتماد على البحث العلمى وأدواته الخاصة بقياس اتجاهات الجمهور نحو ما يُقدم وكيفية تقديمه، ومن شأن هذا أن يفتح الباب واسعاً للكشف عن مواطن الضعف الكامنة فى الوضع الحالى، فضلاً عن إمكانية تقديم حلول مبتكرة للارتقاء بالأداء الإعلامى.

وربما لا يختلف كثيرون على الوضع الحالى الذى تشهده مصر الآن، فهى تبدو للمشاهد وكأنها على قمة تل شديد الانحدار، إلا أن المسلم به أيضاً أن بعض البرامج أفضل من غيرها، وبعض الجوانب أكثر تطوراً عما سواها، وعليه فإن هناك مجالات يجب أن تحظى بالاهتمام بدرجة أعلى من غيرها.

وتنبئ عملية التحول الديمقراطى فى المرحلة الانتقالية إلى ارتفاع سقف الحريات وظهور العديد من الشخصيات العامة وتعدد القضايا التى يشملها الفضاء العام مثل التعديلات الدستورية وإصلاح النظام الانتخابى والقوانين ودور الدين فى الحياة

العامة وغير ذلك، وإجمالاً هناك مؤشرات على ارتفاع مستوى الأداء والنقاش السياسى، إلا أن ذلك لا ينكر وجود تحديات خطيرة تقف حجر عثرة أمام التحول الديمقراطى، إلا أن مكونات الإصلاح قائمة كالمؤسسات والممارسين، والسوابق التاريخية الخاصة بمصر، والمواقف العالمية التى يمكن اتخاذها دليلاً ومرشداً، والأهم هو وجود الإرادة الحقيقية للتحول الديمقراطى.

إذا انتقلنا للحديث عن أداء التلفزيون يمكن للمرء أن يصل إلى قناعة مفادها أنه مع انتصار الثورة، كانت المشكلة الرئيسية هى بقاء بعض الشخصيات الإعلامية التى حُسبت على النظام السابق، ومن هنا حان الوقت للعاملين فى صناعة الإعلام أن يكون لهم دور فعّال فى المداولات والمناقشات المعنية بالقضايا المحورية للتلفزيون سواء أكان ذلك ملكية حكومية أو خاصة، وهذه تتعدى موضوعات الرقابة والحرية التى تهيمن حتى الآن على التيار العام للمناقشات بشأن وسائل الإعلام فى مصر، فهناك العديد من القضايا التى تحتاج إلى اهتمام عاجل، على رأسها الحاجة إلى تنظيم يشرف على الأداء التلفزيونى، وخدمة البث العامة، والمواد التحريرية النزيهة والمتسقة مع شروط المهنة الإخبارية والأوضاع الراهنة. ولكننى من خلال هذه الورقة البحثية اخترت طرح موضوع هام أيضاً وهو: بحوث جمهور التلفزيون فى مصر، وهو فى رأى يشكل حجر الزاوية لأية بيئة تلفزيونية متطورة، ولذلك كانت هناك الرغبة المتواصلة لعمل نظام يختص بقياس جمهور التلفزيون المصرى.

وأود الإشارة بداية إلى أن هذه الورقة اعتمدت على مقابلات مع ممارسين إعلاميين، سواء فى مجال جمع البيانات أو فى العمل التسويقى التلفزيونى، وجاءت مشكلة المعلومات المؤكدة على رأس المشاكل التى واجهتنى، ما يعنى أن الشفافية فى هذا الجانب تكاد تكون مفقودة، وقد حاولت جمع المعلومات من جهتين أساسيتين معنيتين ببحوث الجمهور، تعتمد إحداها على المقابلات الهاتفية فى جمع البيانات عقب يوم واحد من المشاهدة، فيما تعتمد الثانية على كتابة المذكرات فى جمع البيانات من الجمهور، وكلاهما لا يعتمد على نظام الميكنة الآلية، ما يؤكد وجود ضعف كبير فى هذه العملية. ووفقاً لما انتهى إليه الخبراء فى هذا الشأن فإن المناطق الريفية هى الأقل حظاً مقارنة بالمناطق الحضرية التى تشهد كثافة أعلى فى إجراء استطلاعات المشاهدة، وهذا وحده يشكل قصوراً خطيراً فى العملية برمتها.

ويستند نظام اليوميات على إعطاء ورقة بها اختيارات للأسر يتم جمعها وتحليلها أسبوعياً لتقديم تقرير يتضمن نسبة المشاهدة بها في ذلك التركيبة السكانية للمشاهدين، ويتم تسجيل البيانات يدوياً كل ١٥ دقيقة من قبل أحد أفراد الأسرة، غالباً من الإناث، وهو ما يشير إلى غياب التمثيل الجيد للرجل في مثل هذه اليوميات، ولا يأخذ نظام اليوميات أيضاً بعين الاعتبار أوقات المشاهدة التي تتم خارج المنزل مثل القهوة، وهو ما يشير إلى إحدى نقاط الضعف الكامنة في هذا النظام، وفي المقابل يرى مؤيدو هذا النظام أن المعلومات وفقاً لهذا الأسلوب يتم جمعها في الوقت الفعلي الذي تحدث فيه المشاهدة بخلاف أسلوب الهاتف الذي تُجرى فيه المقابلات في اليوم التالي للمشاهدة.

وبغض النظر عن الأسلوب المنهجى المتبع في جمع البيانات تثار قضية التمويل التي لا يمكن إغفال أهميتها، فالبحوث تُمول من قبل قنوات تلفزيونية بعينها، الأمر الذي يفتح المجال للتشكيك في مصداقيتها، حيث تدرج القنوات الممولة في القائمة التي يسأل عنها المبحوث، فيما يُشار للقنوات التي لم تمول الدراسة تحت فئة أخرى. من ناحية أخرى يعتمد المسح الهاتفى على طرح تساؤلات عامة من قبيل: "ماذا شاهدت بالأمس؟" وينتج عنه نهاية المطاف تقرير يعين المشاهدات والعوامل الديموجرافية أيضاً، ويثير كلا الأسلوبين العديد من التساؤلات الجدية حول دقة البيانات وسلامتها.

وقد نتج عن النظام الحالى لقياس جمهور التلفزيون في مصر، وهو نظام يحمل في طياته العديد من المساوئ، نتج عنه مجموعة محددة من البرامج الأكثر مشاهدة، مثل الدراما والبرامج الرياضية، والبرامج السياسية، والبرامج الحوارية والترفيهية، وذلك خلال أوقات الذروة المسائية، وغالباً ما يتم رصد عادات المشاهدة التي تظهر فقط النسب الكبيرة مع تجاهل أنواع أخرى من البرامج التي قد تجتذب فئات نوعية من الجماهير يرغب المعلن في الوصول إليها، ويشير النظام الحالى لقياس الجمهور إلى أن ساعات البث الصباحية تُعدّ فترة غير ذات قيمة للمعلنين، وهو ما يفرض طرح تساؤلاً جوهرياً لقياس هذا الافتراض، فالفترة الصباحية في دول كثير تحوى العديد من المزايا، وهى متميزة لدى المعلن مقارنة بالقاهرة ذات الكثافة الجماهيرية العالية،

والأمر كذلك نحن في حاجة للكشف عن التركيبة السكانية لمشاهدى التلفزيون في القاهرة الكبرى خلال الفترة الصباحية.

وفي عام ٢٠٠٠م حققت (CNBC)، وهى إحدى القنوات الكبلية الأمريكية أعلى نسبة مشاهدة عن أى وقت مضى، حيث وصلت إلى ٣٤٣.٠٠٠ مشاهد، وهو رقم منخفض جدًا نظرًا إلى أن القناة موجودة في ٩٥ مليون منزل في الولايات المتحدة وكندا، لكنه يشير إلى مؤشر ديموجرافى أساسى هو الوصول إلى ذوى الدخول المرتفعة، والعبرة هنا هى أن هناك آلية يمكن من خلالها أن نكتشف بدقة الأرقام والعوامل الديموجرافية، كما أنه يوضح أيضًا أن الأرقام ليست هى وحدها الأساس عندما نتحدث عن قياس حجم الجمهور، ونتيجة لعدم وجود نظام مماثل فى مصر، سادت ثقافة التقليد التى أصبحت معتادة فى جميع الظروف، بحيث أصبحت هى القاعدة هنا فى مصر، حيث أصبح لدينا الآن من القنوات العامة التى أقل ما يُقال عنها أنها متطابقة من حيث المحتوى، وذلك لأن الأرقام والمؤشرات تظهر أن هذا هو ما يريده المشاهدون، ويبدو أن القنوات التلفزيونية والقائمين على وسائل الإعلام والمعلنين خلصوا إلى أنه عندما يتعلق الأمر بالتلفزيون فإن جميع الناس لديهم التفضيلات نفسها، وقد أدى ذلك بدوره إلى ثقافة تنامت بين القنوات والمعلنين تقوم على البطء فى إنتاج محتوى يتسم بالتجديد والابتكار، فإذا كنت تشاهد التلفاز مع عشرات أو حتى مئات الآلاف فالوضع لا يختلف، ففى حين تجد بعض المحتويات المقنعة للغاية التى تنتج فى مصر من قِبَل الهواة على "يوتيوب"، تجد على الجهة الأخرى فى معظم القنوات المصرية نفس الممثل أو الممثلة يُطرح عليهم الأسئلة نفسها، ولكن ربما فى منظر آخر، وما لدينا الآن فى مصر، وخاصة فى القنوات الخاصة هو غياب كامل للتنوع والاختلاف من حيث المضمون والشكل الذى لا يعبر عن العديد من الكتاب والمتجيين الصغار والموهوبين والمخرجين الذين ما زالوا على هامش التلفزيون، ولا أخالف الواقع إذا قلت إن أولئك الذين كانوا مسئولين عن الثورة ممن أنتجوا الأغاني، واللافئات وغيرها فى التحرير لا تنعكس صورهم وشخصياتهم فى الكثير من محتوى التلفزيون المصرى، وهذا بلا شك أحد العوامل التى لعبت دورًا فى تأجيج ثورتهم. وحتى تؤثر مقاييس الجمهور فى ما نشاهده لا بد أن يتم استخدامها بشكل مفيد،

ولذلك لا بد للمعلنين والوكالات الإعلانية إعادة النظر في كيفية استخدام هذه الأساليب لتعكس واقع المشاهدة الحقيقي، ولتعبّر عن تباين الأذواق، فالتلفزيون المصرى لم يفكر يوماً في الاستثمار في المسلسلات التركية المدبلجة، ولم يتوقع انتشارها على هذا النحو، إلى أن نجحت أقسام أبحاث الجمهور في قنوات (MBC) في التعرف على أذواق الجمهور، الأمر جعل التلفزيون المصرى يقدم الدراما التركية، والأمر كذلك من المهم أن يعيد التلفزيون النظر في علاقته بالجمهور وفي أسلوب قياس حجم الجمهور ونوعه وتفضيلات المشاهدة، فجماعات النقاش المركزة وغيرها من الأدوات التى تقيس الاستمالات والجودة والمضمون من الطرق المنهجية المهمة، ومن الواجب توجيه الاهتمام إليها، ولضمان التنوع والابتكار في الخريطة البرمجية، وجب على المسؤولين عن الإعلان والإعلام أن يتعاملوا مع الجمهور من خلال تقسيمه إلى أنواع ومواقف تبعاً للجوانب الديموجرافية الخاصة به والتخلى نهائياً عن التعامل معه باعتباره كتلة جماهيرية واحدة.

ومما يثير الإحباط والغضب أحياناً رفض الشركات المالكة لحقوق البث الدرامى والبرامج للعديد من الأفكار الجيدة تحت زعم أنها لا تناسب ما يطلبه الجمهور، وهو ما يحدث للقنوات التلفزيونية الخاصة والتى لم يمر على عمرها أكثر من عقد ولم تبدأ بعد في التعرف على الجمهور من خلال أنواع المضمون والبرامج، وعلى الرغم من أن الجماهير النوعية هى أساس البرامج المتنوعة، ما زال المعلنون يرفضون الاستثمار في البرامج التى يراها مجموعه محدودة من الجمهور مقبولة، فهم يريدون البرامج الجماهيرية، ويحتاجون للوصول لأكبر جمع ممكن، وليس فقط أنواع معينة من الجماهير.

وتعدّ مقاييس الجمهور من الجوانب المخادعة في أى تلفزيون في أى مكان في العالم، حيث تزداد في الولايات المتحدة مستوى الانتقادات الموجهة لمقاييس نيلسون (Nielsen Rating)، ولكن هذا لا يعفى مصر من تطوير المقاييس الخاصة بها، والتى تعتمد على نماذج عالمية، وتعمل على تطوير نظمها ومناهجها التى تحدد السمات المميزة لمصر. وفي هذا السياق يُعدّ "عداد الجمهور" (People Meter) نظاماً إلكترونياً يقيس المشاهدة والجوانب الديموجرافية بشكل مفصل، وهو من المصادر التى تحتاج إليها مصر منذ وقت طويل، وهو من المقاييس الأكثر كفاءة، وذلك للأسباب التالية: أولاً

تعتمد على وجود وسيط، ثانياً: تتعامل مع عينات كبيرة الحجم، مما يجعلها متفوقة على كل من المذكرات اليومية والتليفونية، والتي تعتمد على عينات أقل حجماً، ثالثاً: يتم تقديم المعلومات في أوقات المشاهدة تقريباً، وبالتالي طبقاً لآراء الخبراء في هذا المجال تحتاج مقاييس الجمهور في مصر لمجموعة من الأدوات المختلفة والمناهج التي تتكيف مع تنوع الجمهور، فحتى هذه اللحظة لا تغطي مقاييس الجمهور أكثر من نصف سكان مصر (٥٢٪) على الرغم من تغطية التليفزيون لكافة الأراضي المصرية (بنسبة ١٠٠٪)، وبالتالي ما الذى يعنيه هذا في ضوء إصلاح الإعلام؟ وكيف يؤثر هذا في ديمقراطية مصر الحديثة؟

ويُعدّ الريف المصرى من المناطق التي يتم النظر إليها باعتبارها غير مؤثرة وغير مهمة، والتي تحتاج لمزيد من الاهتمام، على الرغم من أنها لا تمثل منطقة جذب تجارى للمعلنين، ففي النهاية يجب أن تخدم مقاييس الجمهور كلاً من الاحتياجات الاعلانية والجانب الآخر من المجتمع الذى يتعامل مع التليفزيون باعتباره خدمة عامة.

وتُعدّ المنافسة إضافة إيجابية للتليفزيون في مصر، ولكن حان الوقت لأخذ خطوة تجاه صناعة تتسم بالعدل والنضج وتشجع الابتكار، وذلك من خلال استخدام مقاييس وتحليلات الجمهور التي تتسم بالمصداقية والاحترافية، والتي هى الأساس في هذا التحول، وحتى يتحقق هذا يحتاج الشركاء في هذه الصناعة لاتخاذ الخطوات اللازمة للبدء في العمل، ولكن للأسف ما زالت تنقصهم الإرادة لفعل ذلك.

تطوير التعليم الصحفى وإعادة بناء الديمقراطية

Dr. Verica Rupar and Dr. Milica Pesic

ترجمة

د. الأميرة سماح

يقوم المبدأ الرئيسى لتعليم الصحافة على تقديم الأساسيات المتعلقة بالنظرية والبحث والتدريب الذى يقود إلى ممارسة صحفية فاعلة ومسئولة (World Journalism Education Council 2007)، وتهدف مدارس الصحافة على مستوى العالم إلى إمداد الطلاب بالمعرفة والإدراك الجيد لدور وسائل الإعلام الجديدة والمهارات اللازمة للوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام.

وبالرغم أن تعليم الصحافة يركز بالأساس على الأخبار وامتلاك أساليب متعددة لاكتساب المعرفة، والقدرة على التفسير والتحليل، وتمثيل المجموعات المختلفة (Adam, 2001, p.317)، ويميل التدريب إلى التركيز على التشخيص وإنتاج واختيار المادة الإخبارية فى ظل تزايد التعقيدات المحيطة ببيئة الإعلام، حيث يهدف كلا منهما — أى التعليم والتدريب الصحفى — إلى إعداد طلاب لديهم القدرة على التفاعل مع التطور المتلاحق للبيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

وعند الحديث عن مناهج تدريس علوم الصحافة، يظل التساؤل المطروح حول قدرة الإعلام على تغطية الأحداث وتحليلها، وانعكاسات ذلك على العملية الديمقراطية، فكلما كانت تغطية وسائل الإعلام عادلة ودقيقة كان المجتمع أكثر قدرة على تحقيق الديمقراطية، لذلك فالإعلام الحر والنزيه هو الضمانة للوصول إلى مستقبل أكثر ديمقراطية، فعملية إصلاح نظام الإعلام فى دول شهدت فترات طويلة من

الصراع أو غياب الديمقراطية مثل مصر، يتطلب إعلام نزيه ودقيق، وهذا لن يتحقق دون إصلاح وإعادة هيكلة قطاع الصحافة والإعلام، فالصحافة هي أداة تحفيز للرأى العام والمجتمع المدنى، وهو ما يتطلب تطوير طرق وأساليب التعليم والتدريب الصحفى لتكون أكثر استجابة لهذه المتطلبات.

وتركز هذه الورقة على تطوير التعليم والتدريب فى علوم ومناهج تدريس الصحافة بطريقة تساعد على دعم التحول الديمقراطى وإرساء قواعده فى المجتمع، ويعتمد هذا الأمر على مبدأ التنوع وخبرة المؤسسات فى التعامل مع صناعة الإعلام، وكذلك تدعيم الجوانب الأكاديمية من خلال تطوير المناهج الإعلامية، وقد أظهرت التجارب الدولية احتياجاً متزايداً لربط تدريب الصحافة والتعليم بقضايا التنوع الاجتماعى والثقافى.

وفى هذا الإطار تبرز أهمية المبادرات التى تُبذل من أجل تطوير هذه الأساليب للتعبير عن التنوع فى المجتمع، ومن هذه المبادرات تبرز جهود معهد التنوع الإعلامى (وهو منظمة غير حكومية أنشئت عام ٢٠٠١م، ومقره لندن)، ويعنى المعهد بالعمل على تطوير أساليب التعليم والتدريب الصحفى على مستوى وسائل الإعلام الدولية، لتكون أكثر تعبيراً وقدرة على تناول ومعالجة قضايا التنوع فى المجتمع، وقد أوضحت دراسات المعهد أن المنظمات ومراكز التدريب والتكوين الصحفى لديها القدرة على تضيق الفجوة بين الجانب الأكاديمى والجانب المهنى.

وسوف تركز هذه الورقة على تجربة "معهد التنوع الإعلامى" فى تطوير مفهوم الصحافة الشاملة، وهذه التجربة قد أثبتت أن الصحافة النزيهة والدقيقة والمسئولة يمكنها محاربة التعصب والتحيز الذى من شأنه أن يؤدى إلى توترات اجتماعية وخلافات وصراعات دموية، سواء بطريقة مقصودة أو غير مقصودة، وتعتمد برامج تطوير مناهج "معهد التنوع الإعلامى" على مجموعة من ورش العمل، وإصدار تقارير لمتابعة أداء وسائل الإعلام التى يتم تنظيمها فى جامعات جنوب شرق أوروبا وأندونيسيا ومنطقة الشرق الأوسط ومصر أيضاً، والتى يتم الاعتماد عليها كحالة لتوضيح كيف تمكن الصحفيون من تحقيق توافق من خلال محتوى الصحافة فى ظل مجتمعات تعاني من عدم التجانس.

كما يشمل نشاط "معهد التنوع الإعلامى" الدعم المهنى للصحفيين، وتدعيم العلاقات بين وسائل الإعلام، ودعم برامج التدريب لمنظمات المجتمع المدنى، وإصدار المطبوعات وكتيبات التدريب، وكذلك العمل على دعم وتطوير الشبكة الإعلامية للتنوع الإعلامى، وتثير قضية تطوير مناهج تدريس الصحافة العديد من التساؤلات حول العلاقة بين تعليم الصحافة والتغيرات السياسية والاجتماعية التى يشهدها المجتمع، والآلية التى يمكن من خلالها تطوير مناهج تعليم الصحافة خارج إطار التعليم الجامعى، وكذلك كيفية تزويد الطلبة بالمهارات اللازمة لدخول مجال صناعة الإعلام والمساهمة فى الحياة العامة، وأخيرًا كيفية تنمية الوعى لدى الطالب لاستيعاب التنوع والاختلافات، سواء الدينية أو العرقية أو السياسية.

ويهتم المعهد بدراسة حالة مصر كنموذج تطبيقى، حيث تشير دراسات المعهد فى هذا الإطار إلى أن المتغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية التى تشهدها مصر تثير العديد من التحديات أمام الصحافة والإعلام تؤثر فى قدرتها على تحقيق توافق اجتماعى يدعم الديمقراطية، وهذا الأمر يتطلب مزيدًا من الاهتمام بتطوير أساليب ومناهج تدريس الصحافة، سواء الأساليب الحالية أو استحداث أساليب مستقبلية أكثر ملاءمة، وكذلك الإدراك الجيد لأهمية دور الإعلام فى التعبير عن مفهوم التنوع.

تدريس علوم الصحافة على المستوى الجامعى:

تواجه عملية تدريس الصحافة على المستوى الجامعى بعض التحديات، حيث يتصورها البعض مجرد إرساء لقواعد وأسس نظرية، بينما ينظر إليها البعض الآخر كمهنة تعكس شكل الثقافة السائدة (Turner 2000)، وهذا الاتجاه واجه العديد من التحديات حتى يتمكن من إرساء آليات لازمة لتصبح علوم الصحافة من العلوم الأكاديمية ذات المنهج المحدد، وهذا ما يثار فى المجتمعات الغربية عند الحديث عن وظائف الصحافة ومحتوى وأهداف التربية الصحفية، حيث يُنظر للصحافة كعلم ومنهج يتطلب العمل على الدمج بين الجانب النظرى والممارسة العملية، وهذا الاندماج بين الجانبين النظرى والعمل فى تدريس مناهج الصحافة يجيب على التساؤل المهم حول طبيعة علوم الصحافة، وهل يمكن إدراجها ضمن العلوم الإنسانية أو العلوم الاجتماعية أم أية فروع أخرى؟ (Zelizer 2000)، فالجامعات المتقدمة تمكنت

من دمج الجانب النظرى بالجانب العملى من خلال تطوير مناهج تعليم تجمع بين الفكر النظرى وأساليب تطوير وتنمية المهارات العملية اللازمة فى مجال الصحافة، وهذه الفلسفة تطبقها الكثير من الجامعات مثل "جامعة كارديف" و"جامعة سیتی" فى المملكة المتحدة أو كولومبيا و"بيركلى" فى الولايات المتحدة، حيث تعتمد فى مناهجها على مساعدة الطالب على الإلمام بالمعلومات النظرية، بالإضافة إلى إكسابه المهارات المعرفية والمعلومات اللازمة فى مجال الإنتاج الإعلامى.

وتختلف مناهج تدريس الصحافة من نموذج إلى آخر، إلا أن هناك مناهج وأساليب مشتركة تجمع بين كافة النماذج، وهى التركيز على أهمية إمداد الطالب بالمهارات اللازمة فى مجال الصحافة والإعلام من أجل الفهم الأعمق للواقع الاجتماعى، وقد قام العديد من الأساتذة والمتخصصين فى مجال الصحافة بإعداد مناهج تتحرر من أية ضغوط سياسية واقتصادية، والعمل باستقلال كامل عن الدولة أو أية متغيرات تحد من حرية إعداد المناهج الدراسية، وهو ما يُطبق فى المجتمعات الديمقراطية.

ويختلف هذا الوضع بالطبع فى المجتمعات التى لا تتمتع بقدر كافٍ من الحرية، فأقسام الإعلام فى مصر وأندونيسيا على سبيل المثال، وكذلك أقسام العلوم السياسية كما فى صربيا لا تزال تخضع لتأثير سياسات الإعلام وهيكल النظم السياسية والاقتصادية والقانونية التى تمارس نفوذاً على الإعلام فى هذه الدول (Greenberg and Lou 1990, Josephi 2010)، كما أن عملية تدريس الصحافة فى هذه المجتمعات تواجه محاولات عديدة تحد من حرية صياغة الجانب الأكاديمى، ورغم ذلك فإن مستوى الحريات التى قد تتمتع بها وسائل الإعلام لا تؤثر بالضرورة فى مناهج التعليم، فالعلاقة معقدة للغاية فمستوى وأسلوب تدريس الصحافة ليس مؤشراً يعكس مستوى الحرية التى يتمتع بها النظام الإعلامى (Greenberg and Lou 1990, Josephi 2010).

وبالرغم مما سبق، فإن تجارب تدريس الصحافة على المستوى الوطنى لا تزال فى مرحلة الاختبار (Randall 2007)، حيث توجد تجارب عديدة لوضع نماذج لتدريس الصحافة تتلاءم مع احتياجات عالمنا المعاصر.

وفي عام ٢٠٠٧م قدمت منظمة اليونسكو نموذجاً جديداً لبرامج تطوير مناهج علوم الصحافة وأساليب تدريسها في المجتمعات النامية والديمقراطيات الناشئة تم اعتماده من خلال "المجلس العالمي للصحافة والتعليم، وقد تم الاعتماد على هذه البرامج لتعطي تصوراً واضحاً لطرق تدريس الصحافة في المجتمعات النامية، وتم الترحيب بهذه البرامج في العديد من دول العالم، خاصة مصر، إلا أن هذه البرامج تواجه العديد من المعوقات نظراً لعدم قدرتها على مواجهة المشاكل والتحديات التي تظهر في النظم السلطوية، وتلك الدول التي تخضع لقيود ثقافية ودينية لا تتعرض لها الصحافة في النظم الديمقراطية، مما يعوق من تطبيق هذه البرامج في تلك الدول، وقد نجحت بعض هذه النماذج الخاصة في العديد من الدول، اعتماداً على إعلان المبادئ الذي أطلقه "المجلس العالمي لتعليم الصحافة" في سنغافورة، وساعدت هذه المبادئ على وضع معايير عامة ومحددة لتدريس الصحافة على مستوى العالم، وهذه المبادئ تتضمن التأكيد على أهمية اختيار أساليب أكثر فعالية في تدريس الصحافة وإثارة الوعي بأهمية الالتزام بالمسؤولية في الممارسة الصحفية تجاه الجمهور والمجتمع، والحرص على تعميق مبدأ التوازن في الممارسة المهنية، والعمل على تنمية المهارات والقدرات الابتكارية لدى الطلاب، وكذلك تضمين المناهج الدراسية دراسة تاريخ نمو الهياكل الصحفية والمؤسسات الصحفية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، وتركز هذه البرامج بشكل عام على الاهتمام بالتحليل النقدي في تدريس علوم الصحافة.

وقد أكد إعلان اليونسكو لعام ٢٠٠٧م على ضرورة إضفاء الطابع الدولي على تدريس علوم الصحافة، وأكد كذلك أهمية إدراك الطالب لوجود اختلافات سياسية وثقافية، مع الأخذ في الاعتبار وجود قيم وأهداف مهنية عامة تتفق عليها جميع دول العالم، بما فيها تلك الدول التي تعاني من نقص الحريات، والتي تخضع لسيطرة الدولة على مناهج التعليم، وفي حالة مصر، نجد أن مناهج تدريس الصحافة قبل ثورة ٢٥ يناير تم تحييدها وتحويلها إلى مناهج تدريس علاقات عامة (Saleh 2010, 116)، ومن ثم تحولت عملية تدريس علوم الصحافة وصناعتها إلى شبكة حماية للنظام الحاكم. وقال صالح: بالرغم من تزايد عدد الجامعات والذي اقترب من ١٣ جامعة، سواء خاصة أو عامة، لم تنجح أيًا منها في تقديم مناهج فعالة، بما يعني أن تعدد هذه

الجامعات لم يكن له مردود واضح على جودة العملية التعليمية، لذلك لم تهتم تلك الجامعات اهتمامًا كافيًا بتدريس الاتصال السياسى والرأى العام فى الجامعات المصرية. وأضاف صالح قائلاً إن تدريس علوم الصحافة لم يهتم بإيجاد أساليب لمواجهة التحديات المتزايدة فى الشئون الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك أشارت دراسة المعهد البريطانى منذ عام ٢٠٠٥م إلى السليبات فى مجال تدريس علوم الصحافة ومناهجها التى افتقرت إلى عنصر المهنية وغياب المهارات التقنية وافتقاد اللغة، وكذلك الافتقار إلى الاهتمام بدراسة المعايير والضوابط الأخلاقية، وبالرغم من تطابق مناهج تدريس الصحافة فى مصر بالمناهج الغربية إلا أنها لم تكن سوى مظلة للنظام، حيث تواجه عملية تدريس الصحافة فى مصر - بعد ثورة ٢٥ يناير - العديد من التحديات، فى مقدمتها عملية تدريب الصحفيين وإعداد صحفى مستقل لا ينتمى إلى السلطة القائمة، بهدف دعم الديمقراطية والتنوع السياسى والاجتماعى والثقافى فى المجتمع، حيث يهدف التدريب الصحفى إلى تدعيم القيم المهنية والمهارات الشخصية للصحفيين للمساهمة فى الحياة العامة.

التدريب الصحفى:

يمنح التدريب الصحفى الوسائل والمهارات التى تمكن من التغطية الفورية واليومية للأخبار، لذلك نجح "المجلس الوطنى لتدريب الصحفيين" فى المملكة المتحدة فى تقديم نظام لتدريب الصحفيين يمكنهم من تطوير قدراتهم، من خلال ورش عمل وبرامج تدريبية دورية تهدف إلى مواكبة كافة التطورات التى يشهدها مجال الإعلام، كما تقوم "الجمعية الأوروبية للتدريب الصحفى - التى تضم ٦٠ مركزاً لتدريب الصحفيين من ٢٤ دولة أوروبية مختلفة - بتنظيم مؤتمرات وندوات وحلقات نقاشية تساعد على تنمية مجال للحوار والمناقشة حول القضايا الملحة والمتعلقة بمهنة الصحافة ومشكلات التدريب، وستستضيف الجمعية المؤتمر الذى سيعقده "المجلس العالمى لتدريس الصحافة"، والذى سيعقد فى بروكسل عام ٢٠١٣م.

وإيماناً بأهمية التدريب فى المجال الصحفى يقوم العديد من رموز صناعة الصحافة بتكوين مراكز خاصة للتدريب الصحفى مثل "مركز إل بى بى سى"، و"مركز الجزيرة الإعلامى للتدريب والتطوير"، وكذلك عدد من المنظمات غير الحكومية والتطوعية

مثل "معهد التنوع الإعلامي"، الذى ينظم العديد من برامج التدريب فى مجال التحرير والقانون وبرامج التدريب التى تركز على مجالات عديدة للصحافة كالتقارير العامة وموضوعات الموضة والشئون الجارية والتقارير الإخبارية عن التنوع الاجتماعى والثقافى.

وبالرغم من أهمية التدريب إلا أن الدراسات تشير إلى أن هناك أعدادًا محدودة من الصحفيين تحرص على حضور مثل هذه البرامج، فوفقًا لتقرير أصدره المعهد، فإنه من بين ١٠٠ صحفى شملتهم الدراسة فى غانا ونيجيريا وأوغندا وجدنا أن الثلث منهم فقط واطبوا على حضور هذه الدورات التدريبية، ومعظم هذه البرامج تُنظم من خلال منظمات إخبارية عالمية ووكالات حكومية ومنظمات غير حكومية، وقد أكد القائمون على هذه البرامج أن الصحفيين الأفارقة يعانون من مشكلات الدخول المتدنية ونقص التدريب والعمل تحت ضغوط سياسية وتمويلية واضحة (Schiffrin 2011, p.100)، وأضافوا أن (٩٧.٧٪) من الصحفيين فى هذه الدول يعانون من نقص المهارات وصعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات، وفى المقابل يرى العديد من الصحفيين المشاركين فى برامج التدريب أن هذه البرامج تساعد فى الحصول على المعلومات والوصول إلى مصادرها وتنظيم وإعداد التقارير والقصص الإخبارية، وأشار البعض الآخر إلى أن التدريب يعطيهم مزيدًا من الثقة والحرية فى اختيار التقارير التى يرغبون فى إعدادها.

وتؤكد خبرة معهد التنوع الإعلامى أنه فى حالة وجود انقسامات حادة بين الجماعات الإثنية المختلفة فى الدولة الواحدة يمكن للمشاركين فى هذه البرامج، كما فى حالة إسرائيل، أن تعمل سويًا من أجل تقديم تحليلات وبرامج مشتركة، لذلك نجحت مجلة أنشاها الطلاب العرب واليهود فى جامعة (Yisreel Valley)، ونُشرت باللغة العربية والعبرية، وفازت هذه المجلة بجائزة التنوع البريطانية عام ٢٠٠٥م، وبالرغم من اختلاف نماذج تدريب وتدریس الصحافة فى دول العالم إلا أنها تعكس بعض التطورات المتزايدة، ويكن رصدها فى التالى:

أولاً: تزايد الاعتراف والوعى بأهمية التنوع الثقافى فى المجتمع.

ثانيًا: نمو صناعة الإعلام ووسائل الترفيه بشكل متزايد.

ثالثاً: انتشار وسائل الإعلام الرقمية.

رابعاً: عولمة وسائل الإعلام والصحافة.

وقد ساهم "المعهد الدولي للتنوع الإعلامي" – من خلال أكثر من ٦٠ برنامج تدريبي دولي – في تعزيز وتشجيع أنماط التغطية الإعلامية، وتنوع محتوى وسائل الإعلام، كما استطاع المعهد المساهمة في دعم قدرات الصحفيين وصناع القرار والطلاب في تقديم صحافة مسئولة تسهم في الحد من الخلافات بين الجماعات المختلفة والعمل على تدعيم قيم التنوع الثقافي للمجتمع.

مفهوم الصحافة للجميع:

يقوم مبدأ التعليم كحق مكفول للمجتمع بأسره على أساس أن تعددية الأصوات هي جوهر الديمقراطية، فالمجتمعات التي تقصى بعض الأصوات التي تعبر عن توجهات سياسية وإعلامية معينة، لن تستطيع أن تستمر، وهو ما حدث لنظام مبارك، وذلك على الرغم من أن وجود مؤسسات ديمقراطية لا يعبر بالضرورة عن التعددية في الإعلام، وقد يستند البعض في تأكيد ذلك إلى أنه في أكثر المجتمعات ديمقراطية فإن الأصوات التي قد تظهر في الإعلام قد تكون أقل تنوعاً من تلك التي تظهر في المجتمعات الأقل نمواً، فمؤشرات تطور الإعلام كما أدرجتها منظمة اليونسكو (وهي المؤشرات التي تقيس إلى أي مدى يعكس الإعلام التنوع في المجتمع كمظهر من مظاهر قدرة هذا المجتمع على تحقيق الديمقراطية، كما تحدد هذه المؤشرات مدى اهتمام الإعلام بالتعبير عن الأقليات في المجتمع) تشير إلى أن أهمية التنوع ترجع إلى كونه مظهرًا من مظاهر حرية التعبير اعترفت به المنظمات المعنية بقياس مستوى الحريات في المجتمعات المختلفة الحرة، وهي الحرية التي يجب أن يتمتع بها كل المواطنين بغض النظر عن جنسهم وعرقهم وإيمانهم ودينهم ولغتهم وحالتهم الاجتماعية وإعاقتهم وقدراتهم وتوجهاتهم السياسية، وقد أصدر كل من مقرر اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة بشأن حرية الرأي والتعبير وممثل المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم (OSCE) بشأن حرية الإعلام، وكذلك مقرر منظمة اللجنة الخاصة للدول الإفريقية بشأن حرية التعبير ومقرر اللجنة المعنية بشأن حرية التعبير، والوصول إلى المعلومات التابعة للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان أصدروا عام ٢٠٠٧م إعلانًا مشتركًا حول

تشجيع التنوع في الإعلام المرئي والمسموع، وقد شدد الإعلان على "الأهمية الأساسية للتنوع في الإعلام من خلال التدفق الحر للمعلومات والأفكار في المجتمع وحرية التعبير وحق الحصول على المعلومات، واعتبر الإعلان أن هذه الحريات نصت عليها المواثيق الدولية الخاصة بالحق في حرية التعبير، فنظرة الأمم المتحدة عن المجتمع الشامل "المجتمع للجميع" تتجاوز الاختلافات العرقية والنوع والطبقة والجيل والجغرافيا، وتضمن تكافؤ الفرص لكل أفراد المجتمع.

ومن بين الشروط الأساسية لتحقيق مفهوم المجتمع الشامل هي احترام حقوق الإنسان الحريات وحكم القانون، ووجود مجتمع مدنى قوى، وحق الوصول إلى المعلومات والقدرة على التعبير — من خلال العملية التعليمية — عن التنوع الثقافى، وهو الأمر الذى يوفر الفرص لتعلم التاريخ والثقافة الخاص بمجتمع الفرد والمجتمعات الأخرى، وهو ما يشجع فهم وتقدير المجتمعات والثقافات والأديان الأخرى (DESA، ٢٠٠٩م)، كما يشمل مفهوم "المجتمع الشامل" مجموعة أساسية من المتغيرات التى من خلالها يعيد المجتمع بناء نفسه، ليعبر عن كل الفئات، وكما أشار الإعلان فإن الصحافة التى تستطيع إيجاد الروابط والتواصل بين أجزاء المجتمع هى التى تحقق فكرة المجتمع الشامل، ولذا يمكن أن نطلق عليها "الصحافة الشاملة"، فالصحافة الشاملة كمفهوم تستطيع مواجهة التحيز والتعصب والكرهية والاستخدام المتبادل، لمفهوم الديمقراطية الشاملة والمجتمع الشامل، يشير إلى نوع من النظام السياسى الذى يهتم بالاعتراف الرسمى بالحق فى المساواة لكل الأفراد، واتخاذ إجراءات وتدابير خاصة لمواجهة التفاوت الاجتماعى، ويقول "يونج" (٢٠٠٢: ٥٣م) إن "المعايير الديمقراطية تقوم على أساس فكرة الاندماج والاحتواء لكل الفئات كمعيار للشرعية السياسية"، ويميز "يونج" بين نوعين من الإقصاء الاجتماعى: "الخارجى"، حيث يتم إقصاء الجماعات والأفراد بصورة متعمدة عن عملية اتخاذ القرار، أما الإقصاء "الداخلى" فيعنى "أن شروط الحوار تطرح فروضاً لا يتوافق عليها البعض، مما يحد من عنصر التفاعل بين هذه القوى، ويحد أيضاً من قدرتها على المشاركة وحرية التعبير" (ibid)، ويتحدد الهدف من الصحافة الشاملة فى تعليم وتدريب الصحفيين فى المجتمع المتنوع، من خلال تطوير المهارات والقدرات الاتصالية الشاملة، وهذه القدرة تشمل التعبير عن التعددية الاجتماعية والسياسية والثقافية

والاعتراف بالآخر، وتعمل الصحافة الشاملة كعامل مساعد للمجتمع للحصول على معلومات عن تنوعه "ذاتيًا"، علاوة على فهم العلاقة ما بين الفرد والمجتمع، والغالبية العظمى من برامج الصحافة الجامعية تركز تركيزًا دقيقًا على الجانب الأكاديمي المتطور، من خلال التكامل ما بين الجانب النظري والجانب العملي، والمحافظة على بناء نظام تعليمي يطور النموذج الصناعي للصحافة، ويهتم "بتحريك مركز الانتباه من الصناعة إلى شبكات المجتمع، بما يمكن من ربط الصحافة بالقيم الديمقراطية، ويستفيد من الأشكال والأساليب الحديثة في جمع الأخبار وإنتاجها وتحريرها وتوزيعها" (Mensing 2011, p.16)، وهذا الأمر له أهمية خاصة في الدول التي تشهد مراحل تحول، وكذلك في المجتمعات التي شهدت مراحل صراع، فقد أشار ممثل جامعة "تشوان للتكنولوجيا" في جنوب إفريقيا (Berger 2011, p.4) إلى أهمية بعض الموضوعات مثل: ترويج الديمقراطية، والنظر إلى القضايا الاجتماعية باعتبارها من أهم القضايا التي يجب إدماجها في إعداد صحفي المستقبل"، وفي دراسة "للمركز الإفريقي لتدريب وتأهيل الصحفيين" في تونس، أشار البروفيسور رضا النجار: "إن البرامج ومناهج التدريس وتدريس أخلاقيات الصحافة يجب أن تساهم في حرية التعبير والتنوع الفكري والإعلامي والتأثير بشكل مباشر في الحياة الاجتماعية والسياسية"، وقد اقترحت الأكاديميات المغربية التي تم إجراء حوارات معها بشأن الدراسة نفسها "ضرورة ترويج قيم الحرية والديمقراطية"، كمؤشر للتمييز، ومسألة التميز في تعليم الصحافة لا تنفصل عن تميز الصحافة، فالصحافة الجيدة هي التي تستند إلى أسس وقواعد محددة ومعلومات حقيقية ذات قيمة للمواطنين، وهي أساس للبناء الديمقراطي (Ekstrom, 2002)، كما أنها تؤدي وظيفة اجتماعية عامة داخل النظام القائم، وتساهم في التعبير عن الهوية المشتركة، وتمنع انتشار التحيز والتعصب، وتشير تجربة معهد الإعلام النوعي في العمل مع المعلمين والمدرسين إلى أن الصحافة الجيدة يجب أن ترتبط بالمجتمع، وتعبر عن بيئته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية والثقافية.

تطوير منهج الصحافة الشاملة :

تواجه الصحافة في الدول الانتقالية مجموعة من التحديات، نتيجة التغيير السياسي والاجتماعي من تبليسي وباكو ويريفان وبشكيك وموسكو وبودابست وبلجراد

وتيرانا إلى الرباط وجوبا والقاهرة والناصرة وعمان وهافانا ولاجوس وجاكرتا، فالصحافة تأثرت بعدة مؤثرات منها الاقتصادية والتنظيمية والمهنية، مما أثر في قدرتها في تلبية احتياجات جمهورها، كما تواجه الصحافة تحديات أخرى، منها ضعف الاتحادات والمؤسسات المهنية والتنظيمية، وعدم الوعي بأهمية التطوير المهني، مما يعمق الفجوة ما بين تعليم الصحافة وحقيقة غرف الأخبار، كما أن سرعة التغير الاجتماعي وتعقيداته تمثل تحدياً وضغوطاً على كافة أطراف العملية التعليمية، مما لا يمكن من وضع خطط وإستراتيجيات طويلة الأمد لتعليم الصحافة والتدريب المهني، والاكتفاء ببعض المبادرات والمشروعات الفردية التي لها القدرة على إحداث تغيير كبير، والأمثلة لأنشطة "معهد التنوع الإعلامي" في تطوير منهج الصحافة في الدول التي تمر بمراحل انتقالية كثيرة، مما يوفر بعض الرؤى التي يمكن من خلالها للمجتمع الشامل أن يتطور، وقد بدأ "معهد التنوع الإعلامي" في إعداد نهج لتغطية التنوع ٢٠٠١م، وكان المشروع الأول في جنوب شرق أوروبا، والذي قام به مجموعة من الأكاديميين البريطانيين، بقيادة البروفيسور "بريان ونستون" بجامعة "وستمنستر" (المملكة المتحدة)، الذي يعمل كمستشار أكاديمي لمعهد الإعلام النوعي، حيث أدار ورشة عمل حول تطوير نماذج متنوعة في إعداد الأخبار في عدة جامعات تمثل عشر دول في جنوب شرق أوروبا، وقد طور المشاركون في ورش العمل القواعد الأساسية لنموذج التعليم، وناقشوا المحتوى مع زملاء بريطانيين من داخل مشروع منهج تغطية التنوع، وقدموا هذه النماذج لجامعاتهم لتدريسها في هذه الجامعات، وفي هذا الإطار وكجزء من المشروع قام معهد التنوع الإعلامي ببحث وتحليل شامل من خلال عدة برامج تدريبية تتناول قضايا الأقليات العرقية في المنطقة، وكان البروفيسور "ونستون" مفوضاً لوضع منهج تدريبي لإعداد الأخبار والتقارير، تم تحديده بعد عدة جلسات عصف ذهني مع الخبراء والأكاديميين من المنطقة، بالإضافة إلى خبراء من النمسا والمجر وروسيا وبولندا والمملكة المتحدة، وبعد التشاور مع الخبراء الذين كان لديهم خبرة مباشرة في تدريس طلاب الصحافة حول إعداد أخبار وتقارير عن التنوع، تم تحديد أربع أساليب منهجية رئيسية، وما زالت هذه النماذج الأربعة تُعدّ كقاعدة لتنظيم وتطوير ورش العمل الخاصة بإعداد المناهج الشاملة في أجزاء مختلفة من العالم:

• نموذج التوعية بقضايا التنوع، وهو نوع من النماذج التى تهدف إلى تعزيز فهم الطلاب لتجارب الأقليات.

• نموذج إعداد أخبار وتقارير عن التنوع – نموذج أكاديمى تقليدى قائم على استخدام التقنيات القياسية لتحليل محتوى القصة الإخبارية بما يمكن الطلاب من الوصول إلى فهم كيف تغطى مجتمعاتهم قضايا التنوع.

• إعداد أخبار وتقارير عن التنوع – نموذج قائم على التجربة للطلاب لاكتساب الخبرة فى القضايا التى تتعلق بتغطية شئون الأقليات.

• التنوع الاجتماعى والإعلام – نموذج (محاضرات/ مقالات) باستخدام عناصر تعتمد على الأطر الأكاديمية، كعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى والعلوم السياسية التى تتعامل مع قضية التنوع الاجتماعى، والتى تقدم رؤى مفيدة لطلاب الصحافة الذين يدرسون نظريات القوة والوظيفة الاجتماعية للإعلام (Winston 2003, p.11).

وفى ألبانيا، على سبيل المثال، تم تبنى إطار عمل منهج تغطية التنوع فى إعداد الأخبار والتقارير خاص بالصحافة الإذاعية، حيث يقوم الطلاب بإنتاج برامج لها علاقة بالتنوع الاجتماعى، ومدة هذه البرامج ١٥ دقيقة لكل برنامج، وقد قام الطلاب بإنتاجها من خلال الوسائل الرقمية، وقد تم اختيار أفضل هذه الأعمال، وتم إذاعتها فى محطة الإذاعة المحلية فى تيرانا وفى البوسنة، وتم الدمج بين النماذج النظرية من المحاضرات والتدريبات العملية (عمل بحث عن إعداد أخبار وتقارير عن التنوع فى البوسنة والهرسك)، وفى كرواتيا كانت مهمة الطلاب إنتاج موضوع خاص لمجلة الطلبة حول قضايا التنوع، وتم البدء بالفكرة والإخراج الصحفى واختيار القصة والإنتاج النهائى، وقد قام الطلاب بإعداد وإنتاج كل هذه المواد، وتم إنتاج المجلة فى معمل الكلية وطباعتها على طابعات ليزر فى توزيع محدود، ولكنها متاحة على موقع الجامعة الإلكتروني، وفى الجولة الأولى من ورش العمل اقترح أكاديميون من صربيا تقسيم الطلاب إلى خمس مجموعات يتم تكليفها بعمل خمس موضوعات (موضوع واحد فى كل مجموعة) لرسالة المدرسة الإخبارية تقوم على الصحافة الاستقصائية لموضوع التنوع، وتم أيضاً نشر أفضل الموضوعات فى الصحافة اليومية، وفى بلغاريا تم

تصميم محتوى الدورة حول الحاجة إلى فحص الأنماط الاجتماعية "لآخر" بهدف نقد وتحليل ومناقشة التغطية الإعلامية لقضايا الأقليات، وفي رومانيا تم مطالبة الطلاب بالتركيز على دراسات الحالة المختلفة في تغطية الأقليات العرقية، وكان التركيز على مناقشات الطلاب حول الاتجاهات المختلفة لتغطية قضايا التنوع، وتجربة تطوير منهج الصحافة الشامل في جنوب القوقاز يبرهن على مزايا التعاون الإقليمي، ويتم الآن تدريس نماذج نقل التنوع من قبل شبكة مكونة من عشرة أساتذة صحافة في جامعة "جيومرى" بأرمينيا، وجامعة ولاية "تبليسى" بجورجيا، وجامعة "جلادذور" بأرمينيا، وجامعة "خازار" بأذربيجان، وجامعة ولاية "باكو" بأذربيجان، وجامعة اللغويات بولاية "يريفان" بأرمينيا، ومدرسة القوقاز للصحافة في جورجيا، كما كلف طلاب جورجيا بكتابة تقرير عن التنوع بموضوع من اختيارهم، طبقاً لمجال تخصصهم وبناء على المشاورات مع المحاضر.

وفي أرمينيا تم تكليف الطلاب بكتابة سيرة ذاتية قائمة على تضمينهم مع مجموعة اجتماعية وثقافية وعرقية ودينية معينة، أو أى مجموعة أو مجموعات أخرى، وقد تم مطالبتهم بذكر ما إذا كان لديهم ميزة كعضو في هذه المجموعة أو المجموعات والإشارة إلى أنواع الحرمان التي تعرضوا لها كأعضاء في هذه المجموعة.

وفي أذربيجان قام الطلاب بإجراء استطلاع رأى عام للكشف عن الصور النمطية التي طورها الأذاريون حول الأقليات العرقية المختلفة، وفي أحد النماذج المطورة للتدريس في مصر، تم تكليف الطلاب بالعمل في مجموعات وإثارة التساؤلات عن موضوع التنوع على سبيل المثال، عند مناقشة القضايا المرتبطة بتمثيل الإعلام للنوع، وتم تقسيم الطلاب إلى ذكور وإناث، ومطالبتهم بتقديم قائمة بالأسئلة التي تقف خلف موقف الصحفي من النوع، وقد بدأت المناقشة عادة بسؤال محوري متعلق بما إذا كان تقسيم المجموعات إلى ذكور وإناث تم بطريقة "موضوعية" لتقييم تغطية الإعلام للنوع، وكان على الطلاب تبرير قائمة الأسئلة وتفسير الطرق البديلة الأخرى لإعداد أخبار وتقارير، حيث يتم أو لا يتم تطبيقها.

وفي المغرب تم إعادة تصميم نموذج حول أنواع الأخبار ليعكس العلاقة بين شكل وأسلوب الصحافة والطرق التي يتم بها تمثيل مصادر المعلومات في الأخبار والتقارير

والحوارات والموضوعات المصورة ، وفي كل النماذج التى تم تطويرها خلال برنامج الصحافة الشاملة فى معهد الإعلام النوعى ، فإن أسلوب المحاكاه كان يُشار كأداة رئيسية لتمكين الطلاب من التفكير بصورة نقدية فى قضايا التنوع الاجتماعى واكتساب المهارات الضرورية لفهم وإنتاج موضوعات صحفية جيدة ، وقد أثبتت التجارب أن النموذج الذى يمزج العمل الأكاديمى مع العمل الصحفى هو النموذج الذى ذكره الغالبية العظمى من الخبراء والأكاديميين فى مجال الصحافة ، باعتباره أفضل طريقة لتقييم الموضوعات الصحفية المختلفة التى تتبنى قضايا التنوع.

ويُعتبر هذا "النموذج هو الأفضل والمقترن بالسياق العام لقضايا التنوع" (Biggs 1999, p.152) بشكل فعلى عن اتجاهات الصحافة المعاصرة ، فهو يتعامل مع المعرفة الوظيفية التى تعتمد على تجارب تعليمية مثيرة تدعو إلى مزيد من التفاعل بين الدارسين بدلاً من النماذج النظرية الأكاديمية ، وهذه النماذج التدريبية التى تتضمن عدة إجراءات لاستقاء المعلومات وتحصيلها ، قد تتخذ أشكالاً مختلفة ، كما هو محدد فى بعض النماذج المطورة داخل إطار منهج الصحافة الشاملة التابع لمعهد التنوع الإعلامى ، ومنها تحليل السياسة التحريرية للوسيلة وتطوير إستراتيجية لمناقشة التغطية الإعلامية أو كتابة مقال مصور والبحث وتبسيط الضوء على تقنيات البحث التطبيقى فى معالجة موضوعات التنوع ، قد أدار معهد التنوع الإعلامى ورش عمل تبعها بالتعليم من قِبَل أساتذة من خريجي المعهد ، وهم من أساتذة الصحافة الذين أشاروا إلى أن مناقشة الفصل القائمة على التفكير واستنباط النماذج والمواقف تُعدّ أساساً لتنظيم تجارب التدريس والتعلم ، كما أنها تعطى مساحة من التفاعل وتبادل وجهات النظر بين كل من الطلاب والمعلم بشأن دراسة الصحافة فى ضوء المجتمع الشامل ، ومن خلال هذا الأسلوب التقويمى — سواء للمقالات أو القصص الإخبارية — فإن الطلبة أصبحت لديهم القدرة على الانخراط بصورة نقدية مع مجموعة القضايا التى تحيط بالصحافة الشاملة ، كما تحفظ لهم أيضاً حقهم فى اختيار موضوعاتهم وخياراتهم فى أسلوب استجابتهم للمهمة الصحفية التى يقومون بها بطريقة قد ترضى اهتمامهم الخاصة.

الخلاصة :

قدّم معهد التنوع الإعلامى نموذجًا لتطوير منهج الصحافة الشاملة كان نتاجًا لسلسلة من المناقشات التى شهدتها مؤتمر التنوع فى إعداد الأخبار والتقارير الدولية فى لندن عام ١٩٩٨م، حيث كشف عن أن تزويد الصحفيين بالمعرفة وفهم القضايا المرتبطة بفكرة المجتمع الشامل يجب أن تبدأ مبكرًا فى سنوات تكوين صحفى المستقبل، كما يجب إدماجها عند تدريس الصحافة بالجامعات، وكذلك عند تنظيم دورات تدريبية فى الصحافة، مما يبرز أهمية الممارسة الصحفية وربطها بالحياة الاجتماعية، والتمييز بين الناس على أساس العرق والنوع والدين والتوجه الجنسى قد يكون محظورًا قانونيًا، ولكن مظاهره موجودة فى المجتمع ومواجهتها تبرز أهمية الدور الملحق على عاتق الصحافة، ويتكون هذا الوعي من خلال صحفيين لديهم وعى وقدرة على تعليم مناهض للتمييز، وتشير تجربة تطوير منهج الصحافة الشاملة بالجامعات فى جنوب شرق أوروبا والقوقاز وأندونيسيا ومنطقة الشرق الأوسط ومصر إلى أن تطوير منهج تدريس الصحافة لى الترحيب بين الطلاب والأساتذة وصناع الإعلام وكذلك الجمهور.

References

- 1- Adam, S. G. (2001). The education of journalists. *Journalism*, 2 (3), pp. 315-339.
- 2- Berger, G. (2011). "What it means to work toward "excellence"". In Franklin, B. and Mensing, D. *Journalism Education, Training and Employment*. New York: Routledge, pp. 33-47
- 3- Biggs, J. (1999). *Teaching for quality learning at university*. London: The Society for Research into Higher Education and Open University Press.
- 4- Boud, D. and Falchikov, N. (2006). 'Aligning assessment with long-term learning'. *Assessment & Evaluation in Higher Education*, Vol. 31, No. 4, pp. 399-413.
- 5- Campbell, J., Smith, D. and Brooker, R. (1998). 'From conception to performance: How undergraduate students conceptualise and construct essays'. *Higher Education*, Vol. 36. No. 4.
- 6- Franklin, B. and Mensing, D. (2011) *Journalism Education, Training and Employment*. New York: Routledge
- 7- Freedman, Eric, Shafer, Richard (2010). Ambitious in theory but unlikely in practice: a critique of UNESCO's model curricula for journalism education for developing countries and emerging democracies. *Journal of Third World Studies*, April. Available at: <http://isaleh.uct.ac.za/Assets/PDFs/UNESCO-IAMCR-Revised.pdf> (Accessed 15 September 2011)
- 8- Greenberg, B. and Lau, T. (1996). *The revolution in journalism and communication education in the People's Republic of China*. *International communication Gazette*. 45 (19-31), pp. 141-158
- 9- James, C. (1974). Journalism and criticism: The case of undeveloped profession. *The Review of Politics*, 36 (2), pp.227-249.

- 10- James, R. (2002). 'Academic standards and the assessment of student learning: Some current issues in Australian higher education'. Available at:
http://www.cshe.unimelb.edu.au/people/staff_pages/James/James-Prague%202002.pdf (Accessed 15 February 2011).
- 11- James, R., McInnis, C. and Devlin, M. (2002) Core principles of effective assessment. Available at:
<http://www.cshe.unimelb.edu.au/assessinglearning/05/> (Accessed 15 February 2011).
- 12- Josephi, B. Journalism education in countries with limited freedom. New York: Peter Lang.
- 13- Mensing, D. (2011). "Realigning journalism education" In Franklin, B. and Mensing, D. (2011) Journalism Education, Training and Employment. New York: Routledge, pp.15-32.
- 14- Papageorgiou, Ira (2010) For an Education that Makes the Most out of Globalization: A Critical Interculturalist Approach. Current Sociology Vol. 58(4): 642–660
- 15- Salih, I. (2011). Journalism education in Egypt: Politically hazed and socially confused, In Josephi, B. Journalism education in countries with limited freedom. New York: Peter Lang.
- 16- Schiffrin, A. (2011). The limits to foreign funded journalism training in Africa. In Franklin, B. and Mensing, D. (2011) Journalism Education, Training and Employment. New York: Routledge, pp.97-111)
- 17- Turner, G. (2000). Media wars; Journalism, cultural and media studies in Australia. Journalism, 1 (3), pp.353-365.
- 18- Van Dijk, T. (1998). Opinions and ideologies in the press. In P. Garrett & A. Bell (Eds.), Approaches to media discourse. Oxford: Blackwell, pp. 21-64.
- 19- Young, Iris Marion (2002) .Inclusion and democracy, Oxford : Oxford University Press,

كيفية التحول من وسائل الإعلام الحكومية

إلى وسائل إعلام الخدمة العامة

Dr. Savyasaachi Jain

ترجمة: د. سهير عثمان وأ. سارة المغربي

تحية طيبة، اسمى ساشى، يسرنى أن أزور مصر في هذه الفترة من تاريخ الأمة المصرية، وتحياتى للقائمين على هذا المؤتمر لقدرتهم على سرعة تنسيقه وتناوله لهذه القضايا، وأشكرهم على منحى هذه الفرصة للتواجد بينكم.

وسأقوم بعرض بعض التجارب للتعلم من خبرات الدول التى أنشأت مؤسسات إعلامية ذات ملكية عامة، (Public Service Broadcasting (PSB، وذلك بالتركيز على المهنيين الإعلاميين الذين مارسوا الإعلام في الدول النامية التى تحولت إلى الديمقراطية، وسأعتمد على كتاب (مدخل آسيوي - Asian Pacific لوسائل الإعلام العامة)، الذى أعدّه المعهد الآسيوي لتطوير الإعلام في ماليزيا ومؤسسة "فريدريش إيبيرت" الألمانية، ويتضمن هذا الكتاب الأفكار التى قدمها الإعلاميون العاملون في ٢٠ دولة منها بعض دول الشرق الأوسط، وقد كان لى شرف العمل في فريق البحث الذى نهض بإعداد الكتاب.

لم تؤت فكرة وسائل الإعلام العامة ثمارها في إفريقيا وآسيا إلا في بعض الاستثناءات، ففكرة الإعلام العام لم يُسمح لها بالتطبيق من قِبل حكومات تخاف من فقدان السيطرة على وسائل الإعلام، والأمر على هذا النحو لا يختلف كثيرًا عن معارضة الحكومات للديمقراطية، وليس هناك من مخرج سوى أن تتكاتف الشعوب معًا إذا لم تسمح السلطات بالتحول الديمقراطي، فقد يجتمع الشعب في ميدان التحرير كما حدث في تجربة مصر، وقد يستدعى الشعب قوات أجنبية كما حدث في ليبيا، ولن

يكون هذا التحول الديمقراطي سهلاً، ولكنه أيضاً ليس مستحيلاً، والمؤكد هنا أن العلاقة عضوية بين الديمقراطية ووسائل الإعلام العامة، ولكن العلاقة بينهما ليست علاقة تلازم تماماً مثل العلاقة بين الديمقراطية والحكم الرشيد، حيث يمكن أن نجد ديمقراطية في غياب حكم رشيد كما هو الحال في الهند والفلبين، وقد نجد حكماً رشيداً في ظل غياب الديمقراطية كما هو الحال في سنغافورة، وبالمناطق نفسها فالتلازم غير قائم بين الديمقراطية والإعلام العام، فقد نجد نظاماً عسكرياً يقيم إعلاماً عاماً جيداً كما هو الحال في تايلاند، ويمكن أن يستخدم الحكم العسكري إعلاماً عاماً جيداً كما في تايلاند، كما أن أكبر الديمقراطيات في العالم قد لا تتمكن من تطبيق الإعلام العام مثل الهند، معنى ذلك أن الديمقراطية لا تضمن نجاح الإعلام العام، ولكن الإعلام العام يمكنه المساهمة في خلق ديمقراطية أكثر نجاحاً.

ولا يمكن أن تتواجد وسائل الإعلام العامة إلا في ظل توافر عدد من العوامل، أهمها الإرادة السياسية، وهي من السهل تحفيزها وخلقها في الأوقات التي تقرر فيها الدولة فصل نفسها عن الماضي، وخير دليل على ذلك ما شهدته جنوب إفريقيا في فترة التطهير العرقي، وما شهدته تايلاند في فترة الحكم العسكري، ومنغوليا في نهاية حكم الشيوعيين، والهند في مرحلة الانقلاب على غاندي، ففي أغلب الأحيان تنشأ وسائل الإعلام العامة في فترات التحولات وفي بيئة سياسية جديدة ترغب في توحيد أصوات النظام البائد، والإرادة السياسية تصنعها الشعوب، فالضغط الشعبي في مصر الذي قاد الثورة يمثل الفرصة الأهم للضغط من أجل التشريع الجيد، ومن أجل بناء نظم الإعلام الجديدة.

ويرى البعض أن عصر الإعلام العام قد ولى مع ظهور الإعلام الإلكتروني، حيث تراجعت أهمية الإعلام السمعي البصري، ومن ثم تراجعت أو يجب أن تراجع الاستشارات الضخمة في هذا الاتجاه، ومن الدعاوى المثارة أيضاً أن التعددية الإعلامية، وإعلام المواطن الإلكتروني، هي الأقدر والأنسب في هذا الظرف، إلا أن هذا الاتجاه مردود عليه؛ لأن المجتمعات النامية لا تزال في أمس الحاجة إلى الإعلام العام، لانتشار الفقر وحرمانه الفقراء من المشاركة في الحياة الحياة العامة، ولتعدد الجنسيات واللغات، ولسيادة نمط جديد من القيم المرتبطة بالعمولة وما تفرزه من توترات، وهذه وغيرها ظروف وأسباب تجعل من الضروري وجود الإعلام العام.

وفي أجزاء كثيرة من العالم النامي، يعلن القائمون بالاتصال في وسائل الإعلام

الخاصة إفلاسهم في ظل إطار قانوني ضعيف، فهؤلاء لديهم أجندة واحدة تهدف إلى مضاعفة جمهور المشاهدين ومضاعفة الأرباح، ليس من خلال جودة المادة الإعلامية أو تقديم خدمات متميزة للجماهير ولكن من خلال الإعلان والتسويق، ووسائل الإعلام الخاصة تستطيع للأسف جذب المشاهد باعتبارهم مستهلكين لا مواطنين، فوسائل الإعلام العامة هي الوحيدة القادرة على الترويج لقيم المواطنة، ولديها أجندة عن العدالة والسلام والاستقرار وحماية البيئة والمساهمة في التقدم الاجتماعي، كما أنها الوحيدة التي تهدف إلى الوصول إلى كل جماعات المواطنين، فوسائل الإعلام الخاصة عادة ما تفتت الجمهور وتسعى للحصول إلى جماعات مستهدفة من الأطفال مثلاً من ٣-٨ سنوات أو الشباب، أو الرجال أو النساء العاملات ... وغيرها، وعادة لا تهتم بتقديم برامج لغير ذوى القوى الشرائية، فهؤلاء تزداد هشاشتهم، ويتضاعف تهميشهم، في ظل الإعلام الخاص الذى لا يعبأ بالفئات غير المميزة، ومن ثم يمكن أن ينخفض الإحساس الجمعى لدى المجتمع الواحد، وهنا على وسائل الإعلام العامة أن تضمن استقلالها الاقتصادى، وأن تضمن أن برامجها هي الأفضل في السوق الإعلامى، وعليها أن تقدم ما يحتاجه المواطن بالتوازي مع ما يريده المستهلك، مما سيتكلف أموالاً كثيرة، وهناك أشكال عديدة من التمويل يُعدّ أفضلها نموذج هيئة الإذاعة البريطانية "بى بى سى"، التى تُمول من مصاريف التراخيص، وعادة تمنع بث الإعلانات الاستهلاكية، خوفاً من تأثير المعلنين على البرامج والقرارات التحريرية، إلا أن الممولين لا يرحبون بدفع أموال مقابل خدمة كانوا يحصلون عليها بالمجان، فالإعلام الخاص لم يكن ليضطر معه المشاهد أن يدفع أموالاً، وهناك بعض النماذج الأخرى التى تستحق أن تُؤخذ فى عين الاعتبار، منها السماح لوسائل الإعلام العامة ببث مواد إعلانية لتغضى بعض تكاليفها، وبذلك تُمول جزئياً من الإعلانات، وجزئياً من الدولة لا الحكومة، وفي التجربة الهندية تمارس وزارة المعلومات والإعلام ضغطاً على وسائل الإعلام العامة وليس المعلنين، أما النموذج الثانى للتمويل فموجود في تايلاند، حيث تذهب (٤٪) من ضرائب مبيعات التبغ والخمور وما تُسمّى السلع المشابهة لتمويل وسائل الإعلام العامة، أما النموذج الثالث من التمويل فيوجد في الهند، حيث يمول البرلمان الهندى واحدة من المحطات العامة الصغيرة.

وبعد عرض العوائق الخارجية التى تحول دون تأسيس وسائل الإعلام العامة واستقلاليتها، يمكننا الحديث عن العوائق الداخلية وأهمها الأفكار القديمة والعادات

القديمة والرقابة الذاتية لدى القائمين بالاتصال، ويتمثل حل هذه المشكلة في خلق وسيلة إعلامية جديدة مختلفة، كما هو الحال في تايلاند أو الهند، وضخ دماء جديدة في وسائل الإعلام الحكومية الموجودة، وقد نجحت هذه التجربة في منغوليا، حيث نجحت الدماء الجديدة في إنجاح تجربة جديدة في الكتابة الصحفية، فقد ساعدنا فريقًا من القائمين بالاتصال في الإعلام العام في منغوليا في خلق خطوطها العريضة، وفقًا لتصوراتهم عن الثقافة والمجتمع، وقد نجحت هذه التجربة؛ لأن القائمين عليها لم يتبنوا نموذجًا غريبًا، ولأنهم لم يملكوا المؤسسة الإعلامية، وأنا أؤمن أن الحرية في العمل الصحفي لا بد أن تقوم على إحساس الصحفي بامتلاك المؤسسة الإعلامية، وقدرته على خلق القيم الصحفية التي لا بد أن تأتي وتستنبت داخليًا، لا أن تُستنسخ من الخارج، ويُعدّ نشر ميثاق العمل الإعلامي داخل المؤسسة وخارجها مدخلًا جيدًا للحفاظ على معايير عالية الجودة للعمل الإعلامي؛ لأنها تعطي الناس والمتلقين للمادة الإعلامية الحق في تقييم ومراقبة أداء الإعلام العام، في إطار المعايير التي اتفق عليها المهنيون أنفسهم، كما يستطيع القائمون بالاتصال التصدي إلى أي تدخل من خلال الرجوع إلى هذا الميثاق، ويمكن أيضًا تحقيق المحاسبة من خلال مجالس المشاهدين والتقييمات الرسمية والشكاوى ومراقبة المجتمع المدني والمراقبين، ولا يمكن أن تنجح وسائل الإعلام العامة بدون مضامين ذات جودة عالية، وبدون القدرة على تقديم أفضل البرامج الترفيهية والرياضية والثقافية والأخبارية، وبدون تقديم برامج شيقة وهادفة تستفيد من إمكانات التكنولوجيا الحديثة، وعلى الشباب المصري التواصل على "تويتر"، والمشاركة في المناقشات العامة عن وسائل الإعلام العامة، بما في ذلك استخدام الشبكات الاجتماعية و"يوتيوب".

وقد أصبح تأسيس وسائل الإعلام العامة ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، وفي المنطقة العربية نموذج ناجح لقناة الجزيرة، ما يعنى أنه يمكن تطبيق هذا النموذج بنجاح كبير، وأتصور أن وسائل الإعلام العامة تعامل المشاهد كمواطن وليس كمستهلك يحركها المضمون، الذى يمكن أن تقدمه للمشاهد، وليس ما تستطيع أن تأخذه منه، وهذه فرصة لا يمكن لمصر أن تفوتها، فمصر تحتاج إلى أن تقدم للمشاهد الشعور بالتقدم السياسى والاجتماعى والشعور بالمشاركة والانتها والشفافية والملكية والتحول من الخطاب الواحد إلى خطابات متنوعة.

الإعداد الإعلامى للأمة

تحويل البث الحكومى إلى بث لخدمة المواطن والمجتمع

د. رامى علي
ترجمة: أ. أحمد صقر

مثلت احتجاجات ميدان التحرير والمناطق العمرانية الأخرى لحظة ثورية تميزت بإرجاء مؤقت لتفاعل القوى الفاعلة والانشقاقات الطبقية والطائفية والإقليمية والتنوعية داخل المجتمع المصرى، وكانت العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية من دوافع هذه الاحتجاجات التى كانت بمثابة رفض للعواقب الاجتماعية والثقافية للحياة، فى ظل الحكم المتسلط على الفرد وحقوقه، والتى كانت نتيجته عزل معظم المصريين عن المشاركة السياسية، والتبادل المتكرر فى علاقاتهم مع الدولة ومؤسساتها، عن طريق مجال عام استيعابى، لقد عاش المتظاهرون تجربة سيادة الإحساس بالهدف المشترك، وحرية التعبير، والتسامح واستيعاب الغير فى الفترة من ٢٥ يناير إلى ١١ فبراير ٢٠١١م، ما أدى إلى تغيير محسوس فى المواقف والممارسات المتعلقة بملكية الأماكن العامة وحرية التعبير وحقوقهم فى حشد الجماهير، ويعتقد الكثيرون أن أهم الاحتمالات المبشرة للثورة تكمن فى الأمل أن تؤدى إلى صياغة مختلفة جذرياً لثقافة الأمة والاختلاف والشمولية والمواطنة، ومع ذلك فإن ما يتم تطبيقه حاليًا على اللحظة الثورية من تقديس ثقافى ينم عن التهادى فى تطبيق ممارسات معينة فى العرض يجب النظر إليها بحذر.

إن وضع الإعلام المصرى، سواء ما تملكه الدولة أو ما يملكه القطاع الخاص، يتيح فرصة مواتية لمحاولة النظر فى بعض الخطابات والممارسات التى أدت إلى العزلة

والتعتيم وتشويه صورة قطاعات كبيرة من المجتمع المصرى فى حيز المجال العام، حيث تعاني مصر من قصور كامن فى مجال المشاركة فى الإعلام ونقل الحقائق، ويعود هذا بشكل كبير إلى تبنى منهج الشمولية والاستثناء وأشكال من العرض التى تقوم عليها الأجواء العامة، وبالرغم من التحرر الظاهرى لوسائل الإعلام التى حظيت به مصر فى العقد الماضى إلا أن البث التليفزيونى فى مصر ما زال فى قبضة الدولة من ناحية وزمرة مختارة من التجاريين ورجال الدين من ناحية أخرى، وقد نتج عن ذلك النظام ذى الصبغة الاستباطية الزائفة الذى يفرض الخطاب والتصوير المسموح بهما، تكليس أحاط بمناطق الإنتاج التى تحكم بدورها فى سلوك منتجى هذه الخطابات، كما تحكم فى توقعات الجمهور المحتمل أن يشاهدها، وبالتالى أسهم فى الحفاظ على هذه الأنماط (هودج وكريس، ١٩٨٨م).

وبينما يتواجد كم كبير من النشاط والإنتاج الثقافى داخل الجماهير المتناقضة إلا أن محاولات القضاء على النمذجة والقولبة الراسخة وصيغ العرض والتعبير مازالت تُعتبر خارجة عن المقبول من قِبل نظرة متعالية ومتمركزة، بل ولها صبغة أمنية لكيفية التعامل مع الثقافة، مما أدى إلى إبعاد الجماهير غير المتفقة، واعتبارها نماذج تُعتبر ليست فقط غير شرعية بل سائنة ومهددة، وقد قَدِّم صبرى حافظ أيضًا جيدًا لكيفية تعرض الروائيين المصريين الذين حاولوا التعبير عن الواقع اللغوى والاجتماعى والسياسى المعقد التركيب لهجوم مركز وإدانة من قِبل المؤسسة الثقافية الأدبية (٢٠١٠م)، هذه القراءة مثال جيد لفكرة كون اللغة تُعتبر موقعًا للصراع الاجتماعى والطبقى الذى آمن به "ميخائيل بختين" الذى اعتقد أن القوة الجاذبة للخطابات المتسلطة، التى تمثل قوى التمركز السياسى ومبادئ التوحيد الثقافى والخطاب القومى المهيمن دائمًا ما تكون فى حالة صراع وانفصام مع القوى الجاذبة المهمشة "والخطابات المقنعة فيما بينها" والأنماط الخاصة بالمجاميع الخاضعة فى مجتمع تنحصر معالمه فى الطبقة والسن والدين والجنس والعنصر (ما بين ٦٦-٦٥: ٢٠١١م).

ولا تنحصر هذه التناحرات على المواجهات النصية، ولكن تتخطاها إلى الممارسات الثقافية، ويظهر هذا عادة فى الاحتفال بالموالد، وكيف تعرضت هذه العادة إلى ضغوط عديدة من قِبل الدولة، ومن قِبل التيارات الدينية المحافظة التى استعملت تفسيرًا

خشناً للمدنية والمبادئ الإصلاحية التى تهدف إلى تقليص هذه العادات عن طريق تجنيد السلطة السياسية الدينية التى تقيس احتفالات الموالد بمعايير جمالية تبيح معارضتها بلدياً فى إطار النظافة والقذارة والنظام والفوضى والهدوء والضوضاء (شيلك ٥٥٠: ٢٠٠٨م)، أو نسبة إلى التفسيرات الدينية المحافظة التى ترى هذه الممارسات فى إطار البدع أو الشرك ... ومن خلال الإطار السياسى والقانونى الذى يأخذ دور الفاصل فى المسائل الأخلاقية العامة وآداب السلوك، فهذه التركيبة تنذر بالسوء أكثر من كونها مسألة سياسة التذوق أو عقلية ثقافية، فهى فى الواقع تمثل تناحر طبقى وانعدام تسامح عميق تجاه الاختلاف ودليل قوى على القوة المادية للخطاب.

إن حرية مساءلة وتحدى الأنماط المتمركزة وطرق تمثيل الجنس والسن والمناطق والطاعة والتقوى والطبقة والاحترام والوطنية يتم مراقبتها وتنظيمها بشدة فى مصر، مما نتج عنه منطق استطرادى للإخضاع التى ينتج تكرارها" (بتلر، ١٩٩٠ - ١٩٩٣م). وعن طريق التكرار الأسلوبى للحديث ولغة الجسم وقدرة الفهم الاجتماعى والشرعية فى مصر تم إدراجها وفرضها، وخلال هذا الإجراء تمت التسوية السطحية للتشابك المعقد للحكم الذاتى والمجتمع، بحيث جعلها متمشية مع تبسيط مفرد، ولكنه يعتمد على استعارات وأنماط لغوية متسلطة، وأكثر ما فيها عنفاً فى اعتقادى هى فكرة الشخصية المصرية التى يجرى استعملها كوقود للوطنية المفرطة المرتكزة على العنصر من ناحية، ومن ناحية أخرى فهى تفرض استيعاب المجتمع.

إن الشخصية المصرية أصبحت من آليات القوة، وفرض السطوة الحكومية، وتكوين نوعاً من الفهم المحتوم البيولوجى للمجتمع المصرى، بحيث يتم إنتاج أنواع معينة من النساء والرجال تبعاً لأفكار ثابتة عن المواطنة والصلة والجنس والطبقة والدين والطبقات الاجتماعية، وتبرهن ليلى أبولغد (٢٠٠٥م) بالأمثلة بوضوح الدور الرئيسى الذى تلعبه وسائل الإعلام والصناعات الثقافية - وبالأخص المسلسلات التى تعمل كآليات تربوية وطنية - فى إعادة إنتاج المواطن المصرى الأصيل. ويشير "ترتوسيه" إلى الطريقة التى يتبعها هذا التناول التعليمى للفنون والثقافة فى الخلط ما بين ما هو قومى وبما هو ثقافى، ويُقدّم كما لو كان يغذى بملقعة صورة المصرى "الحقيقى" كمواطن صالح ومسلم تقى (٩: ٢٠١٠م). هذا الخطاب بمرجعه الذاتى

يغذى هذا النهج من الإنتاج في القطاع الحكومي الذى تُجرى فيه الحوارات والمناظر والتمثيل المبالغ فى تبسيطها وتسهيلها كى تجذب جمهور المشاهدين البسطاء الذين يستمتعون بمثل هذه الأنواع البلاغية وشبه الواقعية.

إن أساليب الإنتاج والنقل هذه لا تسهم فقط فى إنتاج درامى مفتقر، ولكنها تؤدى أيضاً إلى حرمان قطاعات كبيرة من المجتمع المصرى من البروز أو يتم إظهارها بشكل سيئ فى الفضاء القومى العام، ويُعتبر أهل الريف البالغ عددهم (٤٧.٥) مليون نسمة خير مثال لهذا. فبينما يمثل أهل الريف أكثر من نصف سكان مصر، إلا أنه من النادر أن يظهر الريف وأهله على قنوات التلفزيون القومية أو الخاصة إلا بالصورة النمطية غير الواقعية نفسها فى المسلسلات أو فى إعلانات الصابون السائل واللوازم المنزلية، وقلما يقوم ممثل ريفى بدور الريفى فى المسلسلات، وكأن الريفى لا وجود له أصلاً، وعادةً ما يجرى تمثيلهم على أنهم بلهاء يتصرفون بدافع الشرف والعنف والأبوية على حسب ما يراه كتاب السيناريوهات أو الممثلون من أبناء المدن والذين يظهرون "الصعيدى" على منوال إظهار الفلاح، فيما عدا إضافة بعض ملامح التأخر والإيمان بدور الأب، وحتى بعد قيام الثورة لا يمكن تصور إخراج برنامج أسبوعياً عن حياة الريف على القناة الأولى، حيث يقوم بتقديمه مذيع أو مذيعه من الريف بلهجة ريفية دون اعتذار عن اللهجة، وكأنها كل شىء ريفى يُعتبر فظاً ومن الدرجة الثانية.

ولا يحظى أهل النوبة وبدو سيناء وسكان الصحراء الشرقية والغربية بأحسن مما يحظى به الفلاح المصرى، فمن النادر أن يهتم بهم أحد، فيما عدا الإشارة العابرة إليهم فى أخبار التلفزيون الحكومي، حيث يتم الإشارة إلى بعض طلباتهم السياسية والاقتصادية بغموض ينم عن عدم التصديق، وبعد سنوات من التعامل معهم فى هذا المجال العام المغاير للواقع يمكن أن نتلمس العذر لمن يعتقد أن هذه المجموعات من المواطنين ليس لهم مكان فى الإحساس الثقافى للأمة، فلا يوجد لهم موسيقى أو شعر أو ثقافة شعبية ولا تاريخ ولا حتى أى مستقبل يمكن تقاسمه مع باقى المجتمع، وبالرغم من أن بعض الإعلانات تستهدفهم كشريحة استهلاكية أو تعلن عنهم كمصدر جذب سياحى فمن النادر احترام حقهم فى مجال البث العام، أما الجماعات الدينية مثلاً كالمسيحيين والبهايين والشيعية فنصيبهم يقتصر على المناقشات التى تعامل ثقافة

ووحدة وأمن الوطن كموضوع متشابك، وحيث يتم تبادل أمثلة الانسجام والتوافق الدينى بين ضيوف ومضيفى هذه الحلقات النقاشية مع الاستمرار فى الإصرار على أن الطائفية أو التحيز والتعصب لا وجود لها بشكل منتظم أو هيكلى فى مصر.

وهذا الإهمال المتوطن للتعدد الإقليمى والعرقى والدينى على التليفزيون لا يطابقه إلا تجاهل تركيبة الطبقات والفقر داخل مصر، ويعيش ملايين الفقراء فى مساكن المناطق العشوائية المنتشرة داخل القاهرة وحولها والمدن الأخرى، بلا أية خدمات حكومية، وبلا احتياجاتهم الأساسية كالمياه والصرف الصحى، ومع ذلك تجاهلتها التسع عشرة قناة الحكومية، وفى السنوات الأخيرة ظهر برنامج واحد فقط يقدمه عمرو الليثى على قناة القطاع الخاص "دريم"، وهدف البرنامج استقصاء ونقل الحقائق الشنيعة عن الحرمان ونقص الخدمات لهؤلاء الناس إلى المشاهدين. ومن الواضح أنه يوجد تقليد تليفزيونى بمعاملة العديد من الموضوعات فى إطار أحادى الأضلاع، يحصرهم فى هذا الإطار المتجول، ولتفادى سوء الفهم دعنى أكرر أننى لا أقترح أن يُعامل هؤلاء المهمشون بالصدقة والإحسان من جانب التليفزيون الخاص أو العام أو أن تندمج مصر فى عملية حصر سياسى للشخصية، مما قد ينتج عنه وضع المزيد من الإطارات فى ضوء المشاكل السياسية والاقتصادية للدولة، ولكن البديل هو العمل على إيجاد توازن يعيد عمل برامج التليفزيون الخاص والعام والمحلى، بما يجعلها تعكس النبض النشط والإبداع الاجتماعى والثقافى لهذه المجموعات وضمان ضمهم إلى تليفزيون الأمة الواجب تقاسمه.

وربما يتصرف "تليفزيون الدولة" بما يناسب اسمه فى كونه من النادر أن يعكس مصر أو يعكس شعبها أو ثقافتها، حتى بعد سقوط نظام مبارك، قدر ما يعكس احتياجات العلاقات العامة للمجلس العسكرى والحكومة الانتقالية، وما زالت برامج النشرات الإخبارية وبرامج الشؤون الجارية تفتقر إلى الخيال، مما يجعلها غير جذابة، وما زالت هذه الوسائل تتصرف فى حدود احترام السلطة والوطنية غير الناضجة، وما تبقى من برامج تبثها قنوات اتحاد الإذاعة والتليفزيون، أصبحت مشلولة بسبب المشاكل الاقتصادية والمؤسسية، ولم تكن هناك أية ضمانات مصاحبة

لإلغاء وزارة الإعلام، مما قد يحقق التغيير الجذرى فى الهدف والثقافة المؤسسية فى اتحاد الإذاعة والتلفزيون، هذا فى الوقت الذى يحتاج فيه المصريون بشكل ملح إلى خدمة بث عامة عالية الجودة، ذلك أن جوهر البث لخدمة المواطن يرتكز على مسؤوليتها فى عرض الثقافات المختلفة، وعرض مشاكل كافة قطاعات الأمة، بشرط ألا تقوم بذلك بطريقة الاستثناء أو المركزية أو دواعى الأمن.

وتطرح الثورة عددًا من الأسئلة حول الدولة المصرية ومستقبلها التأسيسى والتشريعى، والتى بدورها تثير أسئلة حول العلاقة بين الظروف الثقافية العامة الحالية وإعادة تركيب الدولة فى أعقاب اللحظة الثورية، فمثلاً متى تبدأ القيم الثقافية والممارسات والمعايير الاجتماعية وطرق العرض المهيمنة فى تقييد الحريات الأساسية، وصيغ التعبير للمجموعات والذاتيات المتباينة داخل المجتمع، والمهم أن بث الخدمة العامة يتيح عرضًا متوازنًا لقضايا المواطن أياً كان موقعه فى أسوان أو سيناء أو سوهاج أو الأسكندرية، على أساس أن للجميع نفسها الأهمية كالقاهرة، ويعطى التلفزيون إحساسًا بالانتماء للمجتمع والنفس، ومن المهم ألا تختفى المجموعات المهمشة، وقد يلجأ البعض إلى التعبير عن الحيلة والحذر من أن يكون وراء مثل هذا السؤال صيغة شريرة للاستعمار الثقافى والاستشراق، ومع ذلك يجب أن نكون مدركين بالدرجة نفسها أنه لا يجب أن نتبع قواعد الاستشراق أو نثق أكثر من اللازم فى نسبية الثقافة، بحيث نفى عمومية التغيير الثقافى فى كافة السياقات، حيث يتم الحصول على الحقوق والاعتراف بوجودنا متضمنًا فى التشريع، وأن العنصرية والتحيز واتباع التعصب الجنسى أو الإقليمى أو الطبقي من سمات المجتمع المصرى، وفى سياق آخر تم حمايتها بالتشريع، وفى الوقت نفسه فهى متأصلة فى الرصيد والتركيبات الثقافية، والتى يمكن رصدتها فى كل مكان، وقد اصطبغت بالأصالة والمحورية والتقديس، ومازلنا نقابل التحدى بأن اللحظة الثورية خلقت توقعًا بأن ترتيب المؤسسات وأشكال الاهتمام والمشاركة والممارسات التمثيلية سيتم تحقيقها داخل الفضاء العام، والذى سيوفى بالتوقعات الثقافية المرجوة من ثورة مصر... (على الرغم من أن إيمان المحرر بحق المؤلف فى التعبير على النحو المشار إليه سلفًا، إلا أن إطلاق هذا الحكم فى رأينا بدون

سند من الواقع يبرره لا يعكس رؤية دقيقة لتسامح المصرى وتحضره وعراقته: (المحرر).

وحتى الآن وبعد أسابيع من سقوط النظام، تم ترك مشروع التعريف الإعلامى لإعادة بناء الأمة بعد الثورة على أسس جديدة ومبدعة للقطاع الخاص فقط، وفي هذا الصدد فمن الجدير بالذكر قناة "أون تى فى" التى باشرت حملاتها الإعلامية حسنة التدبير لنشر المعلومات العامة عن السياسة والمشاركة السياسية والمسئولية المدنية، ولا يجب أن يغيب عنا أن دور "أون تى فى" الجدير بالثناء يُعتبر مثلاً استثنائياً فى كونه لا يسعى للربح أو جذب الإعلانات، كما هو الحال فى باقى القنوات الخاصة فى مصر، ولهذا وجب التنويه لأهمية أن يكون للقنوات الفضائية دور فى خدمة المواطن، وقد أوضحت "إيليسيسر" (٢٠١٠م) أن تحرير وسائل الإعلام فى مصر نتج عنه عدد متزايد من القنوات الدينية ومواقع الإنترنت لكل من المسلمين والمسيحيين، مما أدى فى أغلب الأحيان إلى المزيد من التربص والعداء والتعصب والتمييز وقد غابت الأفكار والمصالح والآمال المشتركة بين المسلمين والأقباط فى هذه القنوات الفضائية ومواقع الإنترنت (إيليسيسر، ١٤٧: ٢٠١٠م).

فرفع القيود والتحرير قد يؤدى إلى وصول المزيد من البث لأفراد أكثر من جماعات المصلحة الواحدة بلا مساهمة فى التعريف الإعلامى للدولة بعد الثورة، ولهذا يقع على عاتق خدمات البث للمواطن العمل على تلبية احتياجات المشاركة فى هذا المجال، بهدف الرقى بالمصالح والقيم المشتركة، بحيث تحقق اتجاه عام قوى يمتاز بصفة الشمول، وبينما قد يتطلب هذا إعادة بناء مؤسسى وقانونى ينتج عنه تحويل إذاعات الدولة إلى إذاعات فى خدمة الشعب، كما سيمثل هذا تحويلاً جذرياً فى كيفية رؤية مصر لنفسها وكيفية عرض صورتها على الآخرين، وسيكون هذا تحوُّلاً كاملاً من الخطابات وأساليب الإنتاج والعرض، والتى كانت مسئولة عن حرمان الكثيرين بسبب التجاهل والتبسيط واتخاذ مواقف التفضل، مما أدى فى النهاية إلى إحداث التشقق والرؤية الطبقيّة الثقافية للأمة، فاللحظة الثورية تتطلب رؤية جديدة للمستقبل، وليست هذه بالمهمة الهينة، نظراً لتغلغل هذه المظاهر فى التركيبة الاجتماعية التى سادت فى الماضى.

وإن صدى كلمات الشيخ إمام "يا مصر عودى زى زمان" التى ترددت فى ميدان التحرير، والآن تتردد على موجات قنوات الأقمار الصناعية ما هى إلا برهان على التوق والحنين لماضي مغلف بالرومانسية والخيال، وهو فى الغالب معوق لمحاولات فهم الحاضر وتصوير المستقبل ... وبالرغم من أن الحنين للماضى فى لحظات الكوارث ليس نادرًا أبدًا أو مقتصرًا على مصر أو العالم العربى، إلا أن ثورة مصر بالتأكيد لن تحقق ثمارها بأن "نتنظر فى المستقبل كى يأتى الماضى (صبيحة الخمير، ١٩٩٣م).

REFERENCES

- 1- Abu-Lughod, L., 2005. *Dramas of Nationhood: The Politics of Television in Egypt* 1st ed., University Of Chicago Press.
- 2- Eisenlohr, P., 2011. The anthropology of media and the question of ethnic and religious pluralism. *Social Anthropology*, 19(1), pp.40-55.
- 3- Elsässer, S., 2010. Press Liberalization, the New Media, and the 'Coptic Question': Muslim–
- 4- Coptic Relations in Egypt in a Changing Media Landscape. *Middle Eastern Studies*, 46 (1), p.131.
- 5- Hafez, S., 2010. The New Egyptian Novel. *New Left Review*, 64(July-August). Available at: <http://newleftreview.org/?page=article&view=2851> [Accessed April 14, 2011].
- 6- Khemir, S., 1993. *Waiting in the Future for the Past to Come*, Quartet Books.
- 7- Maybin, S., 2001. Language Struggle and Voice: The Bakhtin/Volisinov writings. In P. M. Wetherell, D. S. Taylor, & D. S. J. Yates, eds. *Discourse Theory and Practice: A Reader*. Sage Publications Ltd.
- 8- Schielke, S., 2008. Policing ambiguity: Muslim saints-day festivals and the moral geography of public space in Egypt. *American Ethnologist*, 35(4), pp.539-552.
- 9- Tartoussieh, K., 2009. Islam, media, and cultural policy: a preliminary investigation.
- 10- *International Journal of Cultural Policy*, 15(2), p.171.

مؤشرات اليونسكو لتطوير وسائل الإعلام وتنميتها

Marius Lukosiunas

ترجمة أ.د. بسيوني حمادة

وأ. أمل السيد حمادة

تقع مؤشرات تطوير الإعلام في القلب من رسالة "اليونسكو" ودورها لدعم حرية التعبير وحرية الصحافة، وتمثل مؤشرات تطوير وسائل الإعلام في مجملها أداة جيدة لإجراء البحوث المعنية بتقييم أداء وسائل الإعلام، ذلك أن تقييم الأداء الإعلامى سوف يقود حتماً إلى نوعية التوصيات التى يؤيدها الواقع والتى يمكن أن تقود إلى بناء إعلام متحرر ومستقل وتعددى، وفي الوقت نفسه تسمح هذه المؤشرات برؤية جوانب القوة والتطوير الإعلامى على نطاق أوسع.

إن القيمة النهائية لهذه المؤشرات تكمن في بيان الدور الحقيقى لوسائل الإعلام في التحول الديمقراطي، وأيضاً في تحقيق التنمية، فضلاً عن كشفها لنوعية السياسات الإعلامية التى يجب اتباعها وتبنيها لإطلاق الطاقات الفاعلة للإعلام في المجتمع، وكيفية التعامل مع هذه السياسات، ومن ناحية أخرى تسمح مؤشرات تنمية وسائل الإعلام "لليونسكو" بشرح الكيفية التى يمكن بها إصلاح وسائل الإعلام وتنميتها وفقاً لمعايير دولية وواقع محلي، وثالثاً تطرح المؤشرات حلولاً محلية، حيث ترفض الحلول الدولية المستوردة؛ لأنها في الواقع ليست إلا أداة أو آلية لتقييم الواقع الإعلامى في مجتمع بعينه يراد لوسائله الإعلامية التطوير والتنمية، ومن ثم لا تخرج عن كونها أسلوب يتم تطبيقه محلياً، والتصديق عليه محلياً، ونتائجه تمثل ملكاً خاصاً للدولة والمجتمع المحلى.

ومؤشرات تنمية وسائل الإعلام هي مبادرة نالت دعم واعتراف المجتمع الدولي، وفى عام ٢٠٠٦م بدأت "اليونسكو" برنامجاً دولياً لتنمية الاتصال بهدف وضع مجموعة من المؤشرات التى يمكن استخدامها لتقييم الإعلام على المستوى القومى، وعلى مدار عامين من عمليات التشاور والتباحث شارك فيها مجموعة متنوعة من الخبراء والمنظمات من دول العالم المختلفة، تمت الموافقة بالإجماع على المؤشرات الخاصة بتقييم وتطوير وسائل الإعلام فى الجلسة رقم (٢٦) لعام ٢٠٠٨م لمجلس "اليونسكو" ما بين الحكومات.

ومنذ عام ٢٠٠٨م حظيت مؤشرات "اليونسكو" لتقييم وسائل الإعلام وتطويره باعتراف عالمى بين وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها ومؤسسات التنمية المختلفة، ومؤسسات المجتمع المدنى والهيئات غير الحكومية، وهى متاحة الآن فى تسع لغات عالمية، وبمرور الوقت يتزايد عدد الدول التى تستفيد من هذه المؤشرات وتستخدمها فى تطوير وسائل إعلامها القومية، كما أُجريت الدراسات فى عدد من الدول منها بوتان والبرازيل وكرواتيا والأكوادور ومالاديف وموريتانيا وموزمبيق ونيبال.

وتعتمد مبادرة "اليونسكو" لمؤشرات تنمية وسائل الإعلام على عدد من المبادرات التى أطلقتها "اليونسكو" فى هذا الشأن من قبل، والتى بُنيت على مجموعة متنوعة من المناهج، والمبادرة الحالية لا تسند إلى منهج بعينه، بقدر توظيفها وتكييفها لمدخل ومصنوفة متكاملة لتطوير المؤشرات التى ترتبط بالبيئة المحلية وطبيعة وسائل الإعلام الخاضعة للدراسة.

وعلى المستوى الإجرائى يمكن القول بأن مؤشرات تنمية وسائل الإعلام تقوم على خمسة مبادئ لفئات تنمية وسائل الإعلام، تنقسم كل فئة إلى عدد من القضايا الفرعية، وتتضمن كل فئة السياق العام لوسائل الإعلام والقضايا الرئيسية، كما تشمل كل فئة على عدد من المؤشرات والمؤشرات الفرعية، على أن يتضمن كل مؤشر أساليب محددة لقياسه والتحقق منه، فضلاً عن مصادر المعلومات الدولية، سواء أكانت متاحة على الإنترنت أو غيرها من مصادر المعلومات، وهى بالطبع أى مصادر للمعلومات ليست شاملة وكلية.

الفئات الخمس الأساسية لتقييم وتنمية وسائل الإعلام:

الفئة الأولى: نظام التشريعات الذى يضمن حرية التعبير والتعددية الإعلامية وتنوع وسائل الإعلام.

الفئة الثانية: تنوع وتعدد وسائل الإعلام وشفافية الملكية الإعلامية.

الفئة الثالثة: وسائل الإعلام كمنتدى للديمقراطية.

الفئة الرابعة: بناء المهارات المهنية والمؤسسات المعاونة لدعم التعدد والتنوع الإعلامى.

الفئة الخامسة: كفاية وكفاءة البنية التحتية الإعلامية الداعمة للإعلام المستقل والمتعدد.

نماذج للمؤشرات الخاصة بفئة الإطار القانونى وإطار السياسة الإعلامية:

١- ضمان حرية وسائل الإعلام فى الإطار القانونى السائد فى المجتمع وفى الممارسة الإعلامية، ويتعلق هذا المؤشر بوجود ضمانات حقيقية فى الدستور تضمن وتؤكد حرية التعبير، بالإضافة إلى تصديق الدولة على الاتفاقيات والالتزامات الدولية فى هذا المجال، مع غياب الاستثناءات، ومع سيادة وعى عام بهذه الحقوق وممارستها، بالإضافة إلى وجود الأدوات والهيئات التى تمكن من وضع هذا المؤشر موضع التطبيق.

٢- الحق فى الوصول للمعلومات يضمنه القانون وتعززه الممارسة، ويتعلق هذا المؤشر بوجود ضمانات قانونية ودستورية تمكن من ممارسة هذا الحق، فضلاً عن تصديق الدولة على الاتفاقيات والالتزامات الدولية ذات الصلة بدون استثناءات مهمة، إلى جانب سيادة الوعى العام بهذا الحق وممارسة الجمهور له بدون قيود، هذا إلى جانب الممارسة الفعلية لنشر المعلومات وتداولها من قبل المؤسسات الرسمية فى الدولة، سواء كمبادرة منها أو بناء على طلب الجمهور، مع وجود آليات مستقلة لتلقى الشكاوى فى هذا الشأن، وحد أدنى من القيود على الشأن الخاص بما يسمح بتداول المعلومات للجمهور.

٣- استقلال السياسة التحريرية وضمن هذا الاستقلال على مستوى القانون

وتعزيز ممارسته في أرض الواقع، ومن الآليات الإجرائية التي تقيس هذا المؤشر غياب أى التزام على القائم بالاتصال لتخصيص وقت بعينه للحكومة ونشاطها، وغياب تأثير المؤسسات الحكومية ورأس المال في المؤسسات الإعلامية أو محاولات تأثيرها، إلى جانب ابتعاد ممثلى الحكومة عن التأثير في السياسة التحريرية أو المضمون الإعلامى، خاصة أوقات الأزمات والطوارئ.

٤- ضمان حق الصحفيين لحماية مصادرهم على المستوى القانونى والواقعى، بحيث تدعمه شواهد الممارسة الإعلامية، للدرجة التي لا يخشى معها الصحفي من الاحتفاظ بسرية مصادره على حياته أو مستقبله المهني.

٥- مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات العامة في صياغة السياسة الإعلامية في المجتمع، ومن أهم أدوات قياس هذا المؤشر تمكين الحكومة لمؤسسات المجتمع المدني من المشاركة الفعالة في صياغة ووضع السياسة التحريرية والتشريعات الخاصة بوسائل الإعلام.

النتائج:

يساعد هذا التقييم في توفير مصادر المعلومات الأساسية ذات الصلة بوسائل الإعلام المصرية للمهتمين بعملية التحول الإعلامى، وتشمل هذه المعلومات كل ما يتعلق بالوضع الحالى للإعلام المصرى، ونتائج الدراسات الدولية والإحصاءات ذات الصلة، والإطار القانونى والتشريعى ... إلخ.

كما يقدم هذا التقييم المعلومات ذات الصلة بالمؤشرات الخمسين الخاصة بتقييم وسائل الإعلام وتطويرها، وكذا المؤشرات الفرعية، والأهم أنه يسمح بتوفير الفجوات المعلوماتية، أى جوانب النقص القائمة، وكذلك القضايا التي يجب التعامل معها، وبصفة عامة يقود التقييم إلى دراسة الوضع الحالى برمته، ما يسمح بالتطوير المنشود للإعلام المصرى.

الصالح العام فى عصر الاتصالات والإنترنت

Dr. Maria Michalis

ترجمة: أ. د. حنان جنيد

و.أ. إيمان سليمان

تسعى هذه الورقة إلى دراسة الكيفية التى يتحقق بها الصالح العام فى علاقته بالإنترنت والاتصالات اللاسلكية، كما تهدف إلى بيان العلاقة العضوية بين الإنترنت والاتصالات اللاسلكية من جانب والتداخل بينهما والمصلحة العامة من جانب آخر، فالوصول للإنترنت والمكونات المادية للاتصال وتحقيق الصالح العام كلها متغيرات متداخلة ومتكاملة إلى حد كبير، وكذلك مدى سهولة اقتناء المكونات المادية (البنى التحتية) المواكبة لتطور الاتصالات وسهولة الوصول للمحتوى المعلوماتى، وأخيرًا المهارات اللازمة للأفراد للتفاعل مع تكنولوجيا الاتصال والإنترنت لا يمكن أن تعيش بمعزل عن بعضها البعض.

وترى الدراسة أن السيناريو الأمثل للاتصال فى عصر تكنولوجيا المعلومات والإنترنت يتمثل فى قدرة كل فرد فى أى مكان من الوصول لأية معلومة أو خدمة، بغض النظر عن انتزاعه المكانى أو الزمانى.

ويبقى السؤال لماذا الاهتمام بوسائل تكنولوجيا المعلومات الحديثة والإنترنت فى الوقت الراهن تحديدًا؟ وتكمن الإجابة فى الأهمية الكبيرة التى اكتسبتها هذه الوسائل، بما تسهم به فى دعم حركة النمو الاقتصادى، وتعزيز التماسك الاجتماعى والتنوع الثقافى وتحقيق العدالة ودعم المشاركة السياسية.

وباختصار يمكن القول إنه على الرغم من الفوائد المتعاظمة لتكنولوجيا الاتصال

الحديثة، إلا أنها لا تمثل حلاً سحرياً لمشاكل المجتمعات المعاصرة، ولكنها مجرد وسيلة مساعدة، فعلى سبيل المثال تستطيع وسائل الاتصال الحديثة المساعدة في دعم عملية التحول الديمقراطي، ولكنها ليست كافية في حد ذاتها لإحداث التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهي ليست أكثر من مجرد وسيط يسهل عملية التغير، وبعبارة أخرى يمكن القول إن التحولات الكبيرة والجذرية في المجتمعات المعاصرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية المختلفة تعزز بعضها البعض في إطار عمليات التحول الديمقراطي الشامل.

ولا تنبع أهمية تكنولوجيا الاتصال الحديثة — بما فيها الإنترنت — فقط من كونها تحدث نموًا اقتصاديًا كبيرًا في بنائها التحتية من خلال التوسع في تطوير إمكاناتها المادية أو تحسين المضمون والمهارات، ولكن يأتي الجانب الأكبر من هذه الأهمية في إسهامها في تحقيق النمو لقطاعات اقتصادية أخرى، هذا بالإضافة إلى قدرة الاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت على تعزيز التماسك الاجتماعي (وكمثال على ذلك الحكومة الإلكترونية، والتعليم عن بعد، وتقديم الخدمات الصحية عن بعد أو ما يُعرف بالتطبيب عن بعد)، وتحقيق التنوع الثقافي، وخاصةً أن الإنترنت يُستخدم من قِبل مستخدمي الشبكة العاديين دون الحاجة إلى أخذ موافقة من مشغلي الشبكة في هذه الدولة أو تلك، وأخيرًا وليس آخرًا وبما أن الإنترنت قد أصبح جزءًا أساسيًا من حياتنا اليومية؛ حيث نستخدمه للحصول على المعلومات والتطبيقات والخدمات والمضامين المختلفة، فإنه أيضًا يؤدي إلى تدعيم مفاهيم المواطنة والمدنية وحقوق الإنسان، مثل "الحق في حرية التعبير، والمشاركة السياسية والاجتماعية، وذلك من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، خلاصة القول إن أهمية الاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت ليست اقتصادية فقط ولكنها أيضًا أهمية ذات أبعاد سياسية وثقافية.

ولجنى الفوائد المحتملة على النحو السابق عرضه فإن صناعات السياسات في الدول المختلفة بحاجة إلى التركيز على العمل في ثلاثة مجالات رئيسية ومترابطة من أجل تحقيق هذا السيناريو المثالي المعنى بـ (كل الأفراد وكل الأشياء وفي أي مكان)؛ حيث تتحدد هذه المجالات في:

- ١- الوصول إلى مستويات ملائمة للبنى التحتية (جانب الإمداد والتوفير).
 - ٢- سهولة الوصول إلى المحتوى والخدمات والتطبيقات (جانب الحاجة المجتمعية).
 - ٣- دعم مهارات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ومحو الأمية الرقمية.
- وهو ما سيتم عرضه في الآتي:

بشكل عام يرتبط تحقيق المصلحة العامة من خلال الاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت بمجموعة متنوعة من العناصر هي: التوسع في الهياكل المادية والبنى التحتية للشبكة، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على هذه الخدمات، فضلاً عن تحديث البنية التحتية لتحسين مستوى الخدمة، وزيادة كفاءة السوق، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار للمستهلك، ودعم عملية الابتكار، بما يؤدي إلى تجدد العروض التي تُتاح للمستهلك، ومن ثم نصل للمحصلة النهائية المتمثلة في توفير أفضل قيمة للمنتج المقدم للمستهلك.

ويحتاج صُنَّاع السياسات - أيضًا - إلى وضع أولويات واضحة واقعية، بحيث تكون نقطة البداية فيها هي احتياجات المستخدمين، بما يؤدي في النهاية إلى تحديد خصائص واحتياجات المجتمع بشكل عام، ولكن ما هي الوسائل التي يمكن استخدامها لتحقيق تلك الأهداف التي تخدم المصلحة العامة في النهاية؟ يستعين صُنَّاع السياسات في جميع أنحاء العالم ثلاث أدوات أساسية تستهدف تحقيق الصالح العام في نهاية المطاف، وهي كالتالي: تحرير السوق (بمعنى توفير عنصر المنافسة)، وتخصيص الشركات الرئيسية المزودة لخدمات الاتصالات والتي تحتكرها الدولة، وأخيرًا التنظيم، ويتوقف نجاح نظام إصلاح أسواق تكنولوجيا المعلومات بشكل عام على الإصلاح التنظيمي، فلا يكفي أن نقول - مثلاً - إن السوق مفتوحة، ولكن يجب أن تكون هناك بيئة داعمة ومواتية في إطار تنظيمي أعم، يدعم تسهيل ونجاح إصلاحات السوق في الممارسة العملية، وحتى نبدأ في وضع إطار تنظيمي جيد فإن الأمر يعتمد على ثلاثة عناصر هي: الاستقلال، والموارد المتاحة والكافية، سواء أكانت تلك الموارد بشرية أو مالية، ومدى وجود هيكل تنظيمي واضح ومحدد وغير بيروقراطي، فضلاً

عن كونه هيكلًا ونظامًا متناسقًا ومستقرًا، كوجود معايير واضحة ومتسقة لمنح تراخيص التشغيل مثلاً.

ويحتاج صنّاع السياسات — كذلك — إلى وضع أهداف واقعية، ولكن الأهم من ذلك هو توفير حوافز لتشجيع رجال الأعمال على تلبية هذه الأهداف، بما يسمح في النهاية بتحقيق عائد معقول على الاستثمار بشكل عام، وهذا يعنى أن سياسة التنظيم لا يجب أن تكون مجرد عصا فقط، ولكن جزرة أيضًا وفي الوقت نفسه؛ فالآلية التنظيمية التي تحدد للشركة سعر المنتج — مثلاً — يجب أن تضمن للشركة في الوقت نفسه نسبة مكتسبة من الأرباح تتزايد بزيادة الكفاءات العاملة في تلك الشركة ... وهكذا، وعملية التنظيم ليست مجرد عملية جامدة، ولكنها تتطور استجابة لتغيرات السوق والتطورات التكنولوجية.

وعند صياغة الآليات التنظيمية ينبغي الحرص أيضًا على إحداث توافق بين حقوق والتزامات الجهات الفاعلة في السوق، وبالتالي إذا حصلت شركة أو أكثر على حقوق خاصة (مثل حقوق الاحتكار أو الحصول على الموارد النادرة كترددات البث الإذاعي مثلاً، فإنه يجب أن تكون هناك فوائد واضحة للمجتمع من ذلك، كما يجب تحديد الإطار الزمني لتحقيق تلك المنافع. وهكذا يجب على صانعي السياسات والمخططين أن يشرحوا تلك الفوائد وإمكانية تحقيقها في ظل الظروف المختلفة، وكذلك إمكانية إلغاء الحقوق التي منحت لتلك الشركات إذا ما تراخت في تحقيق هذه المنافع للمجتمع.

الوصول إلى مستويات مناسبة من البنى التحتية (شق الإمداد والتوفير):

يحتاج صنّاع السياسات والمنظمون من أجل تعزيز المنافسة في السوق وتدعيم عملية الاستثمار في الشبكات الاتصالية إلى تحديد مدى ونوع المنافسة التي يتحملها المجتمع، والأمر الأهم هنا هو أن الازدواجية في التسهيلات المعطاه للشركات أثناء المنافسة تؤدي إلى إهدار للموارد، وتُعتبر هذه القاعدة من القواعد الأساسية التي تحقق التوازن بين التسهيلات والموارد المتاحة لكل شركة وهو ما يختلف من بلد لآخرى.

ويشير مصطلح "العالمية" إلى معنيين؛ أولهما هو (universal access)، والذي يعنى

سهولة وصول الجمهور بشكل عام إلى الاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت في الأماكن العامة مثل المكتبات العامة والهواتف العامة.

أما المعنى الثانى فهو ذلك الذى يُعنى بالخدمة الشاملة (universal service)، والتي تشير إلى إمكانية وصول أى فرد، فى أى منزل إلى خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت مثل استخدام الأفراد للتليفون المحمول.

وفى كلتا الحالتين فإن تحقيق مفهوم العالمية يعتمد على ثلاثة عوامل أساسية هى: مدى توفر الخدمة عند احتياج المواطنين لها، وما يرتبط بذلك من ضرورة توافر البنية التحتية لتقديم الخدمة، وسهولة وصول الجمهور بالكامل إلى الخدمة بغض النظر عن سماته أو ظروفه (الموقع أو النوع أو العمر أو اللغة أو الإعاقة ... إلخ)، ثم العامل الثالث والأهم هو مدى قدرة الجمهور بالكامل على تحمل تكاليف الخدمة، ويشمل هذا العامل أشكالاً مختلفة للدفع، مثل الدفع الفوري أو عن طريق بطاقات الائتمان، والدفع السابق أو اللاحق للحصول على الخدمة، أو أسلوب الاستخدام العادل أو المنخفض ... إلخ)، وقد اعتمدت التنمية سبيلاً رئيسياً فى العديد من البلدان فى جميع أنحاء العالم، على اختلاف خصائصها واختلاف المرحلة التى تمر بها، واحدة أو أكثر من الوسائل التالية لتعزيز مفهوم العالمية: المنافسة، والالتزامات التمهيدية للشبكة، وتشجيع الوسائل التكنولوجية الحديثة خاصة اللاسلكية منها^(١) وإعداد صندوق الخدمة الشاملة، وشركات القطاعين العام والخاص، وكذلك الممارسات التجارية الجديدة (أو ما تُسمى بالحلول القائمة على السوق)، مثل البطاقات المدفوعة مسبقاً، والتي تسمح للمستهلكين بالتحكم فى مدى استهلاكهم، إلا أن المجال هنا لا يتسع لمناقشة كل وسيلة على حدة، ولكن يكفى القول بأن القائمة تطول بما يعنى أن المهمة صعبة، ولكنها ليست مستحيلة.

سهولة الوصول إلى المحتوى والخدمات والتطبيقات (شق الحاجة المجتمعية):

يُعتبر تطوير البنية التحتية من أجل الوصول الأسهل إلى الخدمات الإلكترونية المختلفة (مثل التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية) والتطبيقات (مثل المحتوى المقدم على المواقع) من أبرز المساعى التى تطلبها الدول المختلفة، وليس من المستغرب

أنه مع الانتشار الواسع والنمو المتزايد للإنترنت أن تكون هناك حاجة ملحة لتنظيم تلك الزيادة وهذا النمو.

ولتقديم فكرة أوضح عن التحديات المتوقعة أمام هذا التزايد، يمكن التطرق إلى مسألة "حيادية شبكة الإنترنت"، وهى مسألة تنظيمية لها أهمية كبيرة فى الولايات المتحدة وأوروبا، وتزداد أهميتها يوماً بعد يوم على الصعيد الدولى بالكامل.

وبعبارة أبسط فإن حيادية الشبكة تعنى معالجة حركات المرور للبيانات والمعلومات على شبكة الإنترنت بالقدر نفسه الذى لا يميز بين محتوى وآخر، ولكن ما يحدث فى الواقع هو عكس ذلك، فعلى سبيل المثال قد يمنع أو يبطئ بعض مشغلى خدمات الاتصالات الثابتة والمتنقلة حركة المرور لمحتوى معين، معللين ذلك بأن هذا المضمون يحتل نطاق ترددى واسع على الشبكة أو أنه محتوى غير قانونى، وبالمثل فقد منع مشغلو خدمات الهاتف النقال فى أوروبا خدمات سكايب (Skype)، وكذلك خدمات الاتصال الهاتفى منخفض التكلفة، والذى يتم عبر الإنترنت، وهو ما اعتُبر خطراً مباشراً على عائدات تلك الشركات وأرباحها، والخطر الأكبر هنا هو أنه مع غياب حيادية الشبكة فإن مقدمى خدمات الاتصالات الثابتة والمتنقلة يتصرفون باعتبارهم حراس بوابة (إن جاز التعبير)، أو منظمين للمحتوى؛ حيث يقررون ما الخدمات أو المضامين أو التطبيقات التى يمكن أن تصل للمستخدمين، وتلك التى لا يمكن وصولها إليهم، وتُعتبر مثل هذه الممارسات ذات تأثيرات خطيرة على الحقوق المدنية وحقوق الإنسان، فهل نملك جميعاً الفرصة نفسها فى الوصول إلى كل ما هو موجود على الإنترنت لأنه متاح بالكامل أمامنا؟ أم أن لدينا فرصاً محدودة للتعرض إلى مضمون واحد من بين مضامين متعددة وكثيرة مغلقة؟

وتجدر الإشارة إلى أن تهديد حيادية الشبكة لا يأتى فقط من الحكومات، ولكن قد يكون بسبب رجال الأعمال الممارسين فى السوق، والمثال الأكثر وضوحاً هنا هو حجب المحتويات الضارة، مثل الفيروسات والبرامج الضارة، والتى قد تلحق الضرر بأمن وسلامة الشبكات ومقدمى الخدمات عبر الإنترنت، فضلاً عن هذا، تضع البلدان المختلفة خطوطاً حمراء وقواعد تنظيمية للمحتوى الذى يصل فعلياً إلى مواطنيها، وذلك لمكافحة المواد الإباحية والإرهاب وحماية الأمن القومى والحفاظ على حقوق

المؤلف، وبعبارة أخرى فإن تنظيم حركة مرور البيانات عبر الشبكة هي حقيقة واقعة، كما يعبر عنها مزودو الخدمات باعتبارها ضرورة ملحة، سواء شئنا أو أبينا، ومع كل ما سبق لا يعتبر السؤال الحاسم هنا هو "هل تنظيم حركة مرور البيانات عبر شبكة الإنترنت تدخل له ما يبرره أم لا؟"، ولكن السؤال الحقيقي هو: "تحت أى مبرر وفي ظل أية ظروف يمكن أن يتم تنظيم حركة البيانات عبر الشبكات؟"، وذلك بالنظر إلى أن عمليات حجب وفلترة البيانات والرقابة الشديدة على المضامين لها عواقبها الوخيمة على النمو الاقتصادى والابتكار والمنافسة وحرية التعبير، وهو الأمر الذى يجعل عملية التنظيم قضية مثيرة للجدل دوماً.

مهارات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ومحو الأمية الرقمية:

فى النهاية، فإن الوصول إلى التكنولوجيا لا يضمن، ولا يعنى بالضرورة أن الجمهور قادر على الاستفادة من الإمكانيات المتاحة له منها، وهو ما دفع واضعو السياسات فى جميع أنحاء العالم إلى إدخال مختلف مهارات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ومحو الأمية الرقمية، وذلك لتمكين المستخدمين من الاستفادة من التقنيات الرقمية الحديثة.

الخلاصة:

إن أهمية وسائل الاتصال، سواء السلكية أو اللاسلكية أو عبر الإنترنت ليست أهمية اقتصادية فحسب، ولكنها أيضاً أهمية اجتماعية وسياسية وثقافية، وهكذا يمكن تلخيص السيناريو المثالى لعملية الاتصال، سواء السلكية أو اللاسلكية أو الاتصال عبر الإنترنت فى ثلاث كلمات أساسية هى: كل الأفراد، وكل الأشياء، وفى أى مكان، ثانياً أن صنّاع السياسات المؤيدين لهذا السيناريو بحاجة إلى التركيز على العمل فى ثلاثة مجالات رئيسية ومتراصة من أجل تنفيذه، تحدت فى:

- ١- الوصول إلى مستويات ملائمة للبنى التحتية (شق الإمداد والتوفير).
- ٢- سهولة الوصول إلى المحتوى والخدمات والتطبيقات (شق الحاجة المجتمعية).
- ٣- دعم مهارات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ومحو الأمية الرقمية.

إشكاليات التحول الإعلامى فى جنوب إفريقيا

Dr. Jane Duncan

ترجمة: د. نرمين خضر

وأ. حياة بدر

ملخص البحث:

أدت عملية التحول المهم التى مرت بها جنوب إفريقيا عبر المفاوضات إلى حماية البلاد من الحرب الأهلية الدموية، وأفسحت المجال رحباً أمام التحول الإعلامى الديمقراطى، الذى لم يكن بالدرجة الكافية لتعزيز فضاء عام لإجراء المناقشات الحرة الديمقراطية، فقد أنشئ النظام الإعلامى وفقاً لمفهوم الإعلام التجارى، مع فرص محدودة لإعلام الخدمة العامة، ما دفعه إلى تغذية فرص عدم الاستقرار الاجتماعى؛ لأنه فتت جنوب إفريقيا إلى فئتين: فئة من يملكون، وفئة من لا يملكون، والملاحظ أن التحول ظهر بشكل جلى فى وسائل الإعلام المرئية والمسموعة أكثر من وسائل الإعلام المطبوعة التى لا تزال تحيا تحت قيود ونظم الدولة، وتتلقى ضربات وانتقادات قوية من الحزب الحاكم، إلا أن التحول الإذاعى الحقيقى نحو إعلام الخدمة العامة لم يتم بشكل كامل، فى الوقت الذى لا تزال ملامح إعلام الدولة بارزة (4: Alexander 2010).

ولا تزال وسائل الإعلام فقيرة من حيث تنوعها، نظراً لعدم كفاية التشريعات والسياسات المنظمة للعمل الإعلامى، كما أن وسائل الإعلام المطبوعة لا تزال مملوكة للبيض إلى حد كبير، ويعود جذور هذا المشهد إلى طبيعة جنوب إفريقيا، وتراجع ثورتها عن تحقيق الأبعاد الاجتماعية لها، وهو ما أدى إلى تراجع المكونات والعناصر الديمقراطية التى كانت مصاحبه للثورة.

مقدمه : طبيعة التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا

وضعت الموجات الثورية التي اجتاحت شمال إفريقيا التغيرات الثورية على قائمة أجندة التحول العالمى، وعلى الرغم من أنها تبدو ثورات ديمقراطية في الظاهر إلا أن لديها إمكانية التحول إلى ثورات اجتماعية، وفي هذا تقدم تجربة شمال إفريقيا تحدياً يعين في فهم التحولات المبكرة في أنحاء أخرى من العالم والمدى الذى يمكن أن تحققه التحولات الراديكالية في إحداث تغيير حقيقى في العلاقات الاجتماعية، وفي كل الأحوال تقدم تجربة جنوب إفريقيا دروساً قيمة لتقييم وتعميق التحولات الثورية أو على الأقل في تجنب مشكلاتها وأخطائها.

حدث التحول نحو الديمقراطية في إفريقيا في وقت لم تكن البيئة الدولية مهيأة، فالمفاوضات التي أجريت بعد سقوط جدار برلين وتغير موازين القوى الدولية أنتج مناخاً غير داعم للصرعات، وعلى الأخص ذات الطابع المسلح، وقد دفع كل هذا إلى إعاقة التحول الديمقراطي الحقيقى، بل وقف حجر عثرة أمام التحولات الاجتماعية، فلا يزال الفصل العنصرى مستمراً في شكله غير الرسمى، وإن كان طابعه الرسمى قد زال، وهو ما فرض قيوداً كبيرة على كل المستويات بما فيها وسائل الإعلام.

وفي ظل المفاوضات السرية بين المجلس القومى الإفريقى وحكومة الحزب الوطنى حاولت الأخيرة خلق أزمة كبيرة، من خلال دعمها لتحول المؤسسات العامة المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، إلا أن الحكومة لم تنجح في رفع مستوى الاقتصاد ليجارى المستويات العالمية، في الوقت نفسه انطفأت شرارة النضال الوطنى التى بدأت في الثمانينيات من القرن الماضى، في ظل حملات القمع التى مارستها الحكومة، ونتيجة لذلك تحول الصراع إلى تفاوض وحلول وسطى، وأوضحت أهم نتيجة هى الإبقاء على النظام الرأسمالى، والعمل على توسيعه وترسيخه.

هذا وقد صاحبت المفاوضات الرسمية مفاوضات موازية غير رسمية ذات طابع اقتصادى قامت بها العديد من الشركات والمؤسسات الأنجلو أمريكية، أفضت إلى ضرورة ظهور حل ليبرالى جديد للخروج بجنوب إفريقيا من الأزمة يضمن اندماج (٥٠٪) من المجتمع في التيار الاقتصادى الرئيسى، فيما تندمج النسبة الباقية في

الهوامش الاقتصادية، وبشكل عام يمكن القول إن المجلس القومى الإفريقى فى الوقت الذى نجح فيه سياسياً فشل على المستوى الاقتصادى (Terreblanche, 2002).

ولا يمكن وصف الهيئة التى صاغت الدستور النهائى بأنها جمعية تأسيسية بالمعنى الكامل، نظراً لأنها لم تكن ذات سيادة، بل كانت مقيدة فى عملها بالموافقة على (٣٤) مبدأ دستورى، من خلال مفاوضات متعددة الأطراف بين جميع الأحزاب لإرساء المبادئ الليبرالية الديموقراطية وإلغاء العنصرية، وضمان حقوق تقرير المصير وحماية حقوق الأقليات وحقوق العمال وما إلى ذلك، أفرزت تلك التنازلات توافقات بين القديم والجديد، وأنشأت نظاماً يجمع ملامح الدولة العنصرية والنظام الجديد، الأمر الذى قيد التحولات الثورية على المستويين الديمقراطى والاجتماعى.

ونجحت الحكومة التى حاولت تحقيق الرأسمالية الشعبية والتمكين الاقتصادى للسود فى إيجاد طبقة متوسطة من السود، بينما تعيش البقية بلا عمل وعلى هامش المجتمع أو ضمن الطبقات العمالية، ويعمل البرنامج الحكومى لتمكين السود فى إيجاد طبقة برجوازية سوداء من أجل الحد من المطالبات الثورية (Schedule Four, 1994).

النتائج الاجتماعية المترتبة على الانتقال القائم على التفاوض

لم يكن الطريق إلى الديمقراطية سهلاً فى جنوب إفريقيا، فقد جاءت عبر مفاوضات معقدة طويلة فترة المرحلة الانتقالية، فعقب تبنى السياسات الليبرالية الجديدة اتجهت إدارة الرئيس "مبيكى" إلى تركيز السلطة فى يد الجهاز التنفيذى، واتخذت إجراءات عداوية نحو اليمين واليسار، وكل من تم تصنيفهم كأعداء سياسيين، سواء من اليمين أو اليسار، كما تم قمع الحركات الاجتماعية المستقلة، ومنع التجمعات، واستخدم العنف من جانب الشرطة ضد المعارضين، ونتيجة لذلك أصبحت الممارسات الديموقراطية هشة وضعيفة، حيث تتم الممارسة فى ظل شروط تنتهك المشاركة الشعبية، وهو ما جعل المشكلات الاجتماعية تمثل تهديداً لاستقرار الدولة، هذا بالإضافة إلى سوء توزيع الثروة، مما زاد الأمر تعقيداً أمام المجتمع المدنى، ومن هنا زادت التناقضات الاجتماعية بشكل كبير، وهو ما دفع الرئيس "مبيكى" إلى أن يتنبأ بتحول جنوب إفريقيا لتصبح تونس من حيث ارتفاع غضب الجماهير ضد السلطة (Duncan, 2010: 105-127).

رغم وجود خلافات حول مستوى الفقر وعدم المساواة في جنوب إفريقيا، حيث يوجد من يزعم بانخفاض نسبة الفقر، بينما يشير الواقع إلى أن (٣٣٪) من السكان تعيش تحت خط الفقر، وبينما انخفضت نسبة نسبة التمييز العنصري بين البيض والسود إلا أن التمييز الداخلي بين السود وبعضهم البعض في تزايد مستمر، ووفقاً للتعريف الرسمي للبطالة تبلغ نسبتها (٢٤٪)، أما إذا حسبنا النتيجة لتضم من يبحث عن عمل فقد ترتفع النسبة إلى (٣٦٪) تقريباً، وبحلول ٢٠٠٩ يشكل الشباب تحت سن ٣٥ حوالى (٧٠٪)، ومن هم تحت سن ١٥ يشكلون (٣٥٪) (Heller, 2009: 124)، وقد انسحب ما يقرب من ٣ مليون من الشباب من مؤسسات المجتمع الكبرى، فهم إما عاطلون عن العمل أو لم يشاركوا في أنشطة التعليم والتدريب، وتبلغ نسبة البطالة بين الشباب ضعف بطالة الكبار، فهناك (٥٤٪) تقريباً من الشباب السود الأفارقة بين عمر ١٥ و ٢٤ سنة عاطلين عن العمل، ومع نهاية ٢٠٠٩ ستبلغ البطالة ٣ أضعاف الوضع الحالي، ووفقاً لدراسة حديثة أجرتها المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية بلغت جنوب إفريقيا أسوأ معدلات البطالة للشباب ما بين عمر ١٥ و ٢٤ سنة (Mbeki, 2011).

ومع ارتفاع البطالة وتكاليف المعيشة ترتفع الرذيلة، حيث وصف مؤتمر نقابات عمال جنوب إفريقيا أن الشباب المتعطل عن العمل يُعَدُّ بمثابة قبلة موقوتة، وبالطبع كانت النسبة الأغلب في الاحتجاجات من نصيب الشباب، وعلى الرغم من عمل حكومة المجلس القومى الإفريقى لـ (١٧) عاماً قامت خلالها بتمديد الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والإسكان، وهى خدمات ذهب الأفارقة معها نحو مزيد من الاستهلاك، وقد بدت الظاهرة فيها الكثير من التناقضات، حيث تزامن التوسع في الخدمات من جانب الحكومة مع تزايد الاحتجاجات (Statistics South Africa, 2009)، وهو ما أثار التساؤل حول ما إذا كانت المرحلة الانتقالية قد أدت إلى تجنب العنف أم تأجيله، ويتفق هذا مع ما طرحه "نيفيل ألكسندر" العام الماضى، حينما أشار إلى أن قلة من الأفارقة هم الذين يمكنهم الشعور بالسعادة لما آلت إليه ظروف التحول في جنوب إفريقيا (Bernstein and Johnston, 2007; Gower, 2009).

المفاوضات الخاصة بوسائل الإعلام:

شجعت حكومة الفصل العنصرى هيئة الإذاعة وغيرها على تسويق خدماتها على نحو تجارى، استجابة لمناخ الليبرالية العالمى الجديد فى أوائل التسعينيات، كما بدأت هيئة الإذاعة أيضًا فى عملية إعادة هيكلة للتحويل من نمط المؤسسات البيروقراطية إلى الشركات التجارية التى تستجيب للمنافسة التسويقية ومبادئ السوق الحر، وفى هذا الاتجاه أيضًا شكلت الحكومة فريق عمل للبحث فى مستقبل الإذاعة انتهى إلى توصيتين هما: أن الحكومة يجب أن تتخلى عن سيطرتها على الإذاعة، وأن المزيد من القنوات والمحطات الإذاعية يجب السماح لها بالعمل، حيث إن إتاحة الفرصة للتنوع الإعلامى يقلل من مخاطر استخدام الإذاعة كأداة دعائية لخدمة المجلس القومى الإفريقى، وأدرك المجتمع المدنى ضرورة عدم ترك المجال للحكومة لتتحكم بشكل فردى فى الإعلام، من خلال حملة الإعلام المفتوح فى ١٩٩٠م، والحملة الأكبر لدعم الإعلام المستقل فى ١٩٩٢م، والتى قامت بها مؤسسات واتحادات غير حكومية وسياسية وتجارية مستفيدة من الحركات الليبرالية كقوة ضغط على الحكومة لاستقلال الإعلام، لضمان انتخابات حرة ونزيهة، بخلاف ما كان موجودًا من قبل، ونتيجة لكل هذا وفى إطار مؤتمر خصص لهذا الغرض اتجه القرار إلى أهمية وجود ثلاثة أنماط للإذاعة هى: الخدمة العامة لتقديم برامج جادة معنية بالتثقيف والتعليم والترفيه، وتعكس التنوع فى الأذواق والاهتمامات، وتعبّر عن التنوع الجغرافى، وتخضع لميثاق شرف يحتم عليها المحاسبة أمام الجمهور، ويضمن الحيادة والاستقلالية عن الحكومة، أما النمط الثانى فهو الإذاعة التجارية لتحقيق الربح من مصادر الدخل الإعلانى، بالإضافة إلى الإذاعة المجتمعية للتعبير عن آراء واحتياجات الفئات الاجتماعية المختلفة، وقد أكد المؤتمر نفسه على أن نظام الخدمة العامة هو الأساس والمسئول عن وضع المعايير لغيره من الأنظمة الأخرى فى جنوب إفريقيا (Omroep, 1991: 67).

والواقع أن تزامن التفكير صوب الليبرالية من قبل الحكومة والحركات الاجتماعية مهد الطريق لما أشار إليه "روبرت هوروتز" حول مفهوم الليبرالية التفاوضية، ووفقًا لأحد المفاوضين فإن العملية مرت فى البداية بسلسلة من تقرير أهدافها، وقد استمر التفاوض لمدة عامين حتى ١٩٩٣م، إلا أن قضايا مهمة مثل انتخاب أعضاء مجلس

إدارة هيئة الإذاعة، وآليات حرية وصول الجمهور إلى أعضاء المجلس وغيرها من المطالب الديمقراطية لم تلقَ قبولا، كما لم توافق الحكومة آنذاك على تشكيل لجنة مستقلة لانتخاب أعضاء مجلس إدارة الإذاعة، فيما تمت الموافقة على أن يتم ذلك من خلال لجنة قضائية قامت بعمل مهم نُظر إليه باحترام، إلا أن العملية برمتها تعثرت عندما اعترض رئيس الدولة على تعيين سبعة أعضاء، ورشح بدلاً منهم مجموعة أخرى، كما أنه حاول تعيين رئيس مجلس الإدارة (Horwitz, 2001).

وقد اتجهت (CIB) إلى تدريب الصحفيين لتزويدهم بمهارات العمل في الإذاعة، كما تم إعادة النظر في عملية إنتاج الأخبار وتقديمه بأسلوب ديمقراطي، وقد شمل التدريب أكثر من ٤٠٠ متدرب من كافة الأنحاء في جنوب إفريقيا، وتم التخليص من كثير من الأجهزة البيروقراطية والتسلطية، في غرف إنتاج الأخبار. كما تم إعادة النظر في الأقسام الدينية، وفي ظل حكومة الحزب الوطني تحولت الإذاعة إلى متحدث رسمي باسم التعليم القومي المسيحي، ولكن مجلس الإدارة كان يشجع مداخلًا لتعدد العقائد، وفي هذا الإطار اتخذت إجراءات بشأن مستقبل إعلام الخدمة العامة والملكية التعددية عبر الوسائل والقيود التي يجب فرضها على الملكية الأجنبية (Duncan, 2006: 69).

ومع ذلك توقف العديد من جهود التحول الديمقراطي في ١٩٩٦م، عندما تم الهجوم على العملة، وعندما اشتعلت الأزمة المالية، وبدأت الحكومة في بيع القنوات التي لا تحقق أرباحًا، وتم الاستعانة بخبرة (McKinsey and Associates) لدراسة الأزمة، وعلى أثر ذلك أُعيد النظر في المادة الإخبارية لتصبح الأساس في صناعة الإعلام، وتم تخفيض المادة ذات الطابع المحلي، وتراجع الدعم الحكومي للإذاعة ليصل إلى (٢٪) فقط.

إن تجربة جنوب إفريقيا في تحول نظام البث والإذاعة تثير عدة تساؤلات: مثل كيف يمكن وضع المعايير الخاصة بالتحول الديمقراطي في ظل حكومة غير شرعية؟ ويتعلق السؤال الثاني بكيفية ضمان استمرارية تعبئة القوى التقدمية، فالمؤسسات المعنية بالتحول قد لا تهتم على الإطلاق بالتعامل مع المجتمع المدني، كما قد تسعى جاهدة

لتهميشه على حساب التحول نفسه، فالتحول الديمقراطي يتطلب استمرار التعبئة حتى بعد بناء مؤسسات التحول.

الوضع الراهن في تحول وسائل الإعلام:

تثير الاحتجاجات المتزايدة فشل وسائل الإعلام كأدوات للتعبير عن الحوار الديمقراطي، وقد اختلف الباحثون في جنوب إفريقيا حول المدى الذى يمكن إنجازه في طريق التحول، ففي الوقت الذى أنجزت فيه بعض المهام لا تزال السمة الأهم هى استمرار المضمون واستمرار الملكية وأنماط المشاهدة (Duncan 2009a).

فاعتماد التحول الإعلامى بشكل كبير على النموذج التجارى، وبشكل غير متساوٍ أيضاً، أعاق عملية التحول، فقد تم توزيع المنتجات الإعلامية بأسلوب لا يحقق تكافؤ الفرص في استهلاك المادة الإعلامية، حيث تشير نتائج الدراسات إلى أن (٩٪) تقريباً من السكان يعتمدون على راديو (SABC)، كما يعتمد (٢٢٪) من السكان على راديو وتلفزيون (SABC)، فيما تعتمد نسبة (٣٦٪) من الجمهور على الصحف اليومية والأسبوعية والإعلانات الخارجية وقنوات الراديو والتلفزيون (SABC)، وبغض النظر عن التفاصيل الخاصة بمعدل استهلاك وسائل الإعلام ظل السؤال المثار هو إلى أى مدى يؤثر التوزيع غير العادل وغير المتكافئ لوسائل الإعلام بين الجمهور في إمكانية خلق حوار حر ديمقراطى وفضاء عام متحرر، وفي كل الأحوال كان الواضح هو حدوث التحول الإعلامى بدرجة أكبر من النجاح على المستوى الإذاعى منه على المستوى الصحفى، فمنذ عام ٢٠٠٠م ومع إنشاء هيئة الاتصالات المستقلة في جنوب إفريقيا وضعت المعايير لضمان حق السود في التملك والسيطرة على النظام الإذاعى، وأيضاً لضمان أكبر قدر ممكن من التنوع الإعلامى والموضوعية في الأداء، ومنذ هذا الحين قفز عدد المحطات التلفزيونية من ٧ إلى ١٠٠ محطة والراديو من ٣٤ إلى ١٣٨ محطة، بينما قلت عدد الصحف من ٢٢ إلى ٢١ صحيفة، وزادت المجلات الأسبوعية من ٢٥ إلى ٢٦ مجلة (Horwitz, 2001: 137-177).

ونتيجة لانخفاض تكلفة إنشاء محطات الراديو مقارنة بالتلفزيون نجحت جهود التنوع الإعلامى في الراديو مقارنة بالتلفزيون، وفي عام ٢٠٠١م أشار (Robert Horwitz) تحوفه بشأن تأثير الأبعاد التجارية في التحول الإعلامى، بما يقوى من

موقف الاتجاه العنصرى فى إجراءات التحول، ومن ثم يعوق العملية برمتها، ويبدو أن التخوف كان صائبًا، حيث إن التليفزيون العام والمجتمعى أصبحا غير ذى أهمية فى الخريطة الإعلامية مقارنة بالتليفزيون التجارى، وبناء عليه انعكس الوضع السائد فى الإعلام على فرص الجمهور فى المشاهدة والقراءة والاستماع، فالقراء من السود لم يكن أمامهم الفرص المتاحة نفسها للبيض.

وحصل الإعلام العام والمجتمعى على بعض التمويل العام قامت على توفيره وكالة التنوع والتنمية الإعلامية، إلا أنه لم يبلغ سوى سدس الميزانية التى قدرتها الحكومة للتمويل الإعلامى، وهو ما أثار العديد من التساؤلات حول جدية الحكومة فى توفير التمويل المطلوب لإعلام الخدمة العامة، ونتيجة لذلك استمرت معظم وسائل الإعلام تعتمد بكثافة على التمويل من الإعلان ما يثير قضايا الارتباط بين التحول الاقتصادى والتحول الإعلامى، فاقترصاد ما بعد العنصرية أوجد تباينات حادة ذات طبيعة عنصرية، حيث تضخمت ثروات الطبقة العليا فى الوقت الذى انكمشت فيه دخول الطبقات الدنيا.

كما أن استقلال الإعلام نفسه أصبح مشكوكًا فيه نتيجة المحاولات المتكررة من جانب الحكومة لأحكام قبضتها عليه، وقد أصبح هذا الاتجاه واضحًا منذ ١٩٩٩م، وهو العام نفسه الذى تولى فيه الرئيس "مبيكى" السلطة، ويبدو أن هذا الاتجاه ظل مستمرًا حتى بعد انتهاء حكم "مبيكى".

وفى ظل حكم "زوما" تضاعف العداء نحو الصحافة المطبوعة التى أتهمت بفقدانها القدرة على دعم التحول الديمقراطى، فى مقابل تعبيرها عن وجهات النظر المعاكسة واتجاهها نحو دعم مصالح النخبة. وفى ظل هذا الضغوط والتهديد بالتشريعات الرقابية من قِبَل الحكومة تجاه الصحافة، والتى يمكن أن تجرم الصحافة الاستقصائية، نجح الصحفيون فى العمل على نحو مستقل إلى حد كبير لمراقبة أعمال الحكومة مقارنة بالإعلام الإذاعى والتليفزيونى، كما يمكن القول أن الصحافة مختلفة فى أدائها بشكل جذرى عما كان عليه الحال من عشرين سنة مضت، فالصحفيون أكثر تمثيلاً للفئات المختلفة فى المجتمع، وهم قادرون على مساءلة من هم فى السلطة، وقادرون على تنمية اقتصاد لصالح السود، وتحقيق المسؤولية الاجتماعية للشركات.

ومع ذلك فإن دراسات تحليل المضمون تشير إلى حقيقة أن التغطية الصحفية أكثر ميلاً لتعزيز قضايا النخبة صاحبة اتخاذ القرار على حساب الطبقات الواسعة المهمشة، كما تشير الدراسات نفسها إلى فقر التنوع اللغوي والعرقى، وإلى هشاشة تمثيل المرأة بين الإعلاميين، ويبدو أن تزايد أعداد الإعلاميين السود لم يغير كثيرًا من المضمون في اتجاه دعم قضايا التنوع الإعلامى (Duncan 2011).

ومع منتصف التسعينيات من القرن الماضى، وتحديدًا مع التحول فى أنماط ملكية وسائل الإعلام، تحولت الكثير من الوسائل إلى أيدي السود، وإلى الاتحادات التجارية ومنظمات المرأة وغيرها، واتجهت فى ذلك الحين وسائل الإعلام إلى التمرکز فى أربع مؤسسات كبرى هى (Media 24- Naspers Independent Newspapers, Avusa - Caxton)، ولم يكن أداء هذه المؤسسات الأربع وفقًا لمقياس (B-BBEE) جيدًا، كما أن البيض كانوا يملكون اثنين من هذه المؤسسات على الأقل.

جدير بالإشارة أن مؤسسة (Media 24) تخطى بأكثر من (٣٩٪) من إجمالى التوزيع فى جنوب إفريقيا، وهى مملوكة للشركة الأم (Naspers) التى تتعاضد قوتها كمؤسسة إعلامية مقارنة بغيرها، الأمر الذى يثير قضية التركيز الإعلامى، وفقدان التنوع الإعلامى، فالمبدأ الأساسى هو أنه مع زيادة التركيز الإعلامى تزايد درجة التجانس الإعلامى، فالتحول الذى حدث فى الملكية لم ينتج عنه تحول فى المضمون الإعلامى، فقد ظل النموذج المسيطر هو النموذج التجارى حتى مع الإعلام المجتمعى.

وقد جاء التركيز الإعلامى الصحفى بنتائج سلبية على حساب الوسائل صغيرة الحجم، المستقلة الأداء، وهو ما يهدد بقاءها، فهناك دليل قاطع على أن وسائل الإعلام صغيرة الحجم الأكثر قربًا من الطبقات المهمشة يمكن أن تزول فى ظل التكتلات الإعلامية الكبيرة، فقد انخفض الاشتراك فى هذه الوسائل إلى أكثر من (٥١٪) بين عامى ٢٠٠٨ و ٢٠١٠م، ولذلك كانت التوصية بأهمية توافر آليات المنافسة الإعلامية بما يسمح ببقاء الصحف صغيرة الحجم، إلا أن ذلك لا يبدو كافيًا، فللمنافسة واحدة ليست كافية لضمان التنوع الإعلامى، ولذلك اتجهت دولة مثل فرنسا مثلاً إلى وضع قواعد لحماية التنوع الصحفى، ومن المشاكل المثارة فى جنوب إفريقيا أيضًا قضية تملك الأجانب لوسائل الإعلام.

ويبدو أن البيئة العامة لوسائل الإعلام، من حيث فقدان القدرة على إثراء التنوع الإعلامي، وتعتيم التركيز الإعلامي، وفقدان المعايير المهنية أدى إلى التأثير سلباً في الاستقلال الإعلامي، وفتح المجال واسعاً للهجوم السياسى على الصحافة.

الغاية:

بصفة عامة يمكن القول أن ثمة نجاحاً في التحول الإعلامى فى جنوب إفريقيا، ينسب فى معظمه إلى قوة المجتمع المدنى ونمو الاتحادات التجارية، وعلى هذا فإن المشاكل التى تعانى منها وسائل الإعلام حالياً تمثل انحرافاً من هذا الاتجاه الإيجابى، وقد كانت المفاوضات مثمرة فى إيجاد وسائل إعلام مستقلة ومجلس للإذاعة أكثر قدرة على تمثيل المجتمع، وهو ما كان له كبير الأثر فى نمو هيئة للإذاعة أكثر ميلاً لتعزيز التحول الديمقراطى خاصة فى السنوات الأولى من التجربة، حيث انتهى النظام الإعلامى بصورة الثلاث العام والمجتمعى والتجارى ليقضى على الإعلام المملوك للدولة.

ولم يكن التحول الاقتصادى للإعلام متكاملًا وناجحًا، حيث ظل النموذج التجارى حاكمًا لتحول وسائل الإعلام، وقد شهدت تجربة التحول الإعلامى سياسات معلنة لضمان التنوع الإعلامى، وضمان توفير الدعم المالى العام الذى يساعد فى استيعاب الفقراء والمهمشين والعمال والمرأة وغيرهم فى الاتجاه الرئيسى، وعلى الرغم من التأكيد على استقلالية هيئة الإذاعة إلا أن التدخل الحكومى حال دون ذلك، وحال دون حرية الإعلام، ومع غياب القواعد التى تكفل التنوع الإعلامى تمكن البيض من السيطرة على سوق الإعلام.

إن تجربة جنوب إفريقيا لا تزال تشهد على مجتمع يسوده الفقر وغياب منطق العدالة، خاصة بين الشباب، وتثير التجربة برمتها تساؤلات حادة حول مدى الاستفادة من التحول الإعلامى، خاصة ما يتعلق بإمكانية الوصول للإعلام أو حتى التدخل الحكومى، أما الدرس المهم الذى يجب أن يتعلمه الجميع فهو أن التحول الديمقراطى الإعلامى لا يمكن أن ينجح فى غياب التحول الاجتماعى (Duncan, 2011).

References

- 1- African National Congress. 2010a. Media transformation, ownership and diversity.
Discussion document for National General Council meeting. Accessed from:
<http://www.anc.org.za/docs/discus/2010/mediad.pdf> on 11/12/2010.
- 2- Alexander, N. 2010; May 13. South Africa: an unfinished revolution? The Fourth Strini Moodley Annual Memorial Lecture, University of KwaZulu/ Natal. Accessed:
<http://mrzine.monthlyreview.org/2010/alexander220510.html> on 20/03/2011.
- 3- Beall, J.; Gelb, S. and Hassim, S. 'Fragile stability: state and society in democratic South Africa', in *Journal of Southern African Studies*, Volume 31, Number 4, December 2005, accessed from <http://www.jstor.org/stable/25065041> on 4/11/2010.
- 4- Berger, G. 'De-recialisation, democracy and development: transformation of the South African media, 1994 – 2000', in Tomaselli, K. and Dunn, H. 2001. *Media, democracy and renewal in Southern Africa*. Colorado Springs: International Academic Publishers. 151-180.
- 5- Duncan, J. 'From national to global apartheid: ten year of broadcasting in a democratic South Africa', in Olorunnisola, A. 2006. *Media in South Africa after apartheid: a cross-media assessment*. New York: Edwin Mellen Press. 61-136.
- 6- Duncan, J. 'Executive overstretch: South African broadcasting independence and accountability under Thabo Mbeki'. *Communicatio*. 34: 1, 1-52.
- 7- Duncan, J. 'The uses and abuses of political economy: the ANC's media policy'. *Transformation*. Number 70. December 2009. 1-30.
- 8- Duncan, J. 'The print media transformation dilemma', in Daniel, J.,

- Southall, R., Pillay, D., and Naidoo, P. New South African Review. Wits University Press (forthcoming).
- 9- Duncan, J. 'Forward to the past: voice, political mobilisation and repression under Jacob Zuma', South African Research Chair in Social Change symposium entitled 'A Decade of Dissent: Reflections on Popular Resistance in South Africa, 2000-2010, November 2010.
 - 10- Duncan, J. and Glenn, I. 'Television Policy and Practice in South Africa' in Moyo, D. and Chuma, W. 2010, in Media Policy in a changing Southern Africa: critical reflections on media reforms in the global age. Pretoria: Unisa Press.
 - 11- Ensor, L. 'Cosatu vs. Gordhan in battle over youth jobs'. Business Day. 25/02/2011.
Accessed:<http://www.businessday.co.za/articles/Content.aspx?id=135524> on 21/03/2011.
 - 12- Freedom of Expression Institute. The broadcasting independence handbook: lessons from the South African experience. Johannesburg: Freedom of Expression Institute. Accessed from www.fxi.org.za.
 - 13- Horwitz, R. 2001. 'Negotiated liberalization': stakeholder politics and communication sector reform in South Africa, in Media and Globalization: Why the State Matters, Nancy Morris & Silvio Waisbord, eds. Rowman & Littlefield: 37-55.13.
 - 14- Jansen, J. 'Race holds us back after class'. The Times. 9/09/2010. Accessed from <http://www.timeslive.co.za/opinion/columnists/article649353.ece/Race-holds-us-back-after-class> on 16/12/2010.
 - 15- Krabill, R. and Boloka, G. 2000. 'Calling the glass half full: a response to Berger's 'Towards and analysis of the South African media and transformation, 1994-1999'. Transformation. Number 43. 2000. 75-89.
 - 16- Lings, K. 'SA unemployment rate falls to 24%'. The Times Online. 8/02/2011. Accessed: <http://www.timeslive.co.za/iLIVE/article901136.ece/SA-unemployment-rate-falls-to-24-> on 20/03/2011.
 - 17- Martinis, D. 'State broadcaster to public service broadcaster: a case

- study of SABC TV news 1994 – 1996’. Paper presented at the SABC stocktaking conference of the FXI, 4-5 November 2000.
- 18- Mbeki, M. ‘Only a matter of time before the hand grenade explodes’. Business Day. 10/02/2011. Accessed: <http://www.businessday.co.za/articles/Content.aspx?id=133902> on 21/03/2011.
 - 19- Ndlovu, M. ‘The South African Broadcasting Corporation’s expansion into Africa: South African Media imperialism?’. *Communicatio*, 29: 1, 297-311.
 - 20- OMD South Africa. ‘South Africa and SADC Media Facts 2010’. OMD South Africa. Accessed from <http://www.omdmedia.co.za/samediafacts2010.pdf> on 7/12/2010.
 - 21- Omroep oor Radio Freedom. 1991. *Jabulani! Freedom of the Airwaves: Towards Democratic Broadcasting in South Africa*. Amsterdam: African-European Institute. Interim Constitution of South Africa. Schedule 4. Accessed: <http://www.nelsonmandela.org/omalley/index.php/site/q/03lv02039/04lv02046/05lv02047/06lv02065/07lv02084/08lv02088.htm> on 21/03/2011.
 - 22- Lloyd, L., Duncan, J., Minnie, J and Bussiek, H. 2010. *Public broadcasting in Africa: South Africa*. Johannesburg: Open Society Institute Network.
 - 23- Seekings, J. and Natrass, N. 2005. *Class, race and inequality in South Africa*. New York: Yale University Press.
 - 24- Skinner, K. (2005) *Contested spaces: an analysis of the ANC government's approach to the promotion of media development and diversity in South Africa, with a particular focus on the policy process that led to the formation of the Media Development and Diversity Agency*. Unpublished Masters research report
 - 25- South African Broadcasting Corporation. 1992. ‘Group Chief Executive Officer’s report’. SABC Annual Report 1991/2. Johannesburg: SABC.
 - 26- Southall, R. ‘The state of party politics: struggles within in the tripartite alliance and the state of opposition’, in Daniel, J., Habib, A., and Southall, R. *State of the Nation: South Africa 2003-2004*. Pretoria: HSRC Press. 53-77. 14

- 27- Sanglay, M. Grassroots print media and ownership in South Africa: a case study of the Association of Independent Publishers. Paper presented at a colloquium on media, democracy and transformation since 1994: an assessment. Rhodes University School of Journalism and Media Studies. 16-18 October 2010.
- 28- Terreblance, S. 2002. A history of inequality in South Africa: 1652-2002. Scottsville: University of KwZulu/ Natal Press/ KMM Review Publishing Company.
- 29- Tomaselli, K. and Teer-Tomaselli, R. 'Transformation, nation-building and the South African media, 1993-1999', in Dunn, H. and Tomaselli, K. 2001. Media, democracy and renewal in Southern Africa: new approaches to political economy. Colorado Springs: International Academic Publishers. 123-150.
- 30- Van der Berg, S. 2010 (October). Current poverty and income distribution in the context of South African history. Stellenbosch Economic Working Papers: 22/10. Department of Economics. University of Stellenbosch.

تنمية الإعلام الإذاعي المستقل والمتعدد

Dr. Steve Buckley

ترجمة: أ. د. بسيوني حمادة

وأ. وأمل السيد حمادة

شرف لى أن أشارك فى هذا المؤتمر بالقاهرة فى هذا التوقيت المهم، عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير مباشرة، حيث بهرنى المصريون بدفاعهم عن الحرية والحقوق والعدالة الاجتماعية، وقد زرت أول محطة إذاعية تبث إرساها عبر الإنترنت منذ ٢٠٠٧م يوم الإثنين الماضى، ووجدتها تقدم تقارير يومية عن الثورة منذ انطلاقها فى ميدان التحرير، والتقيت بمؤسس المحطة أحمد سميح الذى أعرب عن أمله فى بيئة إعلامية تتسم بأعلى درجة من التنوع الإعلامى، ليس فقط عبر الإنترنت، بل من خلال البث الإذاعى والتلفزيونى الفضائى.

وفىما يتعلق بالتعدد أو التنوع الإعلامى لا يجد المرء تصوراً أو خطة إعلامية عالمية فى هذا الشأن، ولكن هناك توافق عالمى حول ما ينبغى أن يكون عليه الإعلام المستقل والتعددى، حيث يقوم هذا التوافق على وجود ضمانات دستورية وقانونية لحماية حرية التعبير وحرية الإعلام، وكيانات تنظيمية مستقلة لمنح وتنظيم الرخص والترددات الإذاعية، ونظام إعلامى يقوم على ثلاثة أشكال: الشكل الأول هو إعادة بناء النظام الإعلامى الحكومى الخاضع للضبط والسيطرة الحكومية إلى نظام الخدمة العامة المؤسس على سياسة تحريرية مستقلة، والشكل الثانى هو الإذاعة التجارية الخاصة ذات الطابع التنافسى الذى يحول دون التركيز فى الملكية والاحتكار الإعلامى، هذا

بالإضافة إلى الإذاعة المجتمعية التي ينشئها المجتمع المدني، وهو نمط إذاعي غير هادف للربح بخلاف الإعلام التجاري.

هذا النظام الإذاعي الذي يحتوى على الأنماط الثلاثة هو السائد في دول أوروبا الغربية وفي أمريكا وفي دول آسيا وإفريقيا، وكذلك الهند وأستراليا وأندونيسيا، ويحظى هذا النظام التعددى على دعم الأمم المتحدة عبر وثائقها وإعلاناتها المختلفة، وكذلك دعم إعلان حرية التعبير الصادر عن اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وتوصيات المجلس الأوروبي المعنى بسياسات وسائل الإعلام، وإعلان صنعاء الصادر عام ١٩٩٦م، وهو الإعلان العربى الوحيد الخاص بحرية وسائل الإعلام الذى حظى بدعم "اليونسكو".

تجارب دولية فى إصلاح وسائل الإعلام:

لا خلاف على وجود دروس مستفادة من التجارب الناجحة والفاشلة فى التحول الديمقراطى، وربما تكون المقارنة مع دول وسط وشرق أوروبا فيما بعد سقوط سور برلين وانحيار الاتحاد السوفيتى هى الأكثر فائدة لدول المنطقة العربية، ولكن بالتأكيد مثل غيرها من التجارب يمثل التحول الديمقراطى فى هذه المنطقة مزيجاً من الإيجابيات والسلبيات، فالتحول الاقتصادى والاندماج فى سياسة السوق الحر كان الهم الأول للقوى السياسية المسيطرة، ومع هذا الهدف الاقتصادى تأخرت حقوق الإنسان وبناء المجتمع المدنى فى سلم الأولويات، ونتيجة لذلك تحولت وسائل الإعلام (الراديو والتلفزيون) من الدولة إلى القطاع الخاص، وارتبط الإعلام برجال الأعمال وبالاهتمامات الاقتصادية، وهو ما ربطها فى حالات كثيرة بالفساد، فى الوقت نفسه لم يكن سهلاً على العاملين فى وسائل الإعلام التابعة للنظم السياسية القديمة التحول إلى نظم الإعلام الجديد، ومع ذلك لا يعدم المرء بعض النقاط المضيئة فى التحول الإعلامى تجاه الديمقراطية فى هذه المنطقة، مثل التشريعات الإعلامية فى لتوانيا، وإعلام الخدمة العامة فى مونتيجرو، ونظام الإعلام الخاص فى رومانيا، والتلفزيون المجتمعى فى هانجاريا، ولكن من الصعب القول بأن الإعلام فى وسط وشرق أوروبا قد أصبح ديمقراطياً.

وتقدم دول إفريقيا الجنوبية والوسطى نماذج وتجارب عدة للتحول الإعلامى،

حيث تتعدد نظم الإعلام من إعلام مجتمعى إلى إعلام خاص، فالكنائس والعمال ومنظمات المجتمع المدنى والمزارعون والاتحادات النسائية والقبائل .. وغيرهم لهم إعلامهم الذى يعبر عنهم، وباستثناء كوبا التى لا تزال فيها الإذاعة مملوكة للدولة لم تعد الإذاعة قوة فى يد الدولة، وقد انتشر الإعلام الخاص فى أرجاء القارة، وعلى الرغم من زوال الديكتاتورية وبروز الديمقراطية فلا يزال الإعلام فى دول مثل البرازيل والأرجنتين تخضع لاحتكار إعلامى من القوى الرأسمالية مثل المجموعات الإعلامية لـ "جلوبو وكلارين"، وهى شركات تعود إلى الحكم العسكرى، وتمثل شيلي نموذجاً متميزاً لتحول الإعلام الذى كان خاضعاً للديكتاتورية العسكرية إلى إعلام الخدمة العامة.

وفى مصر يمكن الاستفادة من دول جنوب إفريقيا، فقد بدأت معظم دول القارة الاستقلال منذ خمسين عاماً مضت إلا أن التحدى الحقيقى لنظم إعلام العهد الاستعمارى بدأ خلال العشرين سنة الماضية، ففى عام ١٩٩٠م لم يكن هناك على الإطلاق قناة تليفزيونية أو محطة إذاعية مستقلة فى القارة الإفريقية، فقد كانت النظم الإعلامية حكراً على الحكومات ودعماً للقمع، وفى بعض الأحيان لخدمة أغراض تنموية، إلا أن المشهد الإعلامى عبر العقدين الماضيين تغير كلية، حيث شهدت إفريقيا تنوعاً فى الإعلام الخاص والمجتمعى وانحساراً للإعلام الحكومى، باستثناء بعض الدول التى لا تزال تحتكر الإعلام الإذاعى، ومن الأمثلة التى بدأت التحول بنجاح نحو الإعلام الديمقراطى نجد مالى وبنين، حيث خطت كلتا الدولتين خطوات مهمة نحو ديمقراطية الإعلام، ففى عام ١٩٩٠م، ومع تبنى التعدد الحزبى فى بنين تم إنشاء الهيئة العليا للإذاعة والاتصالات كجزء من التعديلات الدستورية التى تضمن حرية التعبير وحرية الإعلام، وهى الهيئة التى شجعت على ظهور العديد من وسائل الإعلام الخاصة والمجتمعية، وفى مالى بدأ النشطاء السياسيون معارضتهم للنظام الحاكم وكبت الحريات، ما أدى إلى استخدام العنف وقتل العديد من المدنيين، وعلى أثر ذلك تشكل حلف عسكرى مضاد للمدنيين، ترتب عليه حركة مضادة جمعت المدنيين والسياسيين المهتمين بحرية الإعلام أشرفت على إعداد الدستور وإجراء الانتخابات الدستورية والرئاسية فى مالى، وكان من نتيجة ذلك صدور مرسوم عسكرى سمح بإنشاء ٢٠٠٠م قناة تليفزيونية وإذاعية خاصة عام ١٩٩٢م.

وإذا ما عدنا مرة أخرى إلى نموذج الإعلام ثلاثى الأبعاد — العام والخاص والمجتمعى — نجد أنه يلقى دعماً كبيراً من الميثاق الإفريقى للإذاعة، والذى تبناه مؤتمراً "ويندوك + ١٠"، والذى جمع بين الحكومة والمجتمع المدنى والإعلاميين لدعم الصحافة والإعلام المستقل والمتنوع فى إفريقيا، وللتحقق من أثر هذا الميثاق على استقلال الإعلام فى خمس دول فى غرب إفريقيا هى: غانا ومالى والنيجر ونيجيريا والسنغال، شرفت بالإشراف على مشروع بحثى مقارن توصلت من خلاله إلى غياب الهيئات المستقلة للإعلام فى الدول الخمس، باستثناء غانا التى تمتعت باستقلال نسبي فى إعلام الخدمة العامة الذى يعانى من مشاكل جمة فى التمويل ورغبة من قبل السياسيين للحد من الرسوم، فى الوقت الذى تتزايد فيه حدة التضخم وارتفاع الأسعار، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض الإيجابيات مثلة فى نشوء عدد كبير من القنوات التلفزيونية الخاصة والأهلية، باستثناء نيجيريا التى تحولت ديمقراطياً فى ١٩٩٩م، إلا أنها تبنت السياسة الإعلامية نفسها التى تعود إلى العهد العسكرى، ففى ظل دستور ١٩٩٩م احتفظ الرئيس بحق منح الرخص الإذاعية، إلا أن ذلك لم يحل دون منح رخص للإعلام المجتمعى والخاص فى العام الماضى، وربما يكون من المهم بعد هذه الجولة من الخبرات العالمية فى الشرق والغرب أن نتوقف عند بعض الدروس المستفادة على النحو التالى:

ليست هناك تجارب متماثلة، فالتحول الديمقراطى والإعلامى مرتبط بالثقافة والبيئة المحلية، كما أن القانون والسياسات والتشريعات قد لا تكون العامل الحاسم فى التحول الإعلامى، ذلك أن الإستراتيجيات التى لا تتطلب تعديلات قانونية جوهرية قد تكون مدخلاً مناسباً للتحول الإعلامى الديمقراطى، كما يمثل تنابع خطوات الإصلاح عاملاً مهماً فى التحول الإعلامى، ولكن هذا التنابع لا يرتبط فقط بخطوات التحول الرسمية، والتى تبدأ بتعديلات أو إصلاحات دستورية يتبعها تشريعات وقوانين يعقبها هيئات وسلطات حاكمة تشرف على إصدار الرخص وما شابه، ولكن هذا التنابع والتحول الديمقراطى قد يرتبط بفراغ قانونى أو إجراءات سياسية، وأخيراً فإن محاولات الإصلاح الإعلامى لا تنجح فى غياب دعم سياسى ورغبة حقيقية فى التحول الديمقراطى.

البيان الختامى للمؤتمر الدولى

حول

إعادة بناء النظام الإعلامى من أجل مستقبل الديمقراطية فى مصر

القاهرة، ٣٠-٣١ مارس ٢٠١١ م

أنهى مؤتمر "بناء نظام الإعلام من أجل مستقبل الديمقراطية فى مصر"، والذي عقد فى القاهرة يومى ٣٠-٣١ مارس برعاية الأستاذ الدكتور عماد أبو غازى وزير الثقافة المصرى، ورئاسة كل من أ. د. ناومى صقر أستاذ الإعلام بجامعة "ويسمنستر" البريطانية وأ. د. بسيونى حمادة أستاذ الإعلام السياسى والرأى العام بجامعة القاهرة، أعماله مؤكداً على حتمية بناء بيئة إعلامية تنظيمية وقانونية داعمة لإعلام حر ومستقل قادر على تقديم الحقيقة وخدمة الصالح العام.

ويستشعر المشاركون فى المؤتمر والذين يمثلون نخبة من أساتذة وخبراء الصحافة والإعلام والقانون فى مصر والعالم الحاجة الماسة إلى إجراء تغييرات جذرية فى النظام الإعلامى المصرى من أجل حماية القيم والمكتسبات التى أرستها ثورة الخامس والعشرين من يناير.

كما يؤكد المشاركون على ضرورة إعادة بناء النظام الإعلامى المصرى ليكون خاضعاً لتشريعات وتنظيمات مستقلة وذاتية، على أن يستند فى بنائه إلى المعايير والمبادئ الدولية الخاصة بحرية التعبير والشفافية والمحاسبة والتنوع، فيما يخص الملكية العامة والخاصة والاجتماعية وغيرها والمضمون ووجهات النظر.

وأعرب المؤتمر عن أهمية التناول الصحفى والإعلامى المتوازن والعادل والنزيه للقضايا المرتبطة بالانتخابات البرلمانية القادمة وغيرها من الانتخابات التى سوف تشهدها مصر الثورة، كما أبدى المشاركون فى المؤتمر رغبتهم فى نشر ملخص مساهمات المؤتمر وتقديم العون والمشورة لصانعى القرار بما يساهم فى إعادة بناء النظام الإعلامى من أجل مستقبل الديمقراطية فى مصر.